تعقبات الزجاج للقراء
في معاني القرآن وإعرابه

رسالة ماجستير

إعداد
عادل علي منصور علي الصراف

إشراف
الاستاذ الدكتور / محمد عبد المجيد الطويل
رئيس قسم النحو والصرف والعروض

١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
بَنِي إِلَيَّمَنِ: ۚ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكْرٍ وَأُنثِىٰ وَجَعَلْنَاكُم شَعُوبٌ وَقُبُائِلٌ لِّتَعَارَفَا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ
شكر وثناء

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي الدكتور / محمد عبد المجيد الطويل الذي علمني كيف تكون الأستاذية عطاء لا يعرف الحدود، وكيف تكون الأبوة حنانًا منطلقًا من كل القيود، لقاء ما بذل من نصح، وما منح من عطف وما أسدى إلى من أيد فجزاه الله عنى خير الجزاء بقدر تواضعه وعلمه.

كما أتوجه بخالص شكري وعظيم امتتان إلى الأستاذين الكبيرين عضوي لجنة المناقشة الأساتذة الدكتور / وللأستاذ الدكتور / لتفضلهما بمناقشة هذا البحث رغم مشاغلهما الجمة فجزاهما الله عنى خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص شكري إلى كل من قدم لي يد المساعدة.
الإهداء

أهدي صالح هذا العمل إلى والدي فأفضلهما علی بخطنه الحضر
وإلى زوجتي التي تكمل معی درب الحياة بأناعة وصبر.
المقدمة
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبئاء والمرسلين
أبي القاسم محمد عليه أهل بيته الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهيرهم
تطهيراً، وعلى أصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الحضارة الإسلامية قد ارتبطت في جميع مراحلها بلغة القرآن الكريم، فحافظ أبناؤها على لغتهم، وقد أخذ هذا الحفاظ عدة أشكال تؤثر في نهايتها إلى حفظ اللسان العربي من اللحن والخط.

ويعد علم النحو من أكثر العلوم العربية ارتباطاً بالشريعة الإسلامية بجميع فروعها، حتى إنه أصبح شرطاً من شروط المجتهد في القضاء والفتياً وغيرهما.

وعلى ذلك نجد صلة رحم صحيحة بين العلوم الإسلامية والعربية، وبخاصة النحو.

وعلم التفسير من أكثر العلوم ارتباطاً بالنحو والتصريف واللغة حتى إننا نجد كثيرًا من النحاة اهتموا بدراسة القرآن الكريم دراسة إعرابية تبرز مدى إسهامهم في هذا الجانب لتحليل تراكيبه، تحليلاً يؤدي إلى المعنى الصحيحة، لذلك اهتم بعلم النحو الأولون، ووضعوا أحياته نصب أعينهم، وذلك لاستنباط الأحكام الشرعية، وفهم معانيها وأدالتها.
ومن أهم هذه الكتب كتاب معاني القرآن للقراء الذي تدور رسالتي حول أحمد جوانب وهو تعقيّب الزجاج له في أعاليه.

أما الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع فعدة أمور منها:

1. هذا الموضوع ذو صلة قوية بكتاب الله وإعراب آيه، وفهم معانيه، وحسب مقاس هذه الدراسة للتراث الإعرابي.

2. بدراستي لهذا الموضوع أكون قد قمت بدراسة حلقة من حلقات المحور النحوى عند المفسرين، والعكس، ولا شك أن لها ستكون مفيدة للغاية لو أننا اتجهنا إلى تحليل الفكر الإسلامي، وربطه بالدراسات العربية.

3. لم يتوفر على دراسة مثل هذا الموضوع دراسة كاملة، أي دارس من الدارسين للتراث العربي والإسلامي.

أما الدراسات السابقة فقد لاحظت أن هناك دراسات لها صلة وثيقة بموضوع البحث، وأخرى لم تكن ذات صلة وثيقة بموضوع البحث.

أما الدراسات التي لها صلة وثيقة بموضوع البحث فهي:

1. دراسة كتاب (ما ينصر وما لا ينصر) للزجاج، حيث أشارت المحقق فيها إلى بعض تلك التعقيبات من خلال هذا الكتاب (1)، وکذا دراسة كتاب معاني القرآن وإعرابه. (2)

(1) انت : ما ينصر وما لا ينصر، مقدمة المحقق، ص 15.
(2) انت : كتاب إعراب القرآن ومعانيه، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1975.
2- (النحو وكتاب التفسير) للدكتور عبد الله رفيدة، وفيه عدد قليلاً خاصة
للمعاني في محطته حول (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج، لكنه جاء
بثمانية قليلة. (1)

3- (النحو القرآني بين الزجاج وأبي على القارسي) للباحث عبد العظيم
فتياني خليل. وقد ذكر فيه بعض المعاني ولكنه أعتمد على كتب أخرى
غير معاني القرآن وإعرابه. (2) وكان الأخرى به أن يرجع إلى هذه
المعاني من خلال (معاني القرآن إعرابه).

4- (النحو والصرف عند الفراء)، للباحث عبد الفتاح محمد حبيب، وقد
وجدت فيها بعض الإشارات لمعاني الزجاج للفراء. (3)

وفي كل هذه المراجع لم يمكننا البحث عن استقصاء جميع المعاني
لفراء، ولم نجد هنالك في ذلك لأن المعاني لم تكن هدفهم.

كما أنهم عند تعرضهم لهذه المعاني لم يبولاها، بل إنهم
أتوا بها على مبناها في الآيات القرآنية.

في حين تعرضت بعض المراجع للفراء والزجاج، لكنها خلصت ممن
الإشارات إلى معاني الزجاج للفراء، وهي:

- أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو. (4)

(1) انظر: النحو وكتاب التفسير، 1982.
(2) انظر: النحو القرآني بين الزجاج وأبي علي القارسي، رسالة دكتوراه الأزهر، 1982.
(3) انظر: النحو والصرف عند الفراء، دكتوراه الأزهر، 1988.
(4) أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو، أحمد مكي الأنصاري.
- آراء الفراء في ارتشاف الضرب، جمعا ودراسة. (1)
- آراء الفراء النحوية في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر. (2)
- أصول النحو في معاني القرآن للقراء. (3)
- الإغفال فيما أغلبه الزجاج من المعاني الفارسي. (4)
- التوجيه النحوى للقراءات القرآنية بين الزجاج والنحاس من الفاتحة إلى الإسراء. (5)

- الدروس اللغوية في معاني القرآن للقراء. (6)
- الظواهر اللغوية في كتاب معاني القرآن. (7)
- القضايا النحوية والصرفية بين الأخفش والقراء من خلال كتابيهما معاني القرآن. (8)
- لغات القبائل العربية في كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج. (9)

---
(1) محمود عبد العظيم محمد نصر، ماجستير، الأزهر، 1998.
(2) نعمة عبد الرحمن محمد، دكتوراه، الأزهر، 1994.
(3) محمد عبد الفتاح العمراوي، ماجستير، دار العلوم، 1999.
(4) محمد حسن إسماعيل، ماجستير، آداب، فن بسمة، 1974.
(5) حفيظ أحمد بديو، ماجستير، دار العلوم، 2000.
(7) مسلم حسن - رسالة ماجستير، الأزهر، 1999.
(9) مصطفى محمود الحفني، ماجستير، آداب، الأهرام، 1995.
ال نحو الكوفي كما يصوره معاني القرآن للقراء ومجاس سلبي (1)

أما منهجي في البحث فقد ابتعت فيه ما يلي:

1- أضع عنواناً لكل قضية في البحث.

2- أنكر الآية موضوع الخلاف من خلال ذكر الزجاج له، وفي بعض الأحيان من خلال ذكر القراء له بحسب طبيعة الموضوع وأهميته.

3- أعرض رأي القراء أولاً ثم أنكر أي الزجاج، وفي بعض الأحيان أنكر رأي الزجاج، ثم القراء، بحسب طبيعته الموضوع وأهميته.

4- أعرض المسألة على كتب النحو والتفسير.

5- أرجح رأياً ملباً إليه مستدلاً عليه بآراء النحاة.

6- رتبت مسائل هذا البحث على ترتيب يناسبي، متبوعا في ذلك ترتيب ابن مالك في ألفية، أما المسائل التي لم تدخل ضمن ترتيب ألفية ابن مالك فترتها بحسب ورودها في القرآن الكريم.

أما الصعوبات التي واجهتي فيتمCómo فيما يلي:

1- صعوبة لغة القدماء، فهي بحاجة إلى فهم عميق وتدقيق كبير؛ لأن القراء والزجاج من النحاة المتقدمين، ولغتهم ليست بالسهولة، إذ لا بد من الفحص والتدقيق.

2- قلة مصادر النحو الكوفي، إذ لم يصل إلينا من كتبهم إلا النذر القليل.

(1) عبد العظيم حامد محمد هلال، ماجستير، كلية اللغة العربية، الأزهر، 1980.
3- ترتيب مسائل هذا البحث بما يناسب أهميته، فقد كانت متداخلة ومتشابهة، لأن الفراء والزجاج لم يزدوا كتابيهم على أبواب النحو المتعارفة، بل بحسب تفسير الآية، وهذا ما جعل الأمر غاية في الصعوبة، إذ لم أستطيع أن أهدي إلى ترتيب يناسب هذا البحث، فرجعت إلى دراسة أعدت في كلية دار العلوم، وعنوانها (اعتراسات ابن مالك على الزمخشري)، فوجدت أنه رتب موضوع رسالته على ترتيب ابن مالك في ألفيته، فوجدته ترتيبًا يناسب البحث الذي أنا بصدد، لذلك اخترت هذا الترتيب.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيده وثلاثية فصول، مقفوة بخاتمة على النحو التالي:

أما المقدمة: فقد تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع، وسبب اختياري له، والدراسات السابقة عليه ذات الصلة به، والدراسات التي أجريت حول الفراء والزجاج، سواء ما كان منها حول شخصيتهما، أو الذي كانت جزءًا من الدراسات، ثم تحدثت فيها عن الصعوبات التي واجهتي خلال البحث، ومنهجي من خلاله.

أما التمهيد: فقد تحدثت فيه عن المصطلحات المستخدمة في البحث، وترجمة للفراء والزجاج.
الفصل الأول:

تحدثت فيه عن المقدمات والجملة الإسمية، وقد بلغت التعبينات فيه ثلاثة عشر تعبينًا، وكانت المقدمة فيه عن الضمائر، ثم عرضت للجملة الإسمية وما ورد منها في موضوع البحث.

الفصل الثاني:

تحدثت فيه عن الجملة الفعلية ومكملاتها، وقد بلغت تسعًا عشر تعبينًا.

الفصل الثالث:

تحدثت فيه عن الخلاف في بعض الصيغ الصرفية وال نحوية وبعض الأعرب.

الخاتمة:

تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها، والمقترحات التي يمكن الأخذ بها.

ثم جاءت الفهرس الفنية فوضعت فهرسًا للأبيات القرآنية، وفهرسًا للقراءات القرآنية، وفهرسًا للأبيات الشعرية، وفهرسًا للمصادر والمراجع، وفهرسًا للموضوعات.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى أستاذي الكبير، الأستاذ الدكتور/ محمد عبد المجيد الطويل رئيس قسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم الذي غمرني بعلمه الغزير، وفضله الساكن.
ولأحتفظ ببعض رشاداته وجمال ملاحظاته، فكان خير سند لي، وكان خير
أستاذ للمشيء، فقد يسر عسير هذا البحث، فكان كالأب لأبنه، لم يدخل علي يوماً
bعلمه وأساليب المولي العلي القدير أن يقوله لمرضااته، وأن يجعله ذخراً للعلماء
والعلماء، وأن ينتفع الناس بعلمه.
كم لما يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العظيم
للأساتذين الجليلين الذين سوف أشرف بمناقشةهم لي شاكراً لهما جهديهما
من أجل تقويمه لكي يخرج على الصورة اللائقة.
كم ما أتقدم بالشكر والعرفان لجميع منسوبي كلية دار العلوم الذين مدوا لي
يد العون والمساعدة في أثناء جمعي لهذا البحث، والشكر موصول لجميع ممن
قدم لي يد العون وبخاصة والدي ووالدتي وزوجتي وجميع أفراد أسرتي.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
التمهيد

معنى التعقّب
الفرّاء حياثته وتراثه
الزّجّاج حياثته وتراثه
معنى التعقب

(التعقب) لغة: جاء في القاموس المحيط أن (عقبة) تعني: جيه بذنبه (1)
(تعقبة): اخد بذنب كان منه، وعن الخبر: شقه فيه وسأوال عنه (2)
وفي القاموس أيضاً: (تعقبة) أي طلب عورته أو عتركه، (3) والمعقبات:
ملاكهة الليل والنهار، والتسبيبات يخفف بعضها بعضن (4)

وفي اللفظ (تعقب) الخبر: تتبعه. (5) ويقال: تعقبت الأمر إذا تدبرته (1)
والتعقب: التدبر، والنظر ثانوية، (6) وتعقبت الرجل إذا أخذته بذنب كان منه (8)
وعقبت عن الخبر إذا شككت فيه، حدث للسؤال عنه (1)، وتعقب فلان رأيته إذا
وجد عاقبتة إلى خبر. (10)

ونقل الزبيدي في تاج العروص أن: (تعقب) الخبر: تتبعه (11) ويقال: تعقبت

(1) القاموس المحيط، للقروز إبادي، 148، 149 (عقبة).
(2) المصدر السابق.
(3) المصدر السابق.
(4) المصدر السابق.
(5) لسان العرب، لابن منظور، 171، 172، 176، 177. دار الفكر.
(6) المصدر السابق.
(7) المصدر السابق.
(8) المصدر السابق.
(9) المصدر السابق.
(10) المصدر السابق.
(11) تاج العروص للزبيدي، 410، 411 (عقبة).
الأمر إذا تَدْبِرتْه (1)، والتَّقَبَب، والتدبير، والنظر ثانويةً.

وفي تاج العروس أيضاً: لم أجد عن قولك متقبعاً، أي رجوحاً تنظر فيه، أي لم أرفص لنفسك التَّقْبَب فيه، لأنظر أنته أمه أدعه، (3) و(تَّقْبَب) أخذه بذنب كان منه، (4) وتَّقَبَب عن الخبر إذا شلت فيه وعاد للسؤال عنه، (6) و(تَّقَبَب) من أمره: ندم (1) ويقال: (تَّقَبَب) الخبر إذا سألته غير من كنت سأله أول مرة (8) ويقال أني فلان إلى خيرًا فتَّقَب بخير منه.

وفي المعجم الوسيط: (تَّقَبَب) فلان بخير: أني به مرة بعد أخرى، (9) ومن أمره: ندم (10) وفلاناً تتبعه، (11) يقال: تَّقَبَب عورة فلان أو عثرتَه، (12) وفلاناً: أخذته بذنب كان منه، (13)

نستخدم مما سبق أن (التَّقَبَب) هو الرجوع، والنظر، والتَّدبير، والعايقة، وأخذ الإنسان بذنبه، ولكن المعني الذي ينطبق على مثني (التَّقَبَب) هو تَّدْبِر الأَمَر، وتقب العورة أو العثر عند فلان.

(1) المصدر السابق.
(2) المصدر السابق.
(3) تاج العروس 3/104 مادة (تقب).
(4) المصدر السابق.
(5) المصدر السابق.
(6) المصدر السابق.
(7) المصدر السابق.
(8) المصدر السابق.
(9) المعجم الوسيط 3/176 مادة (تقب).
(10) المصدر السابق.
(11) المصدر السابق.
(12) المصدر السابق.
(13) المصدر السابق.
وعليه فإن تعقب الزجاج للفراء، إنما هو تتبع لآرائه النحوية والصرفية، وتبين
لعثراته، وسقاطاته التي أخذها الزجاج عليه.
القراء حياته وتراثه

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي. وهذه النسبة إلى الديلم.

وختلف في سبب لقبه بالقراء، قيل لأنه كان يفري الكلام فريا، وقيل لأنه كان يقطع الخصوم والسائل التي يبعت بها.

أما مولده:

فكانت سنة 144 هـ بالكوفة في عهد أبي جعفر المنصور.

نشأته:

يقال إن نشأته كانت بالكوفة على يد قيس بن الربع، ومندل بن علي، وأبي بكر بن عيش، والكسائي. وقيل أنه أخذ عن يونس بن حبيب البصري، وإنه كان يلازم كتاب سبويه.

وقد بلغ مكانة سامية في العلم حتى قيل: (القراء أمير المؤمنين في النحو). (1)

وفاته:

اختفى في سنة وفاته، حيث قيل إنه توفي في طريق عودته من مكة سنة 207 هـ. وقيل سنة 209 هـ. (2)

(1) تاريخ بغداد 152/1414.
(2) المهرست 113.
تراثه وتأليفه:

للفراء مؤلفات كثيرة أثرى بها المكتبة العربية والإسلامية، وتنقسم إلى:

قسمين هما:

أولاً: المطبوع:


ب. المذكرة والمؤنث: حققه مصطفى أحمد الزرقاوى، ونشر سنة 1345 هـ، ثمحققه د. رمضان عبد الطواب، ونشر بالقاهرة سنة 1975.

ج. معاني القرآن: وهو أشهر كتابه الذي وصله إلىنا، وقد قام بتحقيق الجزء الأول منه أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. وقام بتحقيق الجزء الثاني محمد علي النجار أما الجزء الثالث فقد حققه الأستاذ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلى النجدي ناصف.

وهذا الكتاب هو أشهر كتاب وصل إلىنا للКОفيين، إذ وضع فيه الفراء جمل آرائه النحوية، والتي تمثل معظم آراء المدرسة الكوفية. كما شرح فيه كثيرًا من المصطلحات النحوية والصرفية التي تخص الكوفيين.

د. المنقوص والممدوح: نشر مرتين، الأولى بتحقيق د. عبد العزيز الميمني مع الترتيبات لعلي بن حمزة البصري (ت: 375 هـ) سنة 1967 م، والثانية بتحقيق عبد الله نبهان، ومحمد خير البقاعي سنة
1986م باسم المقصور والممتد، وقد جاء في مقدمة الكتاب قول الفراء
(هذا كتاب المنقوص والممتد). (1)

ثانيًا: المفقود:

1- الأبنية: نسبه للقراء د. رمضان عبد التواب في مقدمة (المذكـ
والمؤنث) المتقدم ذكره، وعزا ذلك لاقتتال ابن ولد منه في كتابه
(المقصور والممتد). (1)

2- اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف. (2)

3- آلة الكتاب. (4)

4- البهي. (5)

5- التحويل: لم ينسبه للقراء سوى تلميذه محمد بن الجهم السمري فـي
قصيدة رثاه بها. (1)

6- التصرف. (7)

(1) المقصور والممتد، القراء، تحقيق د. عبد العزيز البيمي (مع التنويهات لعلي بن حزيم الصيرى، دار المعارف، مصر،
1967، المقصور والممتد. تحقيق عبد السلام ينان، ومحمد خير الباجي، دار قرية، دمشق، 1976.
(2) المذكور والمؤنث: تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار الأرت، القاهرة، 1975، ص 24.
(3) أنظر: الفهرست ص 59، ومجم الأدباء 13/20/13.
(4) أنظر: الفهرست ص 13، وإباء الرجال 16، وعيبات男人ة 233/2.
(5) أنظر: الفهرست ص 13، ووفيات الأعوان 181.
(6) أنظر: تارييغ بعداد 14/154.
(7) أنظر: عزلة الأدب 4/234.
الجمع والتنية في القرآن.

الجمع واللغات.

الحدود.

حروف المعجم.

غريب الحديث.

الكافي في النحو.

الفاخر.

فعل وأفعال.

الكتاب الكبير.

لغات القرآن.
17، 18 - مشكل اللغة الكبير ومشكل اللغة الصغير. (1)
19 - المصادر في القرآن. (2)
20 - 21 - ملازم باجعة ويفعة. (3)
22 - الندية. (4)
23 - النوادر. (5)
24 - الهاء. (1)
25 - الواو. (7)
26 - الوقف والابتداء. (8)

وقد نسب الأستاذ الأبياري للقراءة ثلاثة كتب أخرى، هي: ما تلحن فيه العامة، ومجاز القرآن، وختصر في النحو. (9)
في حين نسب الدكتور أحمد مكي الأنصاري كتاب (بادي المرأي) للقراءة، اعتمادًا على قصيدة اليمين للقراء ابن الجهم التي رثاه بها. ثم عقب عليها قائلً: وهو من الرسائل الصغيرة التي يرده فيها على العلماء. (10)

(1) انظر: تاريخ بغداد، 150/14، ومجم الأدباء 14، ووفيات الأعيان 181.
(2) انظر: تغليب اللغة 18/1، والفهرست ص 114.
(3) انظر: إبن الروأة 14/4، ووفيات الأعيان 18/6.
(4) انظر: عالم العلماء ص 80.
(5) انظر: تغليب اللغة 18/1.
(6) انظر: ممثل اللغة 39/1،ترجمت للد.م
(7) انظر: إليه الروأة 17/4.
(8) انظر: الفهرست ص 13، ومجم الأدباء 20/14.
(9) انظر: مقدمة الأيام والليالي والشهور ص 13.
(10) انظر: أثر زكريا للقراء وتعدل فيه الابتداء واللغة ص 177.
الزجاج حياته وتراثه

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السيري بن سهل، عُلِب عليه اسم الزجاج، لأنه كان أول حياته يحتفظ خراطة الزجاج، فهو لقب مهنته. كان دخله لا يتجاوز الدهرمين من عمله، فأحب أن يسد هذا النقص بالتعلم والمعرفة فاتصل بمجلس ثعلب، وظل يستفيد منه حتى وفد على المبرد. وكان المبرد لا يعلّم إلا بأجر، ولا يبذل للتلاميذه من علمه إلا بقدر ما يدفعون له من المال.

ولكن الزجاج اقترح على المبرد أن يدفع له كل يوم درهما مقابل أن لا يدخل المبرد بعلمه عليه، فقبل المبرد ذلك، وظل الزجاج ملازمًا للمبرد حتى اتسمع رزقه، فأخذ يبذل له العطايا والهدايا الثمينة. (1)

عصره:

عاش الزجاج في القرن الثالث الهجري، فترة من أول القرن الرابع الهجري، وهو زمن نضج فيه العلم نضوجًا كبيرًا. وهو عصر شهد كثيرًا من المناظرات التي جرت بين النحاة البصريين والكوفيين، وفيها ألف الزجاج كتابًا اسمه (نقد فصيح ثعلب) أورد فيه عشرة مأخذ على هذا الكتاب. (2)

وقد صارت إليه زعامة البصريين بعد وفاة شيخه المبرد.

ومهما يكن من أمر فهو نحوي كبير، وله تلاميذه ومدرسته، كما له أثره في ثقافة عصره.

---
(1) انظر: إحياء الرواة، 159/1، 160.
(2) انظر: مجمع الأدباء، 139/1.
ميلاده ووفاته:

ولد في سنة إحدى وأربعين ومائتين، وكانت وفاته سنة إحدى عشريّة وثلاثمئة.

مؤلفاته:

للزجاج مؤلفات كثيرة بعضها وصل إلينا وطبع، وبعضها ما يزال مخطوطة، وبعضها لم يصل إلينا، وهي كما يلي:

أولاً: المطبوع:

1- معاني القرآن: وهو كتاب بتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي. ولم يذكر راوية الكتاب ولا سبب تأليفه، ومنهجه في تفسيره أنّه يذكر الآية ثم يعقب عليها بتفسير بعض الألفاظ فيها وذكر آراء النحاة المختلفين فيها، كما أنه يستشهد على ما يذهب إليه بكلام العرب شعرهم ونثرهم، إلى جانب ترجيحه لرأي من الآراء.

2- كتاب فلُت وأُفِلِتَ: طبع أربع مرات، الأولى: 1913 في مجموعة الطرف الأدبي لطلاب العلوم العربية بتحقيق ونشر أمين الخانجي، والثانية سنة 1949 بتحقيق الدكتور عبد المنعم خفاجي، نشره على خربوش بالمطبعة النموذجية، والثالثة سنة 1995 بتحقيق الدكتور رمضان عبد القادر، وصبيح التميمي، ونشرته مكتبة الثقافة الدينية، والرابعة ماجد حسن الذهبي، تجميع الشركة المتحدة، سوريا.
ما ينصرف وما ينصرف: طبع في مكتبة الخانجي بتحقيق د. هدى قراعة. ثلاث مرات أخريماً 2000. وله طبعة أخرى نشرته مكتبة إحياء
التراث الإسلامي، مطابع الأهرام. للمحققة نفسها.

4- الإبانة والتفسير عن معاني (بسم الله الرحمن الرحيم): وقد صدر
لأول مرة في مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد التاسع والثلاثون
1, صفر 1416, يوليو 1995. بتحقيق د. عبد الفتاح السيد سليم. وهي
رسالة صغيرة تشمل على ثمانين سؤالا، انتظمت في مجموعات ثلاث:

المجموعة الأولى: أربعون سؤالا تتعلق بقوله: (بسم).

المجموعة الثانية: عشرون سؤالا تتعلق بلفظ الجلالة: (الله).

المجموعة الثالثة: عشرون سؤالا تتعلق بقوله: (الرحمن
الرحيم).

5- تفسير أسماء الله الحسنى: بتحقيق أحمد يوسف النقاق. وناشره دار
الثقافة العربية، دمشق. وقد صدرت الطبعة الأولى منه عام 1975م.
والجدير بالذكر أن الدارسين السابقين للنظام قد ألغواذكر هذا الكتاب،
والمستفيه في ذلك يبينه محقق الكتاب حيث يقول: (ولعل السبب في هذا
يرجع إلى أن الكتاب من كتب الأماكن الخاصة، فلم يأخذ صفحة الشيوخ
على نطاق واسع. وكون الكتاب إجابة للسؤال الخاص من إسماعيل
القاضي).

والمكتاب واضح من عنوانه أنه يتحدث عن أسماء الله الحسنى.

(1) تفسير أسماء الله الحسنى، مقدمة التحقيق 87.
ثانيًا: الكتب المخطوطة:

1. خلق الإنسان: مخطوط بدار الكتب. يقع في 70 ورقة تحت رقم 31، لغة.

2. نقد فصيح ثعلب: مخطوط تحت رقم 21 نحو. ش بدار الكتب.

ثالثًا: كتب لم تصل إلينا:

1. كتاب العروض. (1)

2. كتاب الفرق بين المذكور والمؤنث. (2)

3. كتاب النواضر المفيدة. (3)

4. المختصر في النحو. (4)

5. كتاب شرح أبيات سيبويه. (5)

6. كتاب المقصور والممدود. (1)

7. كتاب خلق الفرس. (7)

8. كتاب القوافي. (8)

(1) انظر: تاريخ بغداد 89/6.
(2) انظر: إياه الرواة 159/1.
(3) انظر: بغية الرواة 11/1.
(4) المصدر السابق 11/1.
(5) الساق 11/1.
(6) إياه الرواة 159/1.
(7) تاريخ بغداد: 89/6.
(8) الساق.
9- كتاب ما فسر من جامع المنطق.

10- كتاب الشجرة المسمى بكتاب التقرب.

11- كتاب الأوواء.

أمالي الزجاج: وقد جاء في المزهر: (وفي أمالي الزجاج: من أسس العلم المعابيب).

---

(1) السابق.
(2) بعية الروعة: 11/1.
(3) إحياء الرواة: 159/1.
(4) المزهر للسيوطي, 9/1, 420.
الفصل الأول
المقدمات والجملة الاسمية
المسألة الأولى: جذف الضمير

ذهب القراء إلى أن قراءة حمزة والكسائي في قوله تعالى: (فَفَانُنْ)...

ماذا ترى (1) بضم الثاء وكسر الراء الأولي أن يكون معناها: ما تريني من صبرك؛ لأنه لم يشتره في أمر الله تعالى حيث قال: (وحدثني قيبس عن...


وجاء الزجاج و تعرض لقراءة حمزة والكسائي حيث ذكر أن المقصود

بها هو استشارة إبراهيم ابنه في الأمر الذي أراده الله سبحانه وتعالى، وأما قوله القرآن بأن المقصود بضم الثاء وكسر الراء في (وتُر) هو: ماذا تريني من صبرك، فهذا ليس صحيحًا؛ لأنه أحدًا لم يذكر هذا الرأي، قال: (ومعنى (ماذا ترى) ماذا تشير، وزعم القراء أن معناه ماذا تريني من صبرك، ولا أعلم أحدًا قال هذا، وفي كل التفسير ما ترى: ما تشير (2).

والملاحظ أن الزجاج الذي ذكر اسم القراء صراحة قد بالغ في رده عليه؛ فقد ذهب كثير من النحاة إلى أن قراءة حمزة والكسائي معناها: ماذا


(2) معاني القرآن 2/389، 390.

(3) معاني القرآن وإعرابه 4/391.
رئيتي من صبرك؛ فهذا النحاس يقول: (ويقرأ (ماذا ترّي) مـن الصبر) (1)
وفي الحجة قال أبو علي: (فأما قول حمزة والكسائي: (ماذا ترّي؟))؛ فإنه يجوز أن يكون (ما) مع (ذا) بمثل هذا اسم واحد، فيكون في موضع نصب، والمعنى: أجدأ ترى على ما تحمل عليه أم خوار؟) (2)، وإلى هذا الرأي ذهب الباقوني (3)، والهمداني (4)، والشمّين الحليبي (5). وهو أحد قول أبي البقاء العكيري (6).

وأما ادعاء الزجاج بأن كل التفاسير ذهبت إلى معنى ما تشير فهذا أمر لا يمكن أن نقبله، ففي تفسير الطبري أن المقصود بقراءة حمزة والكسائي (ماذا ترّي) بضم التاء وكسر الراء هو إرادة الصبر وليس المشورة كما ذهب إليه بعض النحاة (7). وإلى هذا ذهب الطوسي أيضًا، حيث قال: (لحب أن يعلم حال ابنه في صبره على أمر الله وعزمته على طاعته، فذلك قال له ماذا ترّي، وإلا فلا يجوز أن يأمر في الماضي في أمر الله إبنه) (8).

وعلى هذا فإن الزجاج قد تحمل كثيرًا على الفراء؛ إذثبت أن رأيه قائله كثير من النحاة، وهو موافق لرأي كثير من المفسرين.

---

(1) انظر: معاني القرآن الكريم 7/488.
(2) الحجة 6/58.
(3) انظر: تفسير الشافعî 117/1127.
(4) انظر: الفريد 4/137.
(5) انظر: الدور الصوفي 5/900.
(6) انظر: البلدان 17/42.
(7) انظر: تفسير الطوسي 110/80.
(8) البلدان 117/8.
المسألة الثانية: حذف العائد في جملة الصفة

ذكر الزجاج أن الفراء من النحاة الكويتيين الذين يجزون حذف الجنجر والمجرور من جملة الصفة، وذلك دون أن يصرح باسمه، أو يكتني عنه حيث قال: (ومعنى: "لا تجزي فين بسبب عامر، حذف المحسن.") (1) أني لا تجزي فيه، وقيل: لا
تجزه، وحذف (فيه) هنا سائح، لأن (في) مع الظروف محدوحة: تقول: أتيت في اليوم، وأتيتك في اليوم، فإذا أضمرت، قلت: أتيتك فيه، ويجوز أن تقول:
أتيتك، قال الشاعر لرجل من بنى عامر:

(ولمَا شهدنا سليمان، عامرًا، قليلاً سوی الطَّنْعِ النِّدنِ لَؤَیْفَةٍ،) (2)

أردننا شهدنا فيه، وقال بعض النحويين: إن المحروف هنا هما المهاء، لأن
الظروف عنه لا يجوز حذفها. وهذا قول الكسائي، والبصريون وجماعة من
الكويتيين يقولون: إن المحروف فيه. (3)

وقد ذكر القراء عندما تعرض لقوله تعالى: (وَاتَّقُواْ، يَوْمًا لا تَجَزَّى تَفْسِ.
١٠٢٠: نَفْسُهُ مَهِينًا) أن المحرز هنا حرف الجنجر فيه، قال: فإنه قد يعود على
اليوم والليلة ذكرها مرة بالهياء وحدها ومرة بالصفة (4)، فيجوز ذلك، كقوله:
لا تجزي نفس عن نفس سيئ، وتضمر الصفة، ثم تظهرها، فتقول: لا تجزي
فيه نفس عن نفس سيئ، وكان الكسائي لا يجوز إيضام الصفة في الصنادل،

(1) سورة الفرقان، آية 48.
(2) البيت من الطويل لرجل من بنى عامر في شرح الفضل 2/426، ولسان العرب 144/14 (جزيبي)، وهو بلبسة في
(3) معاي القرآن إعرابه 178/1.
(4) الصفة مصطلح كوفي يقابل حرف الجنجر عند البصريين. أقر: مدرسة الكوفة 314.

(1)
(2)
(3)
(4)
ويقول: لو أجزت إضمارها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت وأنا أريد الّذي تكلمت فيه. وقال غيره من أهل البصرة لنجي الّلهاء ولا تكون، وإنما يضمر في مثل هذه المواضع الصفة وقد أشدني بعض العرب:

يا ربِّ يومٍ لَّوّ قَنَزَهُ حُولَ . الْفَيْقِيّ ذَا غَنِيرٍ وَذَا طَوْلٍ (١)

وأشدني آخر:

قد صَبِحَتْ صَبُّحَةُ السَّلَامُ . بِكِدَّيْ خَالَطَهَا سَتَّامُ

في ساعَةٍ يُجَيِّبُها الطَّعَامُ (٢)

ولم يقل يحب فيها، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه; لأن الصفة في هذا الموضوع والهاء متقن معناها، ألا ترى أنك تقول: أتيت يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحدًا، وإذا قلت: كمتلك، كان غير كلمت فيك، فلما اختفى المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في) ولا إضمار (في) مكان الهاء. (٣)

والذي نلاحظه مما سبق أن النحاة متفقون على أن هناك محدودًا مقدرًا في قوله تعالى: {وَأَتَفَتْهَا يِوْمَا لَا تَجْرِيهِ تَجْرِيَ عَنْ نَفْسِهِ}، ولكن الخلاف واقع حول تقدير المحدود؛ فقد ذهب سيبويه (٤) والأخفش (٥) والمبرد (٦) إلى أن

(١) هو من الرجز، ولم أذكر على قائله.
(٢) الرجز بلا نسبة في الجهدية ١٣١٨، ولسان العرب ٢٨٨٩/١، وتاج العروس ٢١٣/٢.
(٣) معاني القرآن ٣٠١/١، ٣٠٢/٢.
(٤) الأطرام: الكتاب ٣٨٩/١.
(٥) المعاني: القرآن ٩٢/٣.
(٦) المبرد: المفيد ١٠٦/٣.
المحذوف هنا (فيه)، والسبب في ذلك يعود إلى عدم جواز تقدير (الهاء) هنـاً، لأن الظروف يحذف منها، ولا يحذف من غيرها. (1)

ولكن العكاري ذكر الوجهين حيث قال: (فمَّا رَأَيْتَ مَنْ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِи

أما أبو حيان فقد رجب أن يكون تقدير المحذوف هنا (الهاء) علـى أن يكون الحذف على الاتساع، قال: (ويَدْعُونَ الْبَيْمَ، وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ فِي مَوْضِعِ صَنَاعَةِ الْبَيْمَ وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ F

أما الفقراء قالوا واضح من كلامة أنه يجزي الوجهين، لكنـه يرد على الكسائي لعدم قبوله تقدير (فيه) في قوله تعالى: (وَأَفَمَا يَوْمَئِذٍ لَّا يُؤْمَرُ إِلَّا بِهِمْ أَمَّا الْبَيْمَ، وَالْعَالِمِ حَذَفَ الْجَمَّةَ F

النحاس 221/1.

(1) انظر: إعراب القرآن للنحاس 172/1.
(2) البحار 59/1.
(3) انظر: الجزء 44/42.
(4) البحر الغزيل 347/1.
وعليه فإن الفقراء يتقيد مع البصربين على ما ذهبوا إليه. وقـد أجاز بعض للنحاة تقدير اللهاء هنا كالأخفش (1) والعكريري (2) وأبي حيان (3)، ومعنى هذا أنه يوجد تفاوت كبير في ادعاء الزبيري الشرجي في كون قوله تعالى: «ولقد أخذت يومنا لا تجبر تبgetContext من تغفر حسبًا» محل خلاف بين البصريين والكوفيين، حيث ذكر أن البصريين يقولون: إن المحمود (فيه) وأن الكوفيين يقولون: إن المحمود هذه اللهاء (4).

والواقع أن الأدلة التي ذكرناها تتفاوت هذا الادعاء؟ لأن الزجاج ذكر أن جماعة من الكوفيين يوافقون البصريين في تقدير المحمود، فضلاً عن أننا عرفنا أن الفراء قد رد على الكسائي قوله أضيف إلى ذلك أن من البصريين من أجاز رأي الكسائي، والصواب في هذا أن ما ذهب إليه البزبيدي ليس صحيحًا.

واعتمادًا على ما ذكرناه يمكننا القول بأن تعقب الزجاج للفقراء في هذه الآية لم يكن يمثل خلافًا بين البصريين والكوفيين، فضلاً عن أنه لم يكن يمثل خلافًا شخصيًا، بعد أن ثبت أن رأي الفراء لا يختلف عن آراء البصريين، بل كان تعقبه تدعيًا لرأيه على الرغم من أنه لم يصرح باسم الفراء.

(1) ذهب الأخفش إلى جواز أن يكون تقدير الخلف في قوله تعالى: (لا تجبر تبصص اللهاء). الظفر: معاي القرآن 4/93.
(2) الظفر: البيان 59/4.
(3) الظفر: البحر الغيف 247/1.
(4) الظفر: البلاط الصرة 48.
السؤال الثالثة: مخاطبة الواحد خطاب الآثرين

مذهب الفراء أن العرب قد تأمر الواحد بلفظ الآثرين، كما في قوله تعالى: ((أَلَمْ يَمُتِّعُنَّكُمُ الْحَامِضُ بِمَا كَتَبْنَا لَهُمْ مِنْ ذِكْرَىٰ؟) (1) يقول: (العرب تأمر الواحد والقوم بما يأمر به الآثان، فيقولون للرجل: قوماً عنا، وسمعت بعضهم، ويحك ارحلوا وزجراها، وأنشدني بعضهم، فقالتُ لصاحبيَّ لا تحسنا، بنزع أصوله، وإن نترجحرباً يا ابن عفان أنزجز، وإن تدعاني أحم عرضنا ممَّنعاً (2).


ونرى أن ذلك منهم أن الرجل أدى أقواته في إله وغمتهما إثنا، وكذلك الرفقة، أدنى ما يكونون ثلاثة، فقد كلام الواحد على صاحبته، إلا أتى الشعراء أكثر شيء قيل: يا صاحبي يا خليلي، فقال امرؤ النقيس: خليلي مزاحي على أم جندب، نقصتي لبئات الفواد المعتد (4).

ثم قال:

(1) سورة ق، آية ٥٤.
(2) البيت من الوفاق لفضي بن ريمي في شرح سهاد الشافعية، ٤٨١، وله أو لزيد بن الطير في لسان العرب، ٣١٩/٥، ٣٢٠ (بجرو)، ولا نسبة في سورة الشعراء، ١٨٧، والصحيح في الفقه المذهب، ١٨٦، شرح المفصل ١٠/٤٨، والمحب في الشعراء، ٣٨٧/٣، والقرب ١٦٦/٢، وشرح شائف ابن الحاجب ٢٨١/٣، وشرح الفواد: ٢٨١/٣.
(3) البيت من الطويل لسعود بن كراغ في الأغاني، ١٢٣/١١، ولا نسبة في شرح السمايل السبع، ١٤.
(4) البيت من الطويل لإبراهيم النفيسي في ديوانه، ٤١، وقد ورد في ديوانه لأيضاً أثبات الفواد المعتد.
أولاً: سبب الزواج البصريين في رفضهم لما ذهب إلينه الفراء في هذه الآية؟ فهم يقولون: إن المخطب هو هنا ملكاً وليس ملكاً واحداً كما ادعى بعضهم، في حين تأول بعضهم هذه الآلهة من أن معناها ألفر ألق، وكذلك هـ في (فنا)، معناها: قف قف (1) ومن هؤلاء المبرد (2)، وأين جني الذي استدل على أحقية هذا الوجه دون غيره بقراءة الحسن: (لاقين) باللحن الخفيفة. (3)

ثانيًا: لا أدرى لماذا يتجاهل الزواج مثل هذا التوجيه مع أنه يقر بأن المفردة قد يعبر عنه بلفظ الجمع، كما في قوله تعالى: (هال زبه ارْجَعُوا) (4) فهو يقول: (وهذا لفظ تعرفه العرب للجملة الشأن يخبر عن نفسه بما يخسر به الجماعة، فذلك جاء الخطاب في (ارْجَعُوا) (5).

فالخطأ في هذا ليس على وجه الحقيلة بل هو على المجاز، وكذلك هو في الواحد الذي يعبر عنه بلفظ الاثنين، والقرآن مليء بمثل هذه الأمور. وكما هو الحال في الشعر العربي وفي النثر، فالشواهد التي سبقها الفراء خير دليل على ما ذهب إليه، وأرى أن الزواج قد تكلف كثيرًا في تجاهله لرأي الفراء، وكان بإمكانه أن يقبل هذه الشواهد على ظاهرها، لأنها أقرب إلى الواقع اللغوي.

ثالثًا: أما عن رأي الفراء فقد ذكره كثير من النحاة كابن الأدباري (1)

(1) نسب خطيب البرزي في شرح القصائد العشر إلى البصريين أمام بروز الخطاب في (لاقين) هو خطاب لاتين، لأنه لـ... (2) قال النحاس هذا الوجه عن البرد عين المزوى، الظر: إعراب القرآن 228/4. (3) الظر: محسوب 44. (4) سورة المؤمنون آية 79. (5) معاي الفراء وإعرابه 92/4. (6) الظر: شرح القصائد السع 16.
والزمحشري (١)، وأبي البقاء (٢)، وأبي حجان (٣)، والخطيب التميزي (٤)، والأخير في التصريح (٥). فهو إذن رأي غير منكر وواقع في اللغة، وهو ما يميز اللغة العربية عن كثير من اللغات الأخرى.

(1) الظار : الكشاف: 8/4
(2) الظار : البيان: ٣٧٢/٣
(3) الظار : البحر المحيط: ١٢٥/٨
(4) الظار : شرح العمارة: ١١، ١٢
(5) الظار : شرح التصريح: ١٦٧/٣
المسألة الرابعة : الوقف على هاء الضمير
ذكر الفراء أن هاء الضمير لغة للعرب يقفون عليها في حالة الوصل إذا تحرك ما قبلها، وكذلك هاء التأنيث، قال : (قوله تعالى: {أَرَى وَأَكَلَهَا} (1))
وقد جزم الهاء حمزة والأعمش، وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكتنَى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها، أنشداني بعضهم :
أنَّى على الذغفر رجلاً وبيداً يُسمِّى لا يُصَلِّحَ إلاّ أَفسَداً
فِصُلِّيْكِ أَيْتَمْ وَيَفْسِدْ غَداً (2)
وذلك بداء التأنيث; يقولون : هذه طلحة قد أقبلت، جزم، أنشداني بعضهم :
لما رأى ألا دعة ولا شيخ
مال إلى أرطاة حقق فاضطَّجَعَ (3)
والأشداني القنامي :
لست إنن لزغبئة إن لم أغير بكلتى
إِنْ لَمْ أَصْرَأٌ بالطوال (4)
بكلتى : طريقي، كأنه قال : إن لم أغير حتى أسأوى، فهذه لـ امرأة : امرأة طولي ونسبة طول (5)

(1) سورة الأعراف، آية 111.
(2) من الرجوع، ولم أعر على قائل.
(3) الرجوع لنحو بن حجة الأشدي في شرح التصريح 26/727، والقاسم السعدية 4/584، وهو ي pública في إصلاح المتعلق 45، والإسعف 13/1، 13/3، 13/3، ودراسة الإعراب 1، 13/3، وحسب 13/3، 13/3، وشرح الفصل 21/677، والمعج في التصريف 4/420.
(4) من الرجوع، ولم ينسب في اللسان 22/11، وأنا العوسي (1)، وراجع المجمع الفصل في شواهد اللغة العربية 21/677.
(5) معاي الفارق للفراء 388/1.
وأوضح أن القراء يقيس إسكان هاء التأنيث على إسكانها في المكتن ينها
في الوصول إذا تحرك ما قبلها، ويستدل على ذلك ببيتين من الشعر لم ينسبهما
إلى شاعر بعينه.

أما الزجاج فيجوز عنه إسكان هاء الضمير لوجوده في القراءة، ولكنه
يساير النحاة في جملها ضرورة محتملة بأن تحريكاً أحسن وأوجود، ولكنه
يشدد النظر على تجويف القراء إسكان هاء التأنيث دون أن يصرح باسمه أو
ينكن إليه، قال (وفي قوله أرجحه) ثلاثة أوجه قد قرئ بها: قرأ أبو عمرو: أرجحه وأخاه (1)، وقرأ جماعة من القراء: أرجحه وأخاه (2)، وقرأ بعضهم أرجحه
وأخاه بإسكان الباء، وفيها أوجه لا أعلمها (3) كرئ بها. يجوز أرجحه وأخاه
(4)، وأرجحه (5). وأرجحه (1) وأرجحه بغير همز (6). فأما من قرأ أرجحه
بإسكان الباء فلا يعرفها الحذاق بالنحو، ويعلمون أن هاء الإضمار اسم لا
يجوز إسكاتها. وزعم بعض التحويين أن إسكانها جائز، وقد رويت لعمري في
القراءة، إلا أن التحريك أكثر وأوجود، وزعم أيضًا هذا أن هاء التأنيث يجوز
إسكانها، وهذا لا يجوز، واستشهد في هذا بشعر مجهول. قال أشدني بعضهم:

(1) أنظر: كتاب السبعة 287، والكتاب 2/81.
(2) كسر العاء في أرجحه هي قراءة وردت عن نافع وقاضي و ابن وردان، وابن هارون وهبة الله. أنظر: معجم القراءات
القرآنية 2/203.
(3) هكذا وردت في معاي القرآن وإعرابه.
(4) لم يعرف أحياناً قرأ ها.
(5) أنظر العواهر في القراءات السبع لتاين طاهر الأندلسي 82.
(6) أنظر: معجم القراءات 2/203.
(7) كذا ورد في معاي القرآن وإعرابه.
لا رأي آلا دعة ولا شبع ـ مال ـ إلى أرطاة حقق فاطحـ

وهذا شعر لا يعرف قاله، ولا هو شيء، ولو قاله شاعر مذكور لقيل أخطات؛
لأن الشاعر قد يجوز أن يخطيء، وأنشد أيضًا آخر أجمل من هذا، وهو قوله:

لاست إذن زاغية أن لم أغير بكثى
إذا أصلو بالإبل
فجزم اللهاء في زغيلة، وجعلها هاء، وإنما هي تاء الوصل، وهذا مذهب لا
يعرج عليه.

ويتضح لنا من كلام الزجاج أن تسكن اللهاء في الضمير جائز لـ«بوروده»
في القراءة، بل إن كلامه يدل على أن ذلك ليس ضرورة كما ذهب إليه كثير
من النحاة كسيبوه (١)، والبرد (٢)، وأبي علي (٣)، وأبي غني (٤)، وغيرهم,
غير أنه عاد وانتصر لمذهب البصري.

والواقع أن إسكان هذه اللهاء في
الضرورة، أي لا يمكن جعلها شاذًا لا يقاس عليها، كما ذهب إلى ذلك
البصريون؛ فالقراءة تعوض جوازها في السعة أيضًا، وهو ما تتب إلى هذه

(١) تقل بعض النحاة فاطفّ الجرّ حاكمة على جواز إبدال العداد دائمًا، على أنه إبدال شاذ. انظر: المصفّ ٢٢٩/٣،
والخصب ١٠٧/١، والمتع في الصرف ٤٣/٠١.
(٢) معاي القرآن وإناريه ٣٩٥/٦، ٣٦٦.
(٣) الطر: الكتب ٢٠٤/٤.
(٤) الطر: المصطلح ٢٢٧، ٢٧٧.
(٥) الطر: كتاب الشعر ٣٦٦.
(٦) الطر: المخصب ٢٤٠/١.
والزواج أيضًا، أضاف إلى ذلك أن قطريبا عزا هذه اللغة إلى بعض العرب.  
في حين نقلها الأخفش لغة عني أزد السراء، وفي جمهرة اللغة ذكر ابن دريد شاهدًا على إسكان الهاء في الوصل وقال إنها لغة، ويؤكد هذه اللغة أيضًا الدكتور داوود سلوم، حيث يقول: (يتبعة العراقيون في الوقت لغة ربيعة، فمنهم من يتقون على الأسماء بالسكون في جميع الأحوال، ولا يظهرون الضمة والفتحة والكسرة حيث يجب ظهورها).
وينتشر من هذا كله أن إسكان هاء الضمير لغة في كثير من قبائل العرب، وهي جائزة لورودها في القراءة والشعر.
أما قول الشاعر:

لم أرى آلا دعُها ولا شبع
مال إلى أرطال حفاء ضاطعج

وقول الشاعر:

لست إذن لزغبفة إن لم أغير بكئتي
إين لم أسأو بالطول اللذان

الذان ردها الزجاج بحجة الجهل بقائليها ففيه تحامل شديد على الفراء؛ لأن الزجاج يرفض هذين البينتين حتى مع فرض معرفة قائليها، وفي هذا مخالفته لما درج عليه النحاة في جعل مثل هذه الشواهد من باب الضرورة وإن كانت قليلة.

..........................................................

(1) أنظر: المع ٢، ١١٥.
(2) أنظر: معاي القرآن ٣٣٤.
(3) أنظر: الجامهة ٣٧، ١١٨.
(4) دراسة في اللهجات العربية البلدية ١٣٨، ١٣٨.
على أن سيبويه احتاج بأبيات كثيرة لم يعرف قائل لها. في حين ذكر:

قول الشاعر:

لما رأى آلا دعه ولا شيع ماً إلى أرطاة حقق فاضطنجع

منسوباً إلى منظور بن حبة الأنسدي، وهو شاعر من بني أسد ممن يجوز الاحتجاج بشعره، فضلناً عن أن بعض النحاة قد أجازوا هذا الوجه على قلعة كالسيراي حيث يقول: (والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة... ومن ذلك أنهم قد يجرون هاء التثنيث في الوصل مجريها في الوقف، فلا يقبلونها تاء، ولا سبيل إلى هذا إلا بالتسكين، لأنهم متي حركوا وجب القلب، قال:

لما رأى آلا دعه ولا شيع ماً إلى أرطاة حقق فاضطنجع).

وقد ذكر هذا البيت أيضًا جملة من النحاة، مستشهدين به على جواز تسكين هاء التثنيث على قلة، ومن هؤلاء ابن عصفور، وأيوب حيان، والشيخ خالد في شرح التصريح.

أما البيت الثاني الذي رد الزجاج، فقد ذكره السيراي واستشهد به على جواز تسكين الهاء وجعله من باب الضرورة.

(1) هو منظور بن حبة الأنسدي نسبة إلى أمه، وابن مركد نسبة إلى أبيه. قال الأنسدي في المؤلف 374 إنه إسلامي.
(2) شرح الكتاب للسوالي، 176/2 وما بعده.
(3) النظر: شرح المقرب، 2/594.
(4) النظر: ارشاف الغريب، 2454.
(5) النظر: شرح التصريح، 294/3.
(6) النظر: شرح كتاب سيبويه للسوالي، 155/2.
وعلى هذا كان الآخر بالزجاج ألا يشبع على القراء؛ لأنـه استشهد
بيتين لم يعرف قاتل لهما، وكان الأولي به أن يقبلهما ويجعلهما من باب
الضرورة كما فعل ذلك كثير من النحاة.
 المسألة الخامسة: هاء السكت في الوصل

ذكر القراء أن العرب ربما أدخلوا هاء السكت بعد الalf التي في

(حَضْرَةٌ) (1) وهي الalf المنقلبة عن ياء المتكلم في النداء، وأن العرب قد
يخفضونها مرة وقد يرفعونها، قال: (و ربما أدخلت العرب الهاء بعد الalf
التي في (حَضْرَةٍ) في خفضونها مرة، ورفعونها. قال: أنشدني أبو قيس، بعض
بني أسد:

يَا رَبِّي بَارَبِيَّةٍ إِيَّاكَ أَسْلَمُ عَفْرَاءَ بَارَبِيَّةٍ مِنْ قَبْلِ الأَجلٍ (2)

فخفض. قال: وأنشدني أبو قيس:

يَا مَرْحَبَاهُ بِحَمْارِ نَاهِيَةٍ إِذَا أَتَى قُرْبَتُهُ لِلسَّلَائِمَ (3)

و الخفض أكثر في كلام العرب، إلا في قولهم: (يا هنا، ويا هنتاء، فالرفع في
هذا أكثر من الخفض؛ لأنه أكثر في الكلام فكانه حرف واحد مدعو) (4)

ولكن الزجاج خالف القراء، فأذكر عليه هذا القول: لأن النحاة أجمعين
لا يجوزون أن تثبت الهاء في الوصل محركة، بل راجنسبة إلى القراء غير
ما هو له، وراج يشكك في البيتين اللذين ساقهما القراء لإثبات ما يقول، قال
الزجاج: (وزعم القراء أنه يجوز يا حضرةه على كذا وكذا يفتح الهاء، ويا

۱۶ ۱۵۹ لى المسمى، آية ۵۹.
۱۰ ۲۵۱ لى المرجع بن حرام في شرح الفصل ۴۷/۱۰، و חוות الأبود ۷/۱۷۳، ۲۷۷، ۴۵۹، ۴۵۱.
۱۳ ۳۳ لى المرجع ورد: يا مرحة، الخارجي غير مسوب، الظر: قلب اللغة للأزهر ۳۷۸/۱، وخصائص ۲۳۶/۱،
۱۷ ۳۳ لى المفسر ۲۷۳، شرح الفصل ۸/۵، ووصف البيان ۴۸۷/۳، ومجموع الموارد ۳/۴۲.
۴ ۴۲۳ محاوي القرآن للقراء ۲/۴۲۱-۴۲۲.
حسرتاهُ - بالكسر والضم، والتحويون أجمعون لا يجوزون أن تثبت هذه الـهاء في الوصل، وزعم أنه أنشده من بني فقص رجل من بني أسد:

يا رب يا بارىإله إلئك أرسل عفراء يا بارىإله من قبل الأجل

وأنشدته أيضًا:

يا مَرْحَبَى بحمار ناجييٌّ

والذي أعرف أن الكوفيون يشدون:

يا مَرْحَبَى بحمار ناجيٌّ

قال أبو إسحاق: ولا أدرى لم استشهد بهذا، ولم يقرأ به قط، ولا ينفذ في تفسير هذه الآية شيئًا، وهو خطاً (1).

واضح من كلام الفراء أنه بريء مما نسبه إليه الزجاج من جواز فتح هاء السكت في الوصل؛ لأن فتح هاء السكت في الوصل قول لا يجوزه الكوفيون؛ فقد ذكر ابن السكيت بينين ذكرهما الفراء أكد فيهما أنه ينص على كسر وضم هاء السكت عند العرب، قال ابن السكيت: (قال أبو يوسف:

يا رب يا بارىإله إلئك أرسل عفراء يا بارىإله من قبل الأجل

ويلى رباء بضم الها، ويا رباء بكسر الها. Anatsh الفراء:

يا مَرْحَبَى بحمار عفراء إذا أتى قريبته لما شاء

(1) معاري القرآن وإعرابه، 4/259-258.
من الشعير والشيش والماء

فألين وجه الفتح الذي أدعاه الزجاج ونسبة إلى الفقراء، ولا أدرى لم هذا الإصرار على هذه النسبة إليه.

وقد تعرض غير واحد من النحاة (لهاء السكت)، وما ذكر واحد منهم أن الفقراء أو الكوفييين برون فتح (هاء السكت)، كابن جني (2)، وابن مالك (3)، والسيوطي (4).

أما البيتان اللذان شكك فيهما الزجاج، وعمد فيهما إلى تخязة الفراء فلا حجة له فيه؛ فقد استشهد ابن جني يقول الشاعر:

يا مرحبا بحمار ناجية إذا دنا قريبة للسانية

على أن ثبات هاء السكت في الوصل محميكلة بمنزلة بين المنزلتين، كما استشهد ابن مالك يقوله:

يا رب ياربب طياك أمل عفراء بارباه من قبل الأجل

على مجيء هاء السكت بالكسر لالتقاء الساكنين، وبالضم تشبيها بهاء الضمير. واستشهد بهما البغدادي على مجيئهما بالضم والفتح عند بعض العرب في حالة

---

(1) الرجع لعرفة بن حزام في شرح الفصل 146، وعوالة الأدب 48/4، وليس في ديوانه، وهو بلا سبب في إصلاح المنطق لابن السكت ص 39، وشرح الكافية للرضي 454/4، وشرح آيات المغني للبغدادي 43/2.
(2) الظر : الخصاص 362.
(3) الظر : خمصة الحافظ في الجمل الأول 247، تحقيق عماد الدورى.
(4) الظر : المهم 347.
الوصول في الشعر (1)، في حين ذهب ابن يعيش في شرح المفصل إلى أن مجتهما بнегоين البيتين إنما هو من باب الضرورة ولا يقول عليهما (2).

وعلى أية حال فإن مجيء الهاء محركة في الوصول أمر يرفضه البصريون، ويعتررون ما جاء منه في الشعر من باب الضرورة.

ويتضح لنا جليا - من خلال ما ذكرناه - أن الفراء يعتمد على ظاهر الروايات، وأن المتقول من العرب معتمد يمكن قيوله، بخلاف الزجاج فهو لا يقبل كثيرا من الروايات الواردة من العرب، وعلى فلا يتوزع فيها في إثبات ما يدعى. ويؤكد هذا القول الدكتور إبراهيم رفيدة حيث يقول: (ونقد الزجاج للقراء في هذا التجوز هو نقد لروايته لأنه أسنده للعرب، وهذا النقد يثير قضية هامة في الفرق بين منهجي الذين، فالقراء في مبحثه يثير في تفسيره الآيات كثيراً من القضايا النحوية المناسبة للآيات المفسرة، أو التحليق تثيرها الآية الموضوع الحديث، بينما الزجاج لا يتوسع في الاستشهاد وإثارة القضايا النحوية، بل هو يقتصر على توجيه الآيات وما يحتاج إليه من شواهد، ويتوسع في الحكم الذي يطبق على الآية المفسرة، ومن هنا كان قوله: (ولا أدرى لهم استشهد به ولم يقرأ به قط، ولا يقع في تفسير هذه الآية، وهو خطأ). (4)

(1) انظر : الحزينة 244/7.
(2) انظر : درج الفصل / 447.
(3) الصواب أن يقول في حين.
(4) النحو وكتاب الفم، د. إبراهيم رفيدة، 253/1.
المسألة السادسة: قراءة (مُضْرِخِيّ)

وجه الفراء مجيء قوله تعالى: *(وَمَا أَنْتَ بِمُضْرِخِيّ)* (1) بقراءة الكسر في (مُضْرِخِيّ) الواردة عن الأعْمَش ويحيى بن وثاب على أنها مفتوحة في الأصل (1)، ولكن الكسر جاء لانتقال الساكنين، وذلك على توهم سكون الياء.

قال: (وَقُولُهُمْ: وَمَا أَنْتَ بِمُضْرِخِيّ) (1)، أي الياء منصوبة؛ لأن الياء من المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها وتنصب إرادة الياء، كما قرأ *(لَصَبُّ حَيْنِيَّ وَلَصَبُّ حَيْنِيَّ)* (1)، *(وَلَصَبُّ حَيْنِيَّ)* (1)، فنصبت وجهمت. فإذا سكن ما قبلها رَدَّت إلى الفتح الذي كان لها. والباء من (مُضْرِخِيّ) ساكنة وللباء بعدها مُنْتَكَلَمَت إلى حركة قد كانت لها. وهذا مطرد في الكلام. ومثله *(لَصَبُّ حَيْنِيَّ إِنَّ اللَّهُ)* (2)، ومثله *(فَمَنْ يُقَتَّلَُ إِنَّمَا يَقْتُلُُ إِنَّمَا يَقْتُلُُ) (3)، ومثله *(مِنْهَا وَمِنْهَا)* (4).

(4) وقد خفض الياء من قوله: *(بمُضْرِخِيّ)* الأعْمَش ويحيى بن وثاب جميعاً. حدثني القاسم بن معن عن الأعْمَش عن يحيى أنه خفف الياء. قال الفراء: وعله أصلهم من وهم القراء طبقة يحبه؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم.

ولعله أن أن الباء في *(مُضْرِخِيّ)* خارجة للحرف كله وللباء من المتكلم خارجة من ذلك. وما نرى أنهم أوقاموا فيه قوله: *(وَلَوْلَّهُمَا تَوَلَّنَّهُمْ وَنُبِئُهُمْ) (4)، ظلوا -والله أعلم- أن الجزم في الياء (1)، والباء في موضوع...

---

(1) سورة إبراهيم، آية 22.
(2) قراءة الكسر وردت عن حرة، والأعْمَش، ويحيى بن وثاب، وحوران بن أعْمَش. أنظر: السبة 397.
(3) سورة الكافرون، آية 6.
(4) قرأ عمرو، والكسائي، وحرة (إِنِّي أَمْضَى بِهِمْ) الباء، أنظر: السبة 396 ولفظ.
(5) سورة البقرة، آية 146.
(6) سورة البقرة، آية 38.
(7) سورة الأعراف، آية 112.
(8) سورة الناس، آية 112.
(9) جزم الهاة في (مُضْرِخِيّ) هي قراءة: حرة، وآي عمرو، وأي بكر. أنظر: الإثاث 520/1.
نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه، وموادها فيه قوله: "وَمَا تَتَّبَعُونَ لَهُمْ بِالْخَيْاطِةِ" (1)؛ وقد حذث مندل بن على المعنى عن الأعمش قال:

كنت عند إبراهيم النخعي وطلحة بن مشرف يقرأ: "قَالَ لَمْ يَرْوَىٰ أَلَّا تَتَّبَعُونَ" (2) بنصب اللام من (حوله) فقّال إبراهيم: ما تزال تأتينا بحروف أشنع، إنما هي (أَلَّمْ حُوَّلَهُ) قال: قلت: لا، إنما هي (حَوَّلْتَهُ) قَالَ: فقَالَ إِبْرَاهِيم: ْيَا طَلَّحَةَ كَيْفْ تُقُولُ؟ فقَالَ: كَمَا قَلْتَ: (أَلَّمْ حُوَّلَهُ) قال الأعمش:

قلت لحنتما لا أجالسكم اليوم.

وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قَالَ لَهَا هَلْ أَتَّبَعْتِكَ ْقَالَتْ لَهَا مَا أَتَّبَعْتُ بِالْمُرْضَيْهِ (3)

فضعف الياء من (في)، فإن يك ذلك صححًا فهو مما يلقينه من الساكنين فيضعف الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح: ألا ترى أنهم يقولون: لَمْ أرَه مِّنْ يَوْمٍ مِّنْ يَوْمِ الْيَوْمِ، والرفع في الذال هو الوجه، لأنه أصل حركة مُذ والضعف جائز، فذلك الياء من (مَصْرِخِي) خفضت وليها أصل في النصب.

أما الزجاج فقد وصف قراءة الأعمش بأنها رديدة، وأن كسر الياء في (مَصْرِخِي) جائز على وجه ضعيف، أما تخرج القراء لهذة القراءة فهو ضعيف أيضًا، لأن البيت الذي استشهد به مجهول قائله، ولا يحتاج به، قال:

(1) سورة الشعراوي، آية 216. وهذه القراءة تسب إلى الحسن البصري والأعمش. النذر: مختصر نزاع القرآن، 109.
(2) سورة الشعراوي، آية 215.
(3) الزجاج للإغلب الجريفي، في ديوانه، 179، ومحاكمة يس 200، ونزاعات الأدب، 431، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440.
(4) منفس القرآن، 75، 76.
قرأت (بمصري) - بفتح الياء، كذا قرأ الناس، وقرأ حمزة والأعمش
بمصري،كسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحوين رديئة مرذولة (1)،
ولا وجه لها، إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحوين؛ وذلك أن ياء الإضافة إذا
لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح، تقول: هذا غلامي قد جاء، وذلك أن
الاسم المضمر لما كان على حرف واحد وقد منع الابراه، حرك بأخف
الحركات، كما تقول: هو قائم، ففتح الواو، وتنقول: أنا قمت ففتحت النون,
ويجوز إسكان الياء لنقل الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبّل الياء ساكن
حركت إلى الفتح لا غير؛ لأن أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها، وإذا كان قبلها
ساكن صارت حركتها لأزمة للاطقاء الساكنين، ومن أجاز (بمصري) بالكسو
لزمته أن يقول: هذه عصاي (2) أتوكا عليها، وأجاز القراء على وجه ضعيف
الكسر؛ لأن أصل الاطقاء الساكنين الكسر، وأنشد:
قال لها هل لك يا تأفيّ قالت لها ما أنت بمرضيّ
وهذا الشعر مما لا يلفت إليه، وعمل مثل هذا سهل، وليس يعرف قائل هـذا
الشعر من العرب، ولا هو مما يحتاج به في كتاب الله عز وجل). (3)
ومن خلال كلام الزجاج الذي نقلته نجده متفقًا مع القراء على تضعيض
قراءة الكسر في (بمصري)، ولكن التناقض من حديثهما يبدو واضحا، فبعد
أن ضعفنا هذه القراءة أخذنا يؤلوان في التخريج لها، مما يدل على صحتها، بل
أخذ القراء يشعش بيت من الشعر ليضيف دليلًا آخر على صحة هذه القراءة.

(1) ضعف بعض النحواء هذه القراءة، كالأخشيش في المعاني 4/276، والعمري في الكشاف 4/276، وأبي البقاء في
البيان 4/276.
(2) تقل المفقودة من البديل (عصاي) ففتح الياء للسكون قبلها، والصواب أن الحذف عن كسر (عصاي)
(3) معاني القرآن والمروية 3/109، 110.
والجدير بالذكر أن القراءة التي وردت بكسر (بمصيري) هي قراءة سبعية قرأ بها القراء الثقاف من أمثال حمزة، والأعمش، ويحيى، وحمران بن أعين، فهي قراءة سبعية (١) تصل سندها إلى رسول الله، فما قاله الزجاج والقراء في تضعيفها لا وجه لهما به، ولا ينبغي الالتفات إليه (٢) لأن القراءة سنة متبعة لا يردها قياس عريبي ولا قسو لغة (٣). أما النحاس فإنه يرى القراءة الواردة عن النبي لا يجوز ردًا ولا يجوز أن نحملها على الشذوذ (٤).

أما عن البيت الذي ذكره القراء وأنكره الزجاج، والذي اتهم القراء بفاعله، فهذا - عمري - غاية في التعصب والتقول عليه، مما ادعاه الزجاج من جهيل بنسبة قائله، ثبت أنه لشاعر مخضرم هو الأغلب العلجي. (٥)

وعلى هذا يجوز الاحتجاج بشعره، فإذا أضافنا إلى هذا البيت، وهذه القراءة قول قترحب: بأن كسر الياء لغة في بني يربيع، أدركنا بأن كسر ياء الإضاف لجائز في اللغة (٦)

ولذا فلا يصح ما نقله الدكتور جلال الدين ثابت من أن قراءة الأعمش

وهم، حيث يقول: (قل قد وهم الأعمش حين اعتقد أن "مصري" كلمة واحدة،

(١) أنظر في ذلك كتاب السبع، ٣٦٢، وإعراب القرآن للحاس، ١٨٣/٢، والمصباح، ٤٩/٢، والكساف، ٣٧٤/٢، والبحر المحيط، ١٩٦/٥.

(٢) أنظر: البحر المحيط، ٤١٩/٥، ٤١٠.

(٣) أنظر: النشر، ١٠/١٠.

(٤) أنظر: إعراب القرآن، ١٨٣/٢.

(٥) أنظر: خزانة الأدب، ٣٧٣/١.

(٦) أنظر: المحسوب، ٤٩/٢.
وأن ياء المنكلم جزء من الكلمة، والوهم نوع من الخطأ البشري. (1)
فالأوهم يمكن أن يطلق على كلام لا دليل فيه، أما القراءة الواردة عن
النبي فلا يصح ولا يجوز أن نطلق عليها بأنها وهم.

(1) انظر: التحليل النحوي عند الكوفين/175.
 المسألة السابعة: حذف الموصول وبقاء صلته

من الأراء التي اعترفها الفراء حذف الموصول وبقاء صلته، وقد أشترط
لهذا الحذف أن يكون بعد (من) الجارة، يقول: (قوله تعالى: ﴿وَمَا يَمْكِرُونَ الْمَلَأِّيَهُمْ ﴿1) إن شئت جعلتها متصلاً بقوله: ﴿وَلَبَسُوا الْمُلْكَ ﻟِلَّذِينَ ﺗَأْسَفُونَ ﻣِنَ الْمُتَيِّبِينَ ﴿2) ﴿وَمَا يَمْكِرُونَ الْمَلَأِّيَهُمْ ﴿1) وإن
شئت كانت منقطعة مستأمنة، ويكون المعنى: من الذين هادوا ممن يحرفون
الكلام. وذلك من كلام العرب: أن يضموا (من) في مبتدأ الكلام، فقولون:
منا يقول ذلك، ومنا لا يقوله. وذلك أن (من) بعض لما هي منه فذلك أدت عن
المعنى المرتوك، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَمْكِرُونَ الْمَلَأِّيَهُمْ ﴿3)
وقال: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ إِلَّا وَارْجِحًا ﴿4) وقال ذو الرمة:
فظُؤا وِمِنْهُمْ دَمْعَةَ سَابِقَ ّلَهُ وَأَخْرَ يُبْنُي دَمْعَةً عَلِينٍ بِالْهِيمِّ
يريد: منهم من دمعه سابق. ولا يجوز إضمار (من) في شيء من الصفات إلا
على المعنى الذي نبناه به، وقد قالها الشاعر في (في) وليست أشتیها، قال:
أَوَلَّتْ مَا فِي قُوْمِهِا لَمْ تَأْتِمَ ﻲُضُرُّهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسِمٍ

(1) سورة النساء، آية 46.
(2) سورة النساء، آية 44.
(3) سورة الصفات، آية 164.
(4) سورة مريم، آية 71.
(5) أنت من الطويل لدي الرمة لي ذكرنا 219، وهو بلا سبحة في الدور 2/76.
(6) الرجع: حلب من في خرافة الأدب 374/73 ولا أو خب في الدور 6/19، وأبي الأسود الحماسى في
شرح المفصل 453/18، وأبي الأسود الجملاني في شرح التصريح 118/3، وعلي بمثابة في الكتاب 370/2.
والخصائص 7/374.
ويروى أيضاً (تيثم) لغة، وإنما جاز ذلك في (في) لأنك تجد معنى (من) أنـه
بعض ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك تقول: فينا صالحون وفيـنا دون ذلك،
فكأنك قلت: مـن، ولا يجوز أن تقول: في الدار يقول ذلك، وأنت تريد في
الدار من يقول ذلك، إنما يجوز إذا أضافت (في) إلى جنس المتروك). (1)

وإلا ترى أن حذف الفراء أيضاً أنه يرى أن حذف الموصول بعد (في)
جائز، وإن كان على قلة.

وقد خطأ الزجاج الفراء فيما ذهب إليه، معللًا ذلك بأن الموصول
الاسمي لا يحرف وتبقي صلته، يقول: (وقال بعض النحويين المعنى: مـن
الذين هادوا من يحرفونه، فيجعل يحرفونه صلة (من)، وهذا لا يجوز؛ لأنـه لا
يحذف الموصول وتبقي صلته. وكذلك قول الشاعر:

لوقلت ما في قومها لم تيتم
يضلها في حسم وميسم

المعنى ما في قومها أحد يفضلها. وزعم النحويون أن هذا إنما يجوز مع (من)،
و (في). وهو جائز إذا كان (فيما بقي دليل على ما ألقى)، ولو قلت: ما فيـهم
يقول ذلك، أو ما عندهم يقول ذلك، جازا جميعاً جوازاً واحداً. والمعنى: مـا
عندهم أحد يقول ذلك). (2)

وإلا ترى أن حذف الزجاج ما يلي:

______________
(1) معاني القرآن 271/1.
(2) معاني القرآن وإعرابه 57/58.

ثانياً: لو تبينا آراء النحاة في حذف حذف الموصل وبقاء صلته لوجدنا جلهم أجاز حذف الموصل وبقاء صلته كالأخفش (٣)، والزمخشري (٤) وأبي حيان (٥). في حين أجاز ابن مالك حذف الموصل بشرط أن يكون مطوفًا على ما قيله (٦).

ثالثاً: وقع في كلام الزجاج ما ظاهره جواز حذف الموصل وبقاء صلته، وذلك عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَقْهِمُ بِاللَّيْلِ وَمَسْأَبِهِ الَّيْلَاءِ﴾(٦). قال: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَقْهِمُ بِاللَّيْلِ، أي هو مستمر بالليل، والليل أستر من النهار، ومن هو سارب بالنهاض، أي ﴿وَمَنْ هُوَ ظاهر بالنهاض في سيبه﴾(٧).

(١) يقدر البصريون في هذه الشواهد التي ساقوها الفراء - وفي غيرها من الشواهد - أن العذر الموصل، وليس الموصل، وإن الصفة أقيمت فام الموصول فاغت عنه. القدر: الكتب ١٣٥، ومصائر القرآن للأخفش ٢٥٩، والمفصل ٣/٣٧٢، والأصول في المراج ٢/٦٢، وصحابه ٢٢/٣، وما بعدها. وشرح المفصل ٣/٥٨ وما بعدها، وشرح الكفاية ١/١٧٨، ١٨٢ و ١٨٣.
(٢) انتهى: م楽ي لعل ٣٠٧.
(٣) انتهى: م楽ي القرآن ١٦٥. تحقق: فازر فاس.
(٤) انتهى: الشهر ٤/٣٨.
(٥) انتهى: المحرر الميخيط ١/٥٠، ٥٢.
(٦) انتهى: شرح الحسن ٥٣٤، ٥٣٥.
(٧) سورة الرعد، الآية ١٠.
(٨) م楽ي القرآن وأعراب ٣/١٤١.
رابعًا : كلام أبي حيان على جواز حذف الموصول مع بقاء صلته خير دليـل
على ذلك، وفي ذلك يقول : (وَحَذَفَ الْمَوْصُولُ الْأَسْمَى غَيْرَ الْأَلْ حَنِيفَةً) عند من يذهب
إلى اسميتها لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب، وإن كان البصريون لا
يقيسونه فقد قاسوه غيرهم، قال بعض طبيئٍ :

ما الذي دأبَّه احتياط وحرَم وَهَوَاهُ أطاعُ مَسْتَوْيَانِ

أي : (الذي أطاع). (1)

ومما سبق نستنتج أن حذف الموصول وبقاء صلته قد قال به كثير من
النحاة، ولا حجة للزجاج في عدم تجويزه ذلك.

(1) البحر الغيط 1/140، والبيت من بحر الخفيف وهو بلا تد
المسألة الثامنة: رافع المبتدا والخبر

في قوله تعالى: (۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷۹۴۸۴۷
ذكر رحمت ربك. والمعني ذكر ربك عبده برحمة، فهو تقديم وتأخير (1) وهذا يعني أن الفراء يرى جواز هذا الوجه أيضاً.

ثانياً: إن رأى الفراء له واجتهه حيث ذهب إليه كثير من النحاة، كالزمخشري الذي ذهب إلى أنها مرفوعة على الابتداء (2)، وهو أحد وجه الرفع عند مكي (3)، والنحاس (4). في حين أجاز السمين الحلبي هذا الوجه، على ضعف فيه (5).

وعلى أية حال فإن الخلاغ في إعراب هذه الحروف أمر واقع بين النحاة، فمنهم من رأى جواز إعرابه، ومنهم ومن رأى ألا محل لها من الإعراب، وعلى هذا فلا أرى أي داع للزجاج في أن يستند على الفراء ويغلطه، وأرى أن كلامه يفسر مدى تعصبه على الفراء. ويبدو هذا واضحًا جليًا حينما نراه ينسب للفراء غير ما يقول؛ حيث قال: (وقد أجمع القائل لـهذا القول وغيره أن رفعه بالإضمار هو الوجه) (1).

والذي أراه أن هذا الكلام مสมาح للحقيقة والواقع؛ إذ لم يدع الفراء أن إضمار المبتدأ هو الوجه، بل قال: (إن شئت أضممت هذا ذكر رحمة ربك) (3)، وما بين قول الزجاج وكلام الفراء دون شاعر، وهو ما يؤيد ما ذهبت إليه من تحمل الزجاج على الفراء.

---
(1) معاني القرآن 2/161/118.
(2) الظر: الكشاف 3/21.
(3) الظر: مشكل إعراب القرآن 9/281.
(4) الظر: إعراب القرآن 129/4.
(5) الظر: البحر الصون 88/1.
(6) معاني القرآن وعربيه 2/318.
(7) معاني القرآن 2/161/2.
المسألة التاسعة: الإخباط عن المبتدأ الثاني

يرى الفراء أنه إذا ذكر اسم، وذكر اسم مضاف إليه في معرفي الإخباط، ترك الإخباط عن الأول، وأخبر عن الثاني، قال: (قَالَ تَمْسَّحَانِي، يَتَّقَفُونَ مَنْشِطًا وَيَدْرُونَ أَزْوَائَهُمْ يَتَّزَيّنُونَ) (1). يقال كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين)؟ فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معرفتي الخبر، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك؛ لأن المعرفتي - وَإِنَّا أَرِيدُونَ - ومن مات عنها زوجها تربصت، فتترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعرفتي، قال: وأنشدتي بعضهم:

بني أسد إن ابن قيس وقلت بغيير دار المثلة خلت (1)

فألقاني ابن قيس، وأخبر عن قتله أنه دل، ومتله:

لعلَّي إن ماتت بَيْنَ الرِّيحَ مِثْلَةً على ابن أبي ذَبَّانَ أن يتنى (2)

فقال لي ثم قال: أن يتندوا؛ لأن المعرفتي: لعل ابن أبي ذبَّان أن يندم إن ماتت بين الريح، ومثله قوله: (واللهِ يَتَّقَفُونَ مَنْشِطًا وَيَدْرُونَ أَزْوَائَهُمْ) (1)، إلا أن الباء من قوله: (وَحَيَّةٌ لَّا أَزْوَآَجِهَا)، رجعت

(1) سورة البقرة، آية 234.
(2) البيت من غير الطويل، ولم أكن تعلم أنه.
(3) البيت من الطويل لذا ذكر كعب السككي في المفصل 175/12. راجع العجم المفصل في شواهد اللغة العربية.
(4) سورة البقرة، آية 240.
على (الذين) فكان الإعراب فيها أبين، لأن العائد من الذكر قد يكون خبراً، كقولك : (عبد الله ضربته) (1).

أما الزجاج فقد رفض ما ذهب إليه الفراء؛ لأن قوله : (يُنَبَّرَصُن) لا يجوز أن يكون خبراً عن (الذين) لعدم وجود الرابط، كذلك لا يجوز أن يبدأ باسم ولا يخبر عنه، كما أن هذا مخالف لمذهب الفراء والكوفيين، قال: (وقال الكوفيون : وهذا القول قول الفراء وهو مذهبه، أن الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء، وكان الاعتماد في الخبر الثاني، أخبر الخبر الثاني وترك الإخبار عن الأول، وأغنى الإخبار عن الثاني عن الإخبار عن الأول. قالوا فالمعني : وأزواج الذين يتوفون يتزوج. وأشهد الفراء:

(2) لما أن مالت بِبَيْنِ الرِّيحِ ميَلةٌ على ابن أبي ذبيان أن ينتقدّما (2)

المعني : فعل ابن أبي ذبيان أن ينتمى إليّ مالت بِبَيْنِ الرِّيحِ ميَلةٌ عليه. وهذا القول غير جائز؛ لا يجوز أن يبدأ باسم ولا يحدث عنه؛ لأن الكلام إنما وضع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح، وهو أيضًا من قولهم محال؛ لأن الاسم إنما يرفعه اسم إذا أبدى مثله، أو ذكر عائد عليه، فهذا على قولهم باطل؛ لأنه لست يأتى اسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه، والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر (الذين) قد جرى ابتداء، وذكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة (الذين) فصار الضمير الذي في (يُنَبَّرَصُن) يعود على الأزواج مضافات إلى...

(1) معاري القرآن 150/9, 151.
(2) رواية الزجاج (فإن يقتوم) تتفاوت رواية (فإن تسمى) إلى ذكرها الطري في نفسه 27/5، وأبو حيان في البحر المحيط 272/2، وابن مطeer في السنّة 329/13، ابن سعد في المخصص 1474/3.
(الذين)؛ كانك قلت: يتبرصن أزنواهم، ومثل هذا من الكلام قولك: الذي يموت ويخلف ابنيتين ترثان الثلاثين، المعنى: ترث ابنه التثليثين. (1) والواضح من كلام الزجاج رفضه لرأي الفراء، والسبب في ذلك أن (الذين) اسم موصول مبتدأ، و (يتوّفون) صلته، وجملة (يتبرصن) خبر، وليس بها رابط؛ لأن نون النسوة لا تعود على (الذين)، فعدم وجود الرابط الذي يعود على المبتدأ جعل الوجه الذي ذهب إليه الفراء مرفوضاً عند الزجاج، والسؤال الذي يطرح في هذا المقام هو: هل يجوز الفراء في جملة الخبر عدم وجود رابط يعود على المبتدأ؟ أو لا يجوز ذلك؟ والجواب أن المستفيد من كلام الفراء أن الرابط وجوده في جملة الخبر ضروري، ولا يجوز حذفه أو الاستغنا عنه ولكن في هذه الآية لم يكن للرابط وجود؛ لأن في المعنى اكتفاء عنه، فالاسم المضاف إليه في معنى الخبر، والسياق يدل على أن الخبر ليس للذين، بل هو للأزواج، وهذا ما سوغ مجيء جملة الخبر دون رابط يعود على المبتدأ.

وقد أخذ الطبري كلام الفراء وزاده إيضاحاً، فكشف هذا الغموض، إذ قال: (إذا قال قائل: فأين الخبر عن: (الذين يتوّفون) فيل: متروك؛ لأنه لم يقصد قصد الخبر عنهم، فصرف الخبر عن الذين ابتدأ بذكرهم من الأشوات إلى الخبر عن أزواجهم، والواجب عليهم من العدة، إذ كان معروفاً مفهوماً معنى ما أريد بالكلام، وهو نظير قول القائل في الكلام: بعض جبنك متخرقة في ترك الخبر عما ابتدأ به من الكلام، إلى الخبر عن بعض أسبابه، وكذلك الأزواج اللواتي عليهم التبرص، لما كان إنما ألزمهم التبرص بأسباب.

(1) معاي القرآن وإعرابه 1214/1، 315.
أزواجهن، صرف الكلام عن خبر من ابتذل ذكره، إلى الخبر عمـًن قـصده:
قصد الخبر عنه.(1)
على أن الوجه الذي قال به الفراء ذكره خير واحد من النحاة كـأبي عبيدة (2)، وأبي البقاء (4)، وأبي الطوسي (9)، وأبن فارس (6)، وغيرهم، فـهو رأي نقله النحاة.
ومعروف أن النحاة لم يتفقوا على تحديد الخبر، فسبيله ذهب إلى أن الخبر موحـذف تقديره: وفيما ينتلي عليكم حكم الذين يتوفون منكم (1). في حين ذهب الأحفش إلى أن الخبر هو (يَتَّرَبِضُونَ) والعائد موحذف، والتقدير: يتربصن بعدهم أو بعد موتهم (7). أما المبرد فذهب إلى حذف المبتدأ لدلالة الكلام عليه، على أن يكون تقدير الخبر هو: أزواجهم يتربصن (8).
والجدير بالذكر أن الزجاج اختار ما ذهب إليه المبرد دون أن يشير إلى رأي المبرد صراحة.
أما عن قول الزجاج إن الاسم إنما يرفعه اسـم إذا ابتذل به (1)، فهـذا إشارة منه إلى مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين حول رفع المبتدأ

(1) فقسم الطبري، 2/ 545.
(2) انظر: الجاز.proxy/4/454/3/2.
(3) انظر: الصحابي proxy/4/458 وما بعده.
(7) انظر: معاوية القران proxy/4/475/3.
(9) انظر: معاوية القران وعلماء proxy/4/475/3.
وجملة الخبر، فالخبريون ذهبونا إلى أن المبتدأ يرفع بعامل معنوي هو الانتقاء، أما الخبر فلا يختلفوا في رافعه فبعضهم ذهب إلى أنه يرفع بالابتداء وحده، في حين ذهب فريق آخر منهم إلى أن الخبر يرفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وفريقٌ ثالث إلى أنه يرفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرفع بالابتداء (1).

أما الخبريون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ. (2)

وأعتقد أن إشارة الزجاج إلى هذا الخلاف لا تعتبر دليلاً يمكن أن نمسكه على الفقراء خاصة أن الخلاف بين البصريين في تحديد رافع الخبر واضح، كما أن مثل هذا الخلاف لا أثر له في الإعراب، فهو خلاف لا طائل من ورائه.

علي أننا يجب أن نقتصر في تحديد الوجه الذي ذهب إليه الفراء على السماع، ولا على الفلسفة والمنطق، وأرى في نقل الفراء للشاهد، وذكر بعض النهاة لرأيه كفاية في إثبات حجته وما ذهب إليه.

(1) انظر: الإصلاح 44/1
(2) انظر: الساق.
المسألة العاشرة: إعمال (ما) وإهمالها

زعم الزجاج أن الفراء يقول إن الرفع في قوله تعالى: (ما همدا بقرا) (1) أقوى من النصب فيه، قال: (وزعم بعضهم أن الرفع في قوله تعالى: (ما همدا بقرا) أقوى الوجهين. وهذا غلط؛ لأن كتاب الله، ولغة رسول الله (آ) أقوى الأشياء، وأقوى اللغات، ولغة تفمت (ما همدا بقرا). ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة. والدليل على ذلك إجماعهم على (ما همَّن أُمَّانيهم) (2)، وما قرأ أحد (ما همَّن أُمَّانيهم) (3)

ولمعرفة رأي القراء علينا أن نبين ما ذكرت حول هذه الآية، فقد قال: (نصبت (بَعِيرًا)). لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز بنطقون إلا بالباء، فلما حتفوها، أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتي بالباء إلا هذا، وقوله: (ما هن أمائها). وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء، وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية، أنشدني بعضهم:

لَسْتَنَا مَا أَنْوِيَ وِيَنْوُي بِنَوْ أَبِي جَمِيعًا فَمَا هَذَا مَسْتَوْيَانِ
كُلُّ فَتَى وَالْمُوَّتُ بَقَائِنُ (4)

وأنشدوني:

(1) سورة يوسف، آية 21
(2) سورة الإخلاص، آية 2
(3) معاني القرآن وإعرابه 2/108، 107/4، 106/3.
(4) البيان من الطروح، للفرزدق في شرح الصريح 180/1، وليس في ديوانه، ولا سبب في غلبة من الكتابات 2011 - وخزانة الأدب 287/19، انظر: المجمع المفصل 128.
راكب حسبًّا أَشْهَرَ الصَّفْحٍ، بَذِئَ تَمْتَجَّرَ مَا يُحَّلُّ لَهَا رَجَلٌ
وَيُزُرُّمُ حَسَنٌ أَنَّهَا فِرْعُ قَوْمِهِ، وَمَا أَنْتَ فِرْعُ يَا حَسَنٌ وَلَا أَصْلٌ (١)

وقال الفرزدق:

أَمَّا نَحْنُ رَأَوْا دَاوْرَاهَا بَعْدَ هَذِهِ، فَذَلِكَ الْدُّهْرِ إِلَّا أَنْ يَمْرِّبَا سَقْرٍ (٢)

وإِذَا قَدْمَتْ الفَعْلُ قَبْلَ الْأَسْمَاءِ رَفِعتُ الفَعْلَ وَاسْمُهُ، فَقَلْتُ مَا سَمِعُهُ هَذَا، وَمَا قَامُّ أَخْوَاهُ؛ لَكِنَّهَا إِنَّما تَقْعُ في المنْفِي إِذَا سَبَقَ الْأَسْمَاءَ، فَلَا لِمَ لَا يَكُنْ فِي (٣) ضمِيرُ الْأَسْمَاءِ قَيْحُ دَخُولِ الْبَاءِ، وَحَسْنِ ذَلِكَ فِي (لِبْسِ) أَنْ تَقُولُ: لَا يُقْلِبُ بِقَانِمٍ أَخْوَاهُ؛ لَكِنَّ (لِبْسِ) فَعْلُ يُقْلِبُ المَضْمُرُ، كَقَوْلُهُ: لَمْسُ وَلَسْنَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي (٤) مَا، فَإِنْ قَلَّتْ: إِنِّي أَرَاهَا لَا يَكُنْ فِي (لَا) وَقَدْ أَدْخَلَتْ الْعَرَبُ الْبَاءَ فِي الفَعْلِ
التَّيْ تَلَيْهَا (٥)، فَقَالُوا:

لَا بِالْحَصُورِ وَلَا فِي هَا بِسَوْارٍ (٦)

قلت: إنَّ (لَا) أَشْهَبُ بَلْسِهِ مِنْ (مَا) أَلَا تَرَى أَنْ تَقُولُ: عَبْدُ اللّهُ لَا قَانِمُ وَلَا قَاعِدٌ، كَمَا تَقُولُ: عَبْدُ اللّهِ لَا قَانِمُ وَلَا قَاعِدٌ، وَلَا قَانِمُ وَلَا قَاعِدٌ، فَأَفْتَرَقَتَا هَهَا. وَلَوْ حَمَلَتِ الْبَاءَ عَلَى (مَا) إِذَا وَلَيْبَا الفَعْلِ، تَتوَهُّمُ فِيهَا
ما تَوَهَّمُ فِي (لَا) لَكَانَ وَجَاهًا، أَنْشَدْتُي أَمْرَأَةً مِنْ غَنِّى;

(١) البِانَانِ مِنَ الطُّولِ، بَلَا لَسْبًا فِي الإِسْرَآءِ ١٩٤/٦٢٧.
(٢) الْبَيْتُ مِنَ الطُّولِ لِلْفِرْزِدَةِ فِي دُبَّوَّاتِ ١٨٩، يَدْخُلُ فِي مِنْضَبِحَةٍ.
(٣) أَرَادَ بِالْفَعْلِ الْكُلْمَةِ، وَلَكِنَّهُ آتَى أَسْمَاءَهَا المُحْسُوبَةُ.
(٤) هَذِهِ عَجْرَةُ بِمِنْ الْبَيْسِ مَكَحْلَسُ، وَمِنْ شَأْبٍ مَّرْجُعٍ بِالَّذِي نَادِمِ، وَهُوَ لِلْأَخْلَفِ فِي دُبَّوَّاتِ ٧٩، إِسْلَامُ الْفِلَقِ.
(٥) ١٤٢٢، ٢٣٠، وَلَسْانُ العَرَبِ ١٩٤٤/٤٣٠ (حَصْرِهِ)، وَهُوَ وِلَا لَسْبًا فِي مَجَالِ تَعْلُبٍ ١٩٥٧/٣٧٧، وَمَذْكُورَةُ الرَّحَمَةٌ.
(٦) ٣٣٢.
أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أن ت ولا العتيق
فأتلقت الباء فيما يلي (ما) فإن آليتها رفعت، ولم يقو النصب لقيلة هذا،
والواقع أننا إذا أتمنا النظر في كلام القراء لوجدنا ما ذكره الزجاج في
حقه ليس صحيحًا، والدليل على ذلك ما يلي:

أولاً: لم يذكر القراء أن القراءة التي عليها القرآن بالنصب، ودليل ذلك قوله:
(نصبت بشرا)، فلو كان القراء ينفى قراءة النصب، أو يرجح الرفع في الآية
لذكر ذلك.

ثانيًا: ذكر القراء أن النصب لم يرد إلا في موضعين في القرآن، وهم: قوله
تعلى: (ما من أقوم ابليهم) (1)، وقوله تعالى: (ما هذَا بقرآناً) (2)، ومعنى هذا
أن القراء يقر بقراءة النصب في الآيتين.

ثالثًا: عندما ذكر القراء أن الرفع أقوى الوجهين، لم يكن يعني بذلك خصوص
الأيتين الكريمتين؛ بل كان حديثه عن أن أهل نجد كانوا يتكلمون بالباء، وغير
الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، فالقراء يتحدث عن القياس في (ما) التي يتكلم بها
أهل نجد، لذلك عبر عن كلامهم بأنه أقوى الوجهين في العربية، ولم يكن
يقصد في حديثه عن الآيتين الكريمتين بشكل ما.

---
(1) البيت من الواقف، وهو بلا نسبة في الإصلاخ 131/1، ووصف الداعي 119، وجواهر الأدب 197، وشرح التصنيف 233/2.
(2) سورة المجادلة، آية 44 وما بعدها.
(3) سورة المجادلة، آية 6.
(4) سورة يوسف، آية 31. 
رابعاً: لا حجة للزجاج في اعتراضه على كلام الفراء، لأن البصريين والكوفيين متفقون على أن القياس وجه الرفع في (ما)، ولكنهم يختلفون في المنصوب بعده. أعرب خيراً، أم هو على نزع الخاضع، والدليل على ذلك قول سببوه: (وذلك الحرف (ما). تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقًا. وأما بنوتميم فيجرونها مَجَرَى أما أو وهل، أي لا يعلمونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار).

ومن كلام سببوه يتضح لنا أن القياس في (ما)، هو ما يذهب إليه بنو تميم. ولهذا السبب اعتمده الكوفيون.

والواقع أن السبب الحقيقي الذي دفع الزجاج لأن يعترض على الفراء، ويت 잘 عليه، هو ذلك الخلاف في إعمال (ما)، ويتضح لنا أن الزجاج يسائر البصريين في ذلك. ويعتقد جازمًا بأن من خالف هذا فإنه مخالف لجمهور النحاة.

وقد عقد الأنباري في الإنصاف مسألة حول إعمال (ما) على لغة الحجاز وإهمالها على لغة تميم، وأن البصريين اعتقدوا مذهب أهل الحجاز، وأن الكوفيين اعتقدوا مذهب تميم، يقول: (ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها). (1)

(1) الكتب 1/95.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/195 وما بعده.
كما نقل الشرجى الزبيدي هذا الخلاف أيضًا (1)، والواضح فيما سبق أن الزجاج اعتراض على القراء بناءً على مذهب البصري، والذي أراه أن ما ذهب إليه القراء هو الصحيح؛ لأنهقياس، وهو ظاهر كلام سيبويه.

أما دعوى الزجاج بأن القراء أجمعوا على (ما مَنْ أَمْمِاَيْمُهُ) بالنصب، وأنه لم يقرأ أحد بالرفع، فهذا باطل، والدليل على ذلك: أن قراءة الرفع في قوله تعالى: "ما مَنْ أَمْمِاَيْمُهُ" قد نقلها أكثر من واحد من النحاة والمفسرين، لغير واحد من القراء، ففي كتاب السبعة، ذكر ابن ماجد قراءة الرفع في رواية المفضل: "ما مَنْ أَمْمِاَيْمُهُ" (رفعًا) (2). وقد نقلها بالرفع أيضاً كثير من النحاة كابن خالويه (3)، والطوسي (4)، وأبي حيان (1)، وغيرهم. في حين نقلها القرطبي عن قارئين آخرين هما أبو مسرح والسليمي (5).

أما قراءة (بِتَّشَّر) بالضم فهي قراءة ابن مسعود، نقلها الزمخشري (6)، وأبو حيان (1).

---
(1) النظر: التلافی الشعرة: 160.
(2) سورة المجادلة، آية 2.
(3) السبعة: 278.
(4) النظر: منشور الشواعت: 15.
(5) النظر: النبائل: 95.
(7) النظر: الجامع لأحكام القرآن: 279/17.
(9) النظر: البحر الغليظ: 5/4/300.
وعلى ضوء ما سبق نرى أن قراءة الرفع في قوله (ما من أَمْتَانِهِ) قد ثبتت عن قراءات نجات، فضلاً عن أنها قراءة سبعة، وعلى هذا لا يجوز ردّها، أو الإدعاء بعدم ورودها.

ومن خلال ما سبق يتبع لنا أن الزجاج كان متحاملاً على القراء، وأنه نسب إليه كلمة لم يقله، وأنه اعترض عليه لكون المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، والذي أراه أن الزجاج لم يكن محقاً في تعقبه للقراء لما سبق من الأدلة.
المسألة الحادية عشرة: ضمير الفصل

أنكر الزجاج قول الفراء في قوله تعالى: (ولَا تَخْمِسُوا مَا خَمَسَهُ) (1)، وقوعد (هي) ضمير فصل بين النكرات، لأن ضمير الفصل لا يقع إلا بين معرفتين، وقد صرح باسم الفراء، وشغب عليه وغلطه، قال: (وزعم الفراء أن موضوع (أربي) نصب، و (هي) عماد، وهذا خطأ، (هي) لا تدخل عمادا، ولا فصلاً مع النكرات، وشبيه بقوله: (فيهُما بَيْنَ الْلَّهِ وَرَأسِهَا) (2) وتبدو الها فيه معرفة و (أمّة) نكرة (3).

وأما نسب الزجاج إلى الفراء صحيح، حيث يذهب الفراء إلى جواز اعتبار (هي) فصلاً، وذلك قوله: (وموضوع (أربي) نصب، وإن شئت رفعت، كما تقول ما أظن رجلاً يكون هو أفضل منك وأفضل منك، النصب على العماد (4)، والرفع على أن تجعل (هو) اسمًا، وملته قوله - عز وجل- (فَهِجَوْهُ بَيْنَ الْلَّهِ وَرَأسِهَا) فنصب ولو كان رفعاً كان صوابًا) (5).

والخلاص على كلام الفراء أنه لم يسترط أن يكون ضمير الفصل واقعًا بين معرفتين: فالفراء في (تُنفِّدُهُ) معرفة، (أمّة) نكرة، كما صرح الزجاج بذلك، وبهذا خالف الفراء البصريين في وجبة وقوعد ضمير الفصل بين:

(1) سورة النحل، آية 92.
(2) سورة الزمر، آية 20.
(3) معايي القرآن و إعرابه، 218/3.
(4) (المماد) مصطلح أطلقه على ضمير الفصل، ويدمج البذائ، انظر: مدرسة الكوفة 314، 314، وانظر: نحو الفراء الكوفيين 144، 134، والدرس اللغوي في معاي القرآن 94.
(5) معاي القرآن 113/2.
معترفين كسيبيويه (1)، والناحاس (2)، والخوارزمي (3)، والباقولي (4)، وأبي حيان (5)، والرضي (6)، والسويطي (7)، وغيرهم.

وأرى أن الذي جعل الزجاج يخطئ القراء في هذه المسألة أنَّها من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وقد عقد الأثريار فصلاً في الإنصاف، أوضح فيه رأي البصريين ورأي الكوفيين؛ فالبصريون لا يجيزون وقوع ضمير الفصل بين نكرتين، في حين جوز الكوفيون أن يكون ضمير الفصل واقعاً بين نكرتين. (8)

والواقع أن ثلثا كوفي يرفض أن يكون ضمير الفصل واقعاً بين نكرتين، فهو يشترط وجب وقوعها بين معترفين (1). ولعلم الذي جعل الأثريار يقرر مذهب الكوفيون اعتماداً على رأي القراء في جواز ذلك، وكان الأخرى بالأثريار أن يستثني ثلثاً على الأقل ولكنه لم يفعل.

وقد وهم الدكتور كاظم إبراهيم أن القراء لم يجز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين (1)، قال هذا دون أن يتعرض لقول القراء عندما أجتز وقوع ضمير الفصل بين نكرة ومعرفة كما قال ذلك في قوله تعالى: (أن تكون آمة)

(1) انظر: الكتب 3672.
(2) انظر: إعراب القرآن 407/2.
(3) انظر: التحوير، 111/2 وما بعدها.
(4) انظر: كشف المكالمة، 165.
(5) انظر: ارشاد المنبر، 951 وما بعدها.
(6) انظر: شرح الرضا على الكافية 376 وما بعدها.
(7) انظر: المجمع، 277 وما بعدها.
(8) انظر: الإنصاف، 3337.
(9) انظر: مجمع تعلب، 593. تحقيق عبد السلام هارون.
(10) انظر: النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للقراءة، 197.
هيّ أرّبى من أطفىء، مما يدل على أنه لم يستقص المواضع كلها التي تعرض لها الفراء حول ضمير الفصل.

لهذا أرى أن الفراء خالف النحاة فيما ذهب إليه، وأن الزجاج كان محقاً في تعقيبه إياه.
المسألة الثانية عشرة: رفع اسم إن

في توجيه قوله تعالى: (هذان) من قوله: (آن مِّهذان لسَامِرَانِ) (1) قال القراء: (ولست أشتئى على أن أخالف الكتاب، وقرأ بعضهم: (آن مِّهذان لسَامِرَانِ) خفيفة)، وفي قراءة عبد الله: (وتأسرُوا النُّجُومَ أن مِّهذان سَامِرَانِ) (2) وفي قراءة أبي (آن مِّهذان إِلَى سَامِرَانِ) (3) فقراءة بتتميد (إن) وبالألف (5) على جهتين:

إحداها على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف.

 وأنشدني رجل من أسدي عنهم - يريد بني الحارث:

فأطّرَق إِطْرَاق الشَّجَاعٍ وَلَوْ يَرِى مساعاً لناباً الشَّجَاعُ لَصَمَّمَا (1)

قال: وما رأيت أحسن من هذا الأسد، وحكي هذا الرجل عنهم: هذا خطأ يلد أخو بعيينه. وذلك -إن كان قليلاً - أليس لأن العرب قالوا: مسلمون فعلوا الواقعة للضميمة؛ لأن الواقعة لا تعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمين فعلوا الواقعة للكسرة الميم: فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر مما قبلها،

(1) سورة طه، آية 13.
(2) قرأ ابن كثير (آن هذان: يخفف راراً)، وتشديد نون (فلان). الظر: الحجة لأبي علي 229/6، والسِّبِيْة 419.
(3) قرأ عبد الله بن مسعود (وتأسرُوا النُّجُومَ أن هذان سَامِرَانِ) بدون قاء. الظر: عبر القرآن للتحاسس 3/43، والكتاب 2/247 و255، والنظر: معجم القراءات القرآنية 211.
(4) الظر: عبر القرآن للتحاسس 3/43، والبحر الغيط 255.
(5) الظر: عبر القرآن للتحاسس 3/43، والبحر الغيط 255.
(6) الائت من الطويل للعمس في ديوانه 74، والمرتفع وال المختلف 71، وقراءة الأدب 47/198، وكما نسبي في مسرة صناعة الإعراب 2/70، وشرح الفصل 3/128.
وثبت مفتوحاً: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان في كل حال. وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا أنهما كتبتا قابهما يقولون: رأيت كلا الرجلين، ومروت بكلى الرجلين. وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس.

والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من هذا دعامة وليسن بالآلام فعل، فلما ثبتت زدت عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالاً تزول على كل حال؛ كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدل على الجمع، فقالوا: الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كم تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه. وكتابه يقولون: اللذون.(1)

وقد تناول الزجاج قوله تعالى: (إن هداى اللاتينين) متعرفضاً لأراء النحاة التي قيلت فيها، بما فيها توجيه الفراء الثاني الذي اختاره مصرياً فيه، وقد اختار الزجاج أن تكون (إن) فصي قوله تعالى: (إن هداى) مفعلاً (تمي) في قراءة من قرأ (إن) بالتشديد، وأن رفع (هذان) فيها على أنها لغة لبنية كتبتا بين هذا الوجه في الجودة. قال: (وأما الاحتجاج في أن هذان بتشديد (إن) ورفع (هذان) فحكي أبو عبيدة) عن أبي الخطاب - وهو رأس من رؤساء الرواة - أنها لغة كتبتا، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومروت بالزيدان، وهؤلاء ينشدون:

(1) معاني القرآن، 183/2، 184.
(2) اعتبار: الإجليز، 21/2.
فأطرّق إطراق الشجاع ولو برى مساعًا إذا باه الشجاع لصممًا (1)

وهؤلاء أيضًا يقولون: ضربته بين أذناه، ومن يشترى مني الخفان، وكذلـك روى أهل الكوفة أنها لغة بني الحرث بن كعب..... والـذى عنـي -وـالله أعلم- وكنت عرضته على عالمين -محمد بن يزيد (1)، وعلـى: إسماعـيل بن إسحق بن حماد بن زيد القاضي فـنفـلاه، وذكر أنه أجد ما سمعاه في هذا، وهو أن، وقد وقعت موقع (النـفـم)، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى هـذان لهما ساحران، والذي يلي هذه في الجودة مذهب بني كنانة في ترك ألف الثامنة على هيئة واحدة؛ لأن حق الألف أن تدل على الاثنين، وكان حقها ألا تتفقر كما لم تتفقر ألف رحى وعصى، ولكن كان تقلها إلـى الـياـء في النصب.

والخفض للتمييز بين المرفوع والمنصوب والمجوـر (2).

ومن خلال نص الزجاج نجد أن رفع (هذان) لغة بني كنانة، كما وجدها ينقل عن الكوفيين هذه اللغة منسوبة إلى بني الحارث. في حين وجدناـ أبا حيان ينسب هذه اللغة إلى الكسائي، وبعض بطون العرب كنزارة وبلعنـبر، وبيـن الهـ neger، ومراد، وعنة (3)، كما نسبها السيوفي إلى همدان أيضـا (4)، ومعنى هذا أن مجيء المثنى بالألف في حالة الرفع والنصب والجر إنما هي لغة فاشية في كلام العرب، حيث لاقت الذيوع والشيوع، والدليل على ذلك اختيار أغلب النحاة هذا الوجه كأبي عبيدة (5)، والأخفـش (6)، وأبي زيد (7).

(1) سبق ترجمته.
(2) لم أقرأ على رأي للمرور في هذه الآية فيما توارثت لدى من كتب.
(3) معاي القرآن وإعرابه 367/3 وما بعدها.
(4) الاظر : البحر المحيط 950/4.
(5) الاظر : المهم .140/1.
(6) الاظر : الجفاء 2/14.
(7) معاي القرآن/444/4.
الأنصاري (١)، والنحاس (٢)، والفارسي (٣)، وابن جني (٤)، وأبي البقّاء (٥)، 
وأبي حيان (٦)، والسنين (٧)، والسيوطي (٨)، وغيرهم.
فالفراء إذن اتخذ من السماع وسيلة لتخريج الرفع في (هذان) وهو 
تخريج فرضه الواقع اللغوي. على أن الزجاج تجاهل ذكر اسم الفراء الذي نقل 
هذه اللغة عن بني الحارث، وقد كان حريّاً به أن يوجه رفع (هذان) على هذا 
الأساس، إذ كان أقرب إلى الواقع اللغوي، حيث إنه مدعوم بالسماع.
أما اختياره أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم) في قراءة من قرأ (إنّ مصطناً، 
لا مصطناً) بيشديد إن فهو في الواقع تأويل لا مبرر له، ولا يرقى إلى التخريج 
الذي ذهب إليه الفراء، إذ إن كثيراً من النحاة رذوا هذا الوجه، على اعتبار 
دخول اللام في خير المبتدأ، وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر. (١)
والجدير بالذكر أن اختيار الزجاج (إنّ) بمعنى (نعم) إنما هو اختيار 
المبرد الذي صرح الزجاج باسمه، ويبدو من هذا أنهما منتأثران برأي مسيبوه 
الذي جوّر مجيء إن بمعنى (نعم) (١٠).

(١) الظر : الموازي في اللغة. ٢٥٩
(٢) الظر : إعراب القرآن. ٤٩٣ وما بعدها.
(٣) الظر : الإغفال فيما أغلله الزجاج من العلمي. ١٠١١ وما بعدها.
(٤) الظر : سر صناعة الإنسان. ٢/٧٠٤ وما بعدها.
(٥) الظر : البيان. ١٤٦/٢.
(٦) الظر : البحر المحيط. ٢٥٠.
(٧) الظر : الدرب الشروط. ج ٣٥٠/٣٦.
(٨) الظر : الحجم. ١٥٤/١.
(٩) الظر : صناعة الإنسان. ٣٨٠، وكشف المشكلات ٨٣٤، وجمع البيان للطريقي المجلد الرابع، ج ١١٧/١٦، 
والبيان لأبي القفاء. ١٤١/١.
(١٠) الظر : الكتاب. ١٥١/٣، ١٥٨/٤، ١٦٢/٧.
أما التوجيه الثاني الذي خرج به الفراء وجه الرفع في (هذان) مع (إن) المشدد، فقد قاسه على (الذين) الذي يأتي على هيئة واحدة في النصب والرفع والخفض، وهو قياس جائز.
المسألة الثالثة عشرة: تكرار (إنّ)

قال الزجاج إن الفراء زعم أن قول القائل: إن زيداً إنه قائم رديء، وذلك دون أن يصرف باسمه أو يكنى عنه حيث قال: قوله تعالى: (إن اللّه يفعل بيدهم يوم القيامة) (1). وخبر إن العملية جملة الكلام مع إن الثانية.

وقد زعم قوم أن قوله: إن زيداً إنه قائم رديء وأن هذه الآية إنما صلحت في الذي، ولا فرق بين الذي وغيره في باب إن. إن قلت: إن زيداً إنه قائم كـ (2) جيد، ومثله قول الشاعر:

إن الخُلُفَةُ إنَّ اللهَ سَرِيْتَهُ (2)

وليس بين البصريين خلاف في أن (إن) تتخل على كل ابتداء وخبر، تقول إن زيداً هو قائم وإن زيداً إنه قائم). (3)

والواقع أننا إذا تتبنا كلام الفراء فسنجده مختلفًا عما أشار إليه الزجاج.

حيث يقول الفراء: قوله تعالى: (إن الطين آمنو والطين ماحمو) إلى قوله: (وأولئك مفرقوا) ثم قال: (إن الله) فجعل في خبرهم (إنّ)، وفي أول الكلام (إن) وأنت لا تقول في الكلام: إن أخاك إنه داهم، فجز ذلك لأن المعنى كالجزاء، أي من كان مؤمنًا أو على شيء من هذه الأديان ففصل بينهم وحسابهم على الله. وربما قالت العرب: إن أخاك إن الدين عليه كثير،

(1) سورة الحج، آية 17.
(2) هذا صدر بيت، وعمره: سريال ملك به ترجى الخواص، وهو من السبب جلبر في ديوانه 1767، وبرز لغة الأدب 1089/10، 391، 399، 394، 396، وهو بلا نسبة في آمال الزجاجي 13، وبرلمان العلماء 222، ودكترية النحو 140، وبيان الكتب العربية 144/17 (عجم).
(3) معاي الفراء وعربية 441، 418.
فيجعلون (إن) في خبره إذا كان إنما يرفع باسم مضاف إلى ذكره، كقول
الشاعر:

"إن الحليفة إن الله سربتة سربة ملك بترجي الحوائط" 

ومن قال هذا لم يقل: إنك إنك قائم، ولا يقول: إن أباك إنه قائم؛ لأن الأسمين قد اختلفا، فمن رفض الأول، وجعل الثاني كأنه هو المبتدأ، فحسن
للاختلاف، وقبح للاتفاق). (1)

والنص الذي ذكره القراء يشير إلى أمور منها:

أولاً: أنه يرى جواز القياس على مثل قوله تعالى: "إن أهل الدين أهلوها والدين ماحوا وأهل الدين أشردوا إن الله يفعل بيئته"، لأن المعنى فيه كالجزاء، أي كالشرط، فإذا جائز عنده بشرط أن يكون المعنى فيه متضمنًا الشرط.

ثانياً: يشترط القراء لجواز جعل (إن) وما في حيزة في خبر (إن) وهو إذا كان في خبرها ضمير يعود على المبتدأ، أو على اسم إن، كما في قول العرب: "إن أخاك إن الدين عليه كثير"، ويضح هذا أكثر في البيت الذي ذكره، فكلمة (سربتة) فيها ضمير يعود على (الحليفة)، وهو اسم (إن) -كما ترى- ولكنه يجعل هذا التركيب أقل أطردا من التركيب الذي يتضمن معنى الشرط.

ثالثاً: لا يجوز الفراء قول: إنك إنك قائم، لأن اسم (إن) الواقعة في خبر (إن) تشبه اسم إن، فلا يجوز هنا مثل هذا التركيب، وإنما جاز قول الشاعر:

(1) معاي القرآن 278/2.
للاختلاف الواقع في اسم (إنّ) الواقعة في خبر (إنّ) الأولى. وهو ما يجعله تركيبًا جائزًا عنده، والاختلاف والاختلاف إنما كانا في اللفظ.

ولنا أن نسأل الفراء، أما نجد في قول القائل: إن أباك إنه قائم اختلافًا في اللفظ بين اسم (إن) الثانية واسم (إن) الأولى؟ أما يوجد في جملة (إن) الثانية ضمير يربطها بـ (إن) الأولى؟ والواقع أننا نستنتج مما سبق أن الفراء متناقض في كلامه، وأن الزجاج كان محقًا فيما ذهب إليه.
خاتمة الفصل الأول

المقدمات والجملة الاسمية

ذكرت في هذا الفصل تعقبات الزجاج للفراء، وقد بلغت ثلاثة عشر تعقباً، وقد رتبها على ترتيب ابن مالك في ألفيته، وقد تفاوت الأسباب التي جعلت الزجاج يتعقب الفراء فذكرناها بما يلي:

أولًا: تعقبات كانت بسبب الخلاف بين البصريين والكوفيين، ويندرج تحت هذا السبب سبع مسائل، وهي: الثالثة صـ ۲۷، والرابعة صـ ۳۶، والخامسة صـ ۳۷، والسابعة صـ ۴۱، والثامنة صـ ۴۵، والعشيرة صـ ۵۲، والحادية عشرة صـ ۵۸.

ثانيًا: تعقبات كان تحمل الزجاج على الفراء فيها واضحًا، والدليل على ذلك أن كثيرًا من النحاة وافقوا الفراء على ما ذهب، ويندرج تحت هذا السبب ثلاث مسائل وهي: الأولى صـ ۱۶، والثانية صـ ۴۷، والثانية عشرة صـ ۶۱.

ثالثًا: تعقبات وافق فيها الزجاج الفراء وحما سؤالين: الثانيـية صـ ۱۸، والستاس صـ ۶۳.

رابعًا: تعقبات كان الزجاج فيها محقًا، لأن الفراء كان متناقضًا في كلامه، ويأتي تحت هذا العنوان مسألة واحدة وهي الثالثة عشرة صـ ۶۶.

فهذه جملة من التعقبات التي ذكرتها، وأوضح من خلالها الأسباب التي جعلت الزجاج يتعقب فيها الفراء.
والذي نلاحظه من هذا الفصل أن التعقيبات بسبب الخلاف المذهبي كثيرة، وأن التحامل من الزجج على الفراء كانت أقل، في حين كانت موافقة الزجج للفراء في مسألة واحدة.

وقد كان الزجج محقًا في مسألة واحدة.
الفصل الثاني
الجملة الفعلية ومكملاتها
المسألة الأولى: قراءة (تنتخُّد) بضم النون

انتقد الزجاج قراءة أبي جعفر المدني بناءً على (تنتخُّد) من قوله تعالى:

" قالوا سبئاءك ما كنتم بذبيحي لذا أن تبتغوا من حَوِيلَة من أَوْلَياءك" (1) لما لم يسم فاعله، فهي عند أكثر النحوين خطاً، قال ذلك وهو يرد على القراء الذي قس عليه وعنف في ردته حيث قال: (وقرأ أبو جعفر المدني وحده: «سَبِئَاتُكَ مَا كُنْتُمْ بِذَبْيَةٍ لَّا أَن تَبْتَغُوا مِن حَوِيلَةِ مَن أَوْلِيَاءِك»). بضم النون على ما لم يسم فاعله، وهذه القراءة عند أكثر النحوين خطاً (2) وإنما كانت خطأً لأن (من) إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولة أو لا، ولا تدخل على مفعول الحال، تقول ما انتهتي من أحد وليًا، ولا يجوز ما انتهتي أحداً من ولي؛ لأن (من) إنما دخلت لأنها تنفي وحداً فيمعنى جميع، تقول: مرة من أحد قائمًا، وما من رجل محبًا لما يضر، ولا يجوز (ما رجل من محبًا ما يضره). ولي وجه لهذه القراءة، إلا أن القراء أجازها على ضعف، وزم أنَّه يجعل من أولياء هو الاسم، ويجعل الخبر ما في (تنتخُّد) كأنه يجعل على القلب، ولا وجه عندنا لهذا البتة، لو جاز هذا إجاز في (لما أَمْهِي قَنَعَتْ حَذَائِزَين) (3) وما أخذ عنه من حاضزين، وهذا خطأ لا وجه له فاعره، فإن معرفة الخطأ فيه أمتلك من القراء، والقراء كله يخالفون هذا منه (4)

والواقع أن القراء يذهب هذا المذهب الذي ذكره الزجاج وهو يعني

(1) سورة الفرقان، آية 18.
(2) رفض بعض النحواء قراءة الصم في (تنتخُّد) ومنهم عيسى بن عمر وأبو عمر. انظر: إعراب القرآن للنسائي. 155/3,
(3) سورة الحاقة، آية 47.
(4) معاي القرآن وإعرابه، 4/100، 91.
بقوله أن يكون (من أولياء) هو المفعول الأول في الأصل. وأن يكون الضمير المستنكر في (تَنْتَخَذَ)، نائب فاعل مقدر بالأفعل الثاني. لأن (تَنْتَخَذَ) تتعدى إلى مفعولين في بعض عناوينها (1)، وذلك قول القراء: (والقراء مجتمعة على نصب النون في (تَنْتَخَذَ) إلا أبا جعفر المدنى فإنه قرأ (أُنْتَخَذَ) بضم النون (من دُونه) فلو لم تكن في الأولياء (من) كان وجهًا جيدًا، وهو على شروطه وقيلة من قرأ به قد يجوز على أن يجعل الأسم (2) في (من أولياء)، وإن كانت قد وقعت موقع الفعل (3)، وإنما آثرت قول الجماعة: لأن العرب تنحل (من) في الأسماء لا في الأحاديث. ألا ترى أنهم يقولون ما أحدث من شهيد، وما عبدي من شهيد، ولا يقولون: ما رأيت عبد الله من رجل، ولو أرادوا ماب رأيت عبد الله فجعلوا عبد الله هو الفعل جاز ذلك، وهو مذهب أبي جعفر المدنى (4).

وكما نلاحظ فإن القراء لا يجعل ذلك جائزًا في كل حال، بل هو شاذ، وقيل، على أننا ينبغي أن نشير إلى أن القراء إنما أجاز ذلك لأن القراءة وردت بجوازه على الرغم من كونها تختلف ألقاسه عنده، ولا تستغرب أن يقرر القراء ذلك، فهو يجب أن كل القراءات ما دامت مواقفها للوبي، على أنه يجوز كثيرًا من القراءات التي ظاهرة لللحن، وليست لها وجهًا، ويؤكد هذا القول الدكتور محمد سعد السيد، حيث يقول: (وكان القراء ينتمى للقراءة وجهًا يخرجها عليه لغة - وإن كان في ظاهرها اللحن - ما وجد إلى ذلك.

(1) نظر: الكشاف 88/2.
(2) الأسم مصطلح قبضه القراء المفعول الأول. وقد ترمم ممثل المعاني حينما فهم أن المقصود به المفعول الديني، وهذا خطأ. نظر: الدروس اللغوية في كتاب معاني القرآن للقارئ 2. محمد سعد السيد، 215/267.
(3) المفعول مصطلح يقصد به المفعول الديني، نظر: المعاني الساكن، 97/198.
(4) معاني القرآن، 274/2.
سبيلاً... ومن ثم رأينا يميز القراءة وإن جاءت على لغة شاذة نادرة في تركيبها 
(1).

والقراء الذي حاول أن يوجه قراءة أبي جعفر المدني بضم النون في 
(تُنَدَّخ)، فقد لبمنس له العذر في ذلك؛ لأن القراءات لم تصنف بعد، فلم تكن 
هناك قراءات متواترة سبعية، ولا قراءات شاذة، إذ إن ابن ماجد هو أول من 
صنفها، وهو متأخر عن القراء ب نحو مائة وعشر سنين تقريباً، فلذلك كان 
الفراء يأخذ بالقراءات دون النظر إلى تصنيفها، حيث إن القراءات لم تصنف 
بعد.

على أننا ينبغي أن نشير إلى أن كثيراً من النحاة خرج هذه القراءة 
على الرغم من شذوذها - ومن هؤلاء ابن جني؛ الذي خرجها على أن 
(أبوياً) حال و (من) زائدة لمكان النفي، كقوله: اتخذت زيداً وكبلاً، فإن 
نفيت قلت: ما اتخذت زيداً من وكيل (1)، كذلك، فقد ابن مالك حينما جعل 
(من) زائدة في الحال شذوذًا (2)، أما ابن هشام فقد جعل هذه القراءة شاهدة 
لشذوذ دخول (من) على المعقول الثاني في باب ظن. (4)

وثبت لنا مما سبق أن كثيراً من النحاة خرج قراءة أبي جعفر بضم 
نون (تُنَدَّخ) تخريجات مختلفة، وفي هذا كفاية للرد على الزجاج الذي زعم أن 
هذه القراءة لا وجه لها.

(1) الدرس اللغوي في كتاب معاني القرآن للقراء، 144، 145.
(2) اثبات: المفسر، 119، 120.
(3) الظر: شرح السهيل، 1399، 140.
(4) الظر: المفي، 359/1.
وأما قول الزجاج إن القراء كلهم يخلقون هذه القراءة، وإن أبا جعفر وحده من قرأ بها فلا حجة له أيضًا؛ لأنها ثبتت عن قراء كثير كأبي السدراء، وزيد بن ثابت، وأبي رجاء، ونصر بن علقمة، وزيد بن علي، وأبي بشر، ومجاهد، وغيرهم. (1)

(1) الظر: في ذلك مختصر شواهد القرآن 105، واعتصب 119، ومجمع القراءات القياسية 394/3.
المسألة الثانية: إبادة غير المفعول به

لا يجوز للزجاج إبادة الجار والمجروح أو الظرف أو المصدر محل الفاعل مع وجود المفعول به في الجملة، إذ لا بد من إباثته مع وجوده دون غيره، فهو أولى من غيره، قال هذا وهو يرد على الفراء، عندما تعرض لقوله تعالى: (وَمَثَالَهُمُ الْمُؤْمِنِينَ) (1) حيث قال: (الذي في المصحف بنون واحدة كتبت; لأن الفراء الثانية تخفى مع الجيم، فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له؛ لأن ما لا يسمى فاعلية لا يكون غير فاعل، وقد قال بعضهم: نجسي اللجاء والمؤمنين، وهذا خطأ بإجماع النحوين كلهم، لا يجوز ضرب زيداً، تريد ضرب الضرع زيداً، لأنه إذا قلت ضرب زيد.” فقد علم أنه الذي ضربه ضرب فلا فائدة في إضماره، وإقامته مع الفاعل، ورواية أبي بكر ابن عباس في قوله (نجسي المؤمنين) يخالف قراءة أبي عمر (نجمي بنونين). (1)

والواقع أن الفراء يجوز إبادة غير المفعول محل الفاعل مع وجود المفعول به معتمداً على رواية عاصم في قوله (نجمي) (1) بنون واحدة مع نصب (المؤمنين) موجهاً إياها بما ينسب رأيه، حيث يقول: (وقد قرأ عاصم فيما أعلمه نجمي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يسم رفعه إزاذاً باسم رفعه، إلا أن يكون أضم المصدر في (نجمي) فنوى به الرفع، ونصب (المؤمنين) فيكون

(1) الألباب، آية 88.
(2) معاي الفقراء وإعرابهم، 3/340.
(3) الظفر: قراءة عاصم (نجمي) بنون واحدة في كتاب السابعة لابن تيمية : 420.
يقول لـ (ضرب الضرب زيدًا ثم تكى عن الضرب فتقول: ضرب زيدًا)
وذلك يجى النجاة المؤمنين (1)

ويمكننا أن نناقش كلام الزجاج بما يلي:

أولاً: وصف قراءة عاصم بأنها لحن، والحال أنها روتب عن مجموعة من القراء هم: ابن عامر، وعاصم، وشعبة، وأبو عبيد (2)، فهي قراءة سبعية، ومع ذلك رداً محتجًا بأنها تختلف قراءة أبي عمرو (تنجي) بنونين.

وكلام السمين الحلي يبلغ رد على قول الزجاج؛ إذ يقول: (وهذه القراءة متوارثة ولا اللقات إلى من طعن على قارئها، وإن كان أبو علي قائل هي لحن، وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج (3)

ثانيًا: ظاهر كلامه يدل على أن سبب رفضه لما ذهب إليه القراء هو رد مذهبي، يدل عليه قول الزجاج نفسه، ويدل عليه أيضًا ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز إثابة غير المفعول محل الفاعل مع وجوذة، ففي انتلاف النصيرة ذكر الزيبهي أن الكوفيين أجازوا إثابة غير المفعول محل الفاعل مع وجوذة، في حين منعه البصريون (4)

ثالثًا: أما كلام الزجاج عن إجماع النحوين فهو ليس في محله؛ فقد عزا ابن جني إلى الأخفش قوله بجواز إثابة غير المفعول به محل الفاعل مع وجوذ

(1) معاي القرآن، 210.
(2) الأثر: تفسير الطبري، 85، والفسر الكبير، 217/2، وإعراب القرآن للنساب، 381/2، وإملاء ما معه الرحمن الفصيري، 74/2، والبحر المحيط، 334، والبيان للطبري: 242/7
(3) البصريون، 105.
(4) انظر: اللفظ النسبر، 77 وما بعده.
المفعول به على الحقيقة، وذلك بشرط: تقدم غير المفعول على المفعول به في الجملة، يقول ابن جيني: وأجاز أبو الحسن ضرب الضراب الشديد زيداً، ودفع الدفع الذي تعرض إلى محمد ديناراً، وقيل القتل يوم الجمعة أخلاقاً، ونحو هذين المسائل، ثم قال: هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال، فإن قلت: فقد قال:

ولقد أتذنًا قريبة جرو كتب
لسبيلاً لجزء الكُلاب (1)

فأقام حرف الجر ومجيء مقام الفاعل وهما مفعول به صحيح، قيل:
هذا من أبجدي الضرورة، ومثله لا يعد أصلاً، بل لا يثبت إلا محترقاً شاذًا (2).
والواقع أن ما ساقه الكوفيون (3) من حجج يكفي لإثبات جواب إباحة غير المفعول به مع وجوده، ولا أرى أفضل من كلام الرضي في هذا الموضوع، حيث قال: (والأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عنابة المتكمل واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذن اختياره (4).
أما ما يؤخذ على القراء والزجاج فهو عدم توجيه قراءة (ليجي) بدون

(1) البيت من الوافر. وهو طيبر في الفرقة 329، ولم أعله في دراه. وهو بلا نسبه في الخصائص 191، وشرح المفصل 177، وجمع المعاني 122. وقد استشهد به الكوفيون وآيات أخرى، فضلًا عن فرائض أخرى على جواب إباحة غير المفعول به مقال الفاعل مع وجود المفعول به في حين تأوله البصريون، بما يناسب وجهة نظرهم، وهي تأويلات لم يكون منصفها في أصول العربية. أ. د. أحمد علي الدين ص. 150.
(2) الخصائص، 191، 297.
(3) استشهد الكوفيون على جواب إباحة غير المفعول به مع وجوده يقول الشاعر:
لم يَنَبِّيَظَ الْفُتْنَاءِ لأَلْسِنَةٍ وَلَسْتُمْ ذِي الْقُلْبِ إِلَّا دَرْكِي
وقول الشاعر:
وَرَأَاٰ يُحِبُّ أَلْسِنَةٍ كَبْرَةٍ مَّادِمًا عَلَىٰ دُرْكِي قَلْبِهِ
وأيام أخرى إلى جانب قراءة عاصم بضم التون في (ليجي).
(4) شرح كافية ابن الحاجب، المرجي 191.
واحدة، فالقراء ذكر أن كتابتها بون واحدة، لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة على اللسان، لفما خفيت حذفتها. وهذا ضعيف ممن وجهين: أن النون الثانية أصل، وهى فاء الكلمة، فحذفها لا يجوز، والثاني أن حركة النون الأولى غير حركة النون الثانية فلا يستقل الجميع بينهما.

أما توجيه الزجاج فوجه الضعيف فيه أن الجيم ليست مما تدغم في النون(1). إن إذن يعد المخرج بين الحرفين سبب لعدم جواز إدغامها، وقد ذكر الأستاذ الدكتور أحمد مختار أن اللغويين اشترطوا لتحقيق الإدغام أن يكون الصوتان المختلفتين متقاربين، بأن يكونا من مخرج واحد أو مخرجين متلازمين(2). وهذا بطبيعة الحال لا يكون بين النون والجيم(3).

ومن الاربع السابق نرى أن الزجاج قد تحمل على القراء وعلى القراء دونما مبرر واضح وملزم على الرغم من واجب رأي القراء والكوفيين.

(1) انظر: البيان لأبي البقاء المكوري ١٦٥/٢.
(2) انظر: الدرس الصوتي للسين الحلبي، ١٠٧/٥.
(3) انظر: دراسة الصوت اللغوي، ٣٣٣ وفا بعدها.
(4) انظر: المفتاح ١٣٤/١ وما بعده.
المسألة الثالثة: النصب على نزع الخافض
(1) نصب قيضته
وفي قوله تعالى: (وَالْأَرْضِ جَمِيعًا فِيضًا يَوُوْهُ الْقِيَمَةُ) (1) يرى الزجاج أن قراءة (مُظْطَلِيَّات) بالنصب صحية، وهي منصوبة على الحال، لكنه يتعترض على قراءة النصب في (قِيضَتِهِ) ويرد بذلك على القراء الذي جاور أن يكون (قِيضَتِهِ) منصوبًا، قال الزجاج: (أَكْثَرُ الْقِرَاءَةِ رَفْعَ مَطْوَيَاتِ عَلَى الابتداء والخبر، وقد قرئت: (وَالْسَمَاءُ مَطْوَيَاتٌ) بكسر التاء على معنى الأرض جميعا والسماوات قيضته يوم القيامة. (مُظْطَلِيَّات) منصوبة على الحال. وقد أجاز بعض النحويين: (قِيضَتِهِ) بنفس التاء، وهو لم يقرأ به أحد ولا يجوزه النحويون البصريون، لا يقولون: زيد قيضته، بنفس التاء على معنى في قيضته، ولو جاز هذا، لجاز زيد دارك يريدون: زيد في دارك) (1).

وبالرجوع إلى معاني القرآن للقراء نجد قول الزجاج فيه صححٌ إذ يقول: (ترفع القبضة، ولو نصبها ناصب، كما تقول شهر رمضان أنسلاخ شعبان، أي هذا في انسلاخ هذا). (2)

ورواية (مُظْطَلِيَّات) بالنصب معروفة إلى عيسى بن عمر، والجحدي، وهي قراءة صحية؛ لأنها وافقت رسم المصحف، ووافقت العربية، وقارئها ثقة، فعلى هذا كان قول الزجاج لهذه القراءة أمرًا بديهيًا، فهو كثيرًا ما يصرح بقبول هذه القراءات لهذه الأسباب، إذ يقول: (قال شيوخنا من أهل العلم:)

(1) الترم، آية 27.
(2) معاني القرآن وإعرابه 361/4، 362.
(3) معاني القرآن 2/425.
قراءة سنة متبعثة، ولا يرون أن يقرأ أحد بما يجوز في العربية إذا لم تثبت به رواية.

أما سبب رفضه النصب في (قُبضتة) فهو يرجع إلى أمرين هما:

الأول: عدم ورود قراءة تؤيد وجه النصب في (قُبضتة)، وهذا يعني أنه يرفض القراءة الواردة عن الحسن البصري بنصب (قُبضتة).

الثاني: عدم موافقة وجه النصب في (قُبضتة) لرأيه، ورأي البصريين، لأنه يرى النصب الأقوى الذي جعل الزجاج يخطف القراء ويشن علية، فالبصريون يرفضون نصب (قُبضتة)، إذا لا بد من وجود (في)، لأنها ظرف مختص، أما الكوفيين فإنهم جروا نصب (قُبضتة)، ولعل اعتقاد القراء والكوفيين على جواز ذلك إذا كان على القراءة الواردة بنصب (قُبضتة)، إذ جاء في اللسان أن تعليًا روي القراءة عن بعض الكوفيين.

ورأي القراء وإن كان مرجحًا إلا أن بعض التجويدين كالزمخشري وافقهم على نصب (قُبضتة) على أنها ظرف شبه بالمهم.

والواقع أن كلم القراء عن جواز النصب في (قُبضتة) رده كثير من النحاة كالعلمي (6)، وأبن مالك (7)، والسويطي (8)، وغيرهم.
وفي هذا التمثيل يتضح لنا منهج الزجاج والقراء في الاعتماد على المرويات بشكل عام، فالزجاج والبصريون يرفضون كثيرًا من المرويات خاصة إذا خالفت آراءهم، أما القراء والكوفيون فإنهم توسعوا في الاستشهاد بالمرويات، وأجازوا كثيرًا من القراءات، وبنوا على أساسها أحكامهم في الوقت الذي رفض البصريون مثل هذه القراءات، وهذا ما فعله الزجاج في قراءة النصب في (قُبِّضِته).
(2) نصب محياهم ومماتهم

ذكر الفراء جواز نصب (محياهم ومماتهم) من قوله تعالى: (إِنَّهُ يَسِيرُ
الذين أُجْرِحُوا الصِّيَابُةَ أن يُعْلَمُّهُمُ الْمَالُ وَيَبْسُطُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مِّمْلَاهُمْ
وَمَمَاتَهُمْ) (1)، على أن يكون وجه النصب في (مِمْلَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ) (2) إِسْقَاط
حرف الجر (في)؛ أي أنهما ظرفًا زمنًا، والتقدير: سواء في محياهم
ومماتهم، قال: (لا نصبت المحي والممات كان وجة تريد أن تجعلهم سواء
في محياهم ومماتهم) (3).

وقد تعرض الزجاج لرأي الفراء هذا دون أن يصرح باستبه، لفظًا
معه على نصب (مِمْلَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ) غير أنه خالف الفراء في تحريره، وذهب
إلى أن نصب مِمْلَاهُمْ ومَمَاتَهُمْ على البدل من الهاء والميم في (نَجَعَّلَهُمْ) قال:
(وَمَنْ نَصَبَ مِمْلَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ فَهُوَ عَنْدَ قُومٍ مِنَ النَّحُوِينِ سَوَاءٌ فِي مِمْلَاهُم
وفي مماتهم، وذهب به مذهب الأوقات، وهو يجوز على غير ذلك أن تجعله
بدلًا من الهاء والميم، ويتكون المعنى: أن حسب الذين أصرحوا السينات أن
جعل محياهم ومماتهم سواء كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، أي: محياهم
لذين آمنوا وأعمال الصالحات ومماتهم) (4).

وينظر أن الزجاج يتفق مع الفراء على نصب (مِمْلَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ) لكنه
يختلف معه على تخريج النصب فيما، ولم يوضح الزجاج سبب منعه لما
ذهب إليه الفراء.

(1) سورة الجاثية، آية 21.
(2) نصب مباهم ومامته، وردت عن الأعشى، وهي بن عمر، وابن عمر، النذر: النبان 9/457، والكتاب
(3) معاي القرآن 4/267.
(4) معاي القرآن وإعرابه 4/437.
والواقع أن ما ذهب إليه القراء أجازه عدد غـير قليـل من النحاة كالطبري (١)، والنساج (٢)، والباقول (٣)، والزمخشري (٤)، والعكريري (٥)، والهندامي (٦)، وأبي حيان (٧)، والسمين (٨)، وغيرهم.
فما ذهب إليه القراء قلبه أكثر النحاة، بل إن بعضهم خرج قراءة الأعْمُش بنصب (مَحْيَاهُم وَمَماثِئَهُم) على أنهما ضرفاً زمان، كأبي حيان (١)، والقرطبي (٢٤٠). وعلى هذا فلا حجة للزجاج في عدم تجويزه نصب (مَحْيَاهُم ومماثئهُم) على أنهما ضرفاً زمان، وأحسب أن ما فعله الزجاج يدل على المبالغة في منعه رأى القراء، والدليل على ذلك أنه لم يذكر سبباً واحداً يؤيد سبب منعه.
أما نصب (مَحْيَاهُم وَمَماثِئَهُم) فهي قراءة وردت عن الأعْمُش، وعيسى بن عمر وابن عمر. لذا قبل القراء والزجاج وجه النصب فيها، ولكنهم اختلفا في تخريجهما كما مر.

(١) انظر: تفسير الطبري ٢٩١، ٢٦٠/١٢.
(٢) انظر: إعراب القرآن ١٤٧/٤.
(٣) انظر: كشف المشكلات ١٣٠/٣.
(٤) انظر: الكثافات ٢٥٢/٣.
(٥) انظر: البحرين ٤٨/٨.
(٦) انظر: القرآن الكريم ٤٨/٨.
(٧) انظر: البحرين ٤٨/٨.
(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٦٠/١٦٢.
المسألة الرابعة: المفعول معه

يقرر القراء نصب (وَشَرَكَاءَكُمْ) من قوله: (وَأَعْجَبْنَاهُ مِنْ هَٰذِهِ فَأَجْعَبْنَاهُ أُمَّرًى) (1) ففعل مضمر، وهو أدعوا شركاءكم. يقول: (وقوله: فَأَجْعَبْنَاهُ أُمَّرًى وَشَرَكَاءَكُمْ) والجماعة: الإعداد والعزيزة على الأمر، ونصبت الشركاء فعل مضمر؛ كأنك قلت: فأجعبنا أمًراً وادعوا شركاءكم. وكذلك هي في قراءة عبد الله (1). والضمير هو هنا يصلح إلقاؤه، لأن معناه يشاقل ما أظهرته، كما قال الشاعر:

ورأيت زوجتك في الرغى متقداً سيفاً ورمحاً (2)

فنصبت الرمح بضمير الحمل، غير أن الضمير صلح حذفه، لأنهما سلاح يعرف ذاذا، ففعل هذا مع فعل هذا). (1)

ولكن هذا الكلام لم يرض به الزجاج، فراح يشعن على القراء والقواء، فقال: (زعم القراء أن معناه: فأجعبنا أمًراً وادعوا شركاءكم، وهذا غلط؛ لأن الكلام لا فائدة فيه، لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهم فالمعنى: فأجعبنا أمًراً مع شركائكم، كما تقول: لو تركت الناقة وفصولها لرضعها، ومن قرأ (وَشَرَكَاءَكُمْ) (3)

______________________________
(1) سورة يس، 71.
(2) هذه القراءة ذكرها القراء عند عبد الله بن معمر، وهي قراءة مروية عن أبي الظفر النجاشي للطريضي 5/4، والكشاف 2/245، والبحر 5/179.
(3) البهت من جوزه الكامل لابن الزهري في ديوان، 32، والقصب 20، وشرح شواعد الإيضاح 182، وشرح الفصل 2/140.
(4) معاني القرآن 1/274.
(5) قراءة (وَشَرَكَاءَكُمْ) بالضم نوناً ورأوا أبناء عمرو، وعبيدة، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبي إسحاق، وسالم.

جاز أن يعطف به على الواجهة لأن المنصوب قد قوى الكلام، وله قلّت لـ
تركت اليوم وزيدت لعلمت جاز، وله قلت لو تركت وزيدت لطيب؛ لأنك لا تعطف
على الضمير المرفوع حتى تقوى المرفوع بلفظ معي. ومن قرأ (وْشَرْكَاءُكُمْ)،
في قوله (فأجَعَلَوْا أَمَرَكُمْ) بوصل الألف فنصبه على ضربِين: العطف على
الأمر، المعنى فأجعّلوا أمركم وأجمعوا شركاؤكم، وكون فأجعّلوا مع شركاؤكم
أمركم). (1)
وعلى هذا يجوز الزجاج إعرابي (وْشَرْكَاءُكُمْ) عطفًا على (أَمَرَكُمْ)، أو
على أنه مفعول معه.
والذي أراه أن الزجاج متحلٍّ على الفراء في رده، وهذا ما جعله يقع
في الخلط والاضطراب، للأسباب التالية:
أولًا: أراد تخطئية الفراء لأي سبب، وهذا يمثل شده التعسف ضد الفراء؛ إذ
إن رأي الفراء لا يعتبر شاذًا؛ فقد ذكره كثير من النحاة (1) ويعضده قراءة أبي:
(فَأَجَعَلَوْا أَمَرَكُمْ وَأَدْعُوْا شَرْكَاءَكُمْ) (2) وقراءة عبد الله بن مسعود التي ذكرها
الفراء.
ثانيًا: يمثل تحامل الزجاج على الفراء منهجه المتناقض في التعامل مع
القراءات بشكل عام؛ فهو في الوقت الذي يذكر قراءة الرفع (مع كونها شاذة

(1) معاني القرآن وإعرابه ٧٩٧٣، ٣٢٧.
(2) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قيظة، ٣١٣، وإعراب القرآن للبحاح ٣/٢، ومثل إعراب القرآن لكي يُبِن
أبي طالب، ١، والبيان لأبي القاسم، ٥٥٤،/١، والبحر ١٧٩/٥.
(3) انظر: الأكشاف ٢/٢٤٥، والبحر ١٧٩/٥.
لمخالفيتها المصحف) يرد قراءة أبي، لا شيء ولكنه لأنها مذكورة عند القراء.

ثالثًا: إن ما ذهب إليه القراء واقع في اللغة وفائز، كقول الشاعر:

ورأيت زوجتي في الوجه متقنّية سيفاً ورمحاً
ف Sleeve أبو علي الفارسي: أي متقنّية سيفاً وحاملًا رماً، فأضمر الثاني
لدلالة الأول عليه (1) وليه أشار ابن قتيبة أيضًا (2)

رابعًا: ذكر الزجاج - في أحد قوليه - جوانع عطف (شركاءكم) على
(أمرككم)، وهذا غير جائز، لعدم جوانع العطف إذ سيكون المعنى - حينئذ -
فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، فالإجماع جائز في المعاني لكنه غير
جائز في النوات. (3)

أما قول الزجاج (فأجمعوا مع شركاءكم أمركم) فهو وجه نص عليه
أكثر النحاة (4)؛ فقد ذهب المبرد إلى أن الواو في قوله (فأجمعوا أمركم
وشركاءكم)الواو فيها بمعنى (مع)، لأنه لا يقال أجمعت قومي وشركائي. (1)
ووافقه أبو علي الفارسي. (7)

---

(1) الظفر في: إصلاح النحو، سعيد الألفافي/307.
(2) الظفر في: التعليقة/244/4.
(3) الظفر في: تأويل مشكل القرآن، 2/113.
(4) الظفر في: التحمير/2/4/40.
(5) الظفر في: التعليقة/244/4، وعجوب القرآن للنحاس/227/6، والبيان/241/1.
(6) الظفر في: الكامل/234/1.
خامسًا: أما قراءة الرفع في (وَشَرَكَأَوْكُمْ)، فقد رفضها القراء لسبب وجيه عندئذ، إذ هي تخلف المصحف، ولأن المعنى فيها ضعيف.

وغربي أمر القراء أن يرفض مثل هذه القراءة، وهي مشهورة وردت عن عدد غير قليل من القراء.
المسألة الخامسة: الاستثناء

(1) غير في مبني (لا)

أجاز الفراء أن تكون (غير) منصوبة دائمًا إذا كانت في مبني (لا) تمام الكلام قبلها أو لم يتم، وذلك في قوله تعالى: (ما لم تُعَذَّبَهُمْ) بباء على اسم عم من بعض العرب حيث قال: (و بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير) في مبني (لا) نصوها، ثم الكلام قبلها أو لم يتم، يقولون: ما جامع غيرك، وما أثنتي أحد غيرك. قال: وانتصلي المفضل:

لَمْ يَمْنَعَ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرِ أنْ هَقَّتْ حَمَامَةً مِنْ سَحَرَ مِنْ ذَاتٍ أَوْ قَالَ (1)

فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص، وقال الآخر:

لا عَيْبٌ فِي هَذَا غَيْرٌ شَهَّةٌ عَيْبًا، كَذَا عَتَاقُ الطَّيْرِ شُهَّةٌ عَيْبَهَا (2)

فهذا نصب والكلام تام قبله (3)

فجاء الزجاج وذكر اسم الفراء صراحة وقال: (أجاز بعضهم النصب في غير)، وهو جائز في غير القرآن على النصب على الاستثناء، وعلى الحال من النكرة، ولا يجوز في القرآن؛ لأنه لم يقرأ به، وأجاز الفراء...

(1) سورة الأعراف، آية 59.


(3) البيت من غير الطريل مجهول الذائل، انظر: السماح 79/3 (غير)، وشقيق، وشهيل، وراجع: شكل، راجع: المحم المفصل شواع النحو المسرية 1380/8.

(4) معاي القرآن 382/1.
جااني غيرك بنصب (غيّر) وهذا خطأ بينين، إنما أنشد الخليل، وسيبوه (1) بيتاً أجاز في نصب (غيّر) فاستشهد هو بذلك البيت واستهواء اللفظ في قولهما إن الموضوع موضوع رفع. وإنما أضافت (غيّر) في البيت إلى شيء غير متمكن فيه على الفتح كما يبنى يوم إذا أضيف إلى (إن) على الفتح. والبيت قول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقته حمامة من غصون ذات أو قال:

وأكثرهم يشده غيراً أن نطقته، فلما أضاف غير إلى (أن) فتح غير واو قلته:

ما جااني في غيرك لم يجز، ولو جاز هذا لجاز: ما جااني زيدياً (2).

واضح من كلام الزجاج أنه يعلل نصب (غيّر) لإضافته إلى اسم غير متمكن، وهو على هذا يعتبرها مبنية، وليس نصبها لأنها في معنى (إلا) كماإ ذهب إليه الفراء.

والواقع أن المثال الذي ذكره الزجاج ينطبق على المثال الذي ذكره الفراء؛ فغير أضافت إلى (أن)، وهو مبني، وكذلك هو الحال في مثل الفراء الذي ذكره الزجاج، فالضمير اسم غير متمكن، بل إن (أن) والمصدر المنسبك معه أبعد من المتمكن فالمضاف إليه هو المصدر - وهو غير مبني - كما أن الخليل وسيبوه أجازا ما ذهب إليه الفراء مطلقًا، قال سيبوه: وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضوع الرفع، فقيل الخليل -رحمه الله:

(1) انظر: الكتاب، ٢٣٧٩/٣٧٠
(2) معاني القرآن وإعرابه، ٢٤٨٨/٣٤٩.
(هذا كان بعضاً من طرقه، فحل ذلك، فإنه أن أتركه) (1).
وإليه ذهب المبرد (2) أيضاً.
وبناء على هذا فإن الزجاج خالف البصريين أيضاً، قولهم (ولو قلت على)
هذا: ما جامع في غيرك لم يجز، ولو جاز هذا لجائز ما جامعني زيده (3).
دليل على مختلفه لهم، ودليل على تنافضه في كلامه مع الفراء.
وبناء (غير) مطلقًا من سائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، نقله
الأنباري في المنصف، قال: (ذهب الكوفيون إلى أن (غير) يجوز بناؤها على
الفتح في كل موضوع يحسن فيه (ألا) سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن،
وذلك نحو قولهم: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أن قام زيد، وذهب
البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا
أضيفت إلى متمكن) (4).
وتجوز الفراء بناء (غير) تم الكلام أو لم يتم زيد فيه على المسماع.
وقد نقل هذا من بني أمদ، وقضاء، ويحيرنا هذا أيضاً قول ابن خالويه: (ما
لكم من إله غيّر، بالنصب لغة تميم) (5)، وهذا يعني فض هذا اللغة، ومعرفة
أن تميم وأسد، من العرب الذين استشهد النحاة بقولهم وبلغتهم، كما يقول
السيوطي: (والذين عنهم نقلت اللغة العربية،فهم أقليد وعهدهم أخذ اللسان
العربي من بين قبائل العرب،هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين

(1) الكتب، 330، 349, 362.
(2) التأويل: المتنبي، 472.
(3) وعاء القرآن وعمره، 429.
(4) الإيضاح، 1, 287.
(5) مختصر في قواعد القرآن، لا تخلو، 55.
عنهم أكثر ما أخذ ومعظمهم، وعليهم أن كن في الغريب، وفي الإعراب وفي التصريف). (1) بل إن النحاة أكثر ما بنوا قواعدهم على لغة هؤلاء كما يفهم من كلام السيوطي.

وأما قول الزجاج: (لأنه لم يقرأ به)، فهذا مردد بقراءة عيسى ابن عمر، وابن محيصن، والكسائي (2)، وإبراهيم ابن خالوه في الشوذ (3)، وكذلك نقل الزمخشري قراءة النصب أيضًا. (4)

---
(1) المروزي، 128، وانظر: الاقتراح، 19.
(2) انظر: البحر 4/274.
(3) انظر: مخارج الشواع، 50.
(4) انظر: الكشاف 2/85.
(2) يأبى مع ( إلا)

ذهب الفراء إلى أن ( إلا) دخلت مع ( يأبى) في الاستثناء المفرغ في قوله تعالى (ووابي الله إلا أن ي液压 نورة) (1)؛ لأن في ( يأبى) شيئاً من معنى النفى وولا النفي لم جاز دخول ( إلا) قال: ( قوله عز وجل: (ووابي الله إلا أن ي液压 نورة) دخلت ( إلا) لأن في ( أبتى) طرفًا من الجهد (2)؛ ألا ترى أن ( أبتى) كقولك: لم أفعل، ولا أفعل، فإنه بمنزلة قوله: ما ذَهَبَ إلا زيَدَ. ولا النها الجهد إذا ظهر أو أدى الفعل محتملاً لضميه لم تجز دخول ( إلا)؛ كما أنك لا تقول: ضربت إلا أخاك، ولا ذهب إلا أخوك. وكذلك قول الشاعر:

(3) وهل لي م غيَرها إن تركتها أبى الله إلا أن أكون لها ابنًا (3)

وقال الآخر:

(4) إبادًا ونمارها الغاليين إلا صدودًا ولا أزرارًا (4)

أراد: غلبوا إلا صدودًا ولا أزرارًا، وقال الآخر:

(5) وأعتل إلا كل فرع معرق متعلق لا يعرف بالسبوع (5)

فأدخل ( إلا)؛ لأن الاعتلال في المنع كالإباء. ولو أراد علة صحيحة لم تدخل

---
(1) سورة النور، آية 32
(2) الجهد مصطلح كوفي يقابل النفي عند البصريين. انظر: مدرسة الكوفة 619، وهو الفراء الكوفي، 345 و 346. وقد استخدم الفراء مصطلح النفي أيضًا خلافًا للمخزومي وللحاور أحمد الدين، عم الفراء فلما المصلح.
(3) البغي في الطويل، وهو للعفرة في ديوانه، 330، والطبعة 937، وبكية في الحصص 188/2، وشرح المفصل 1327/43.
(4) البغي من المماردة، ولم أشهد إلى قائله.
(5) البغي من أبرز الرجه، ولم أشهد إلى قائله.
(لا) لأنها ليس فيها معينى جهد، والعرب تقول: أعوذ بالله إلا منك ومين متيك؛ لأن الاستعذة كقولك: اللهم لا تفعل ذا بي (1).

أما الزجاج فقد خالف الفراء فيما قاله محتجاً عليه بأن النفي ليس له أطراف، وأن أبيت (لأني) ممنك كرهت، وأن إلا دخلت ولا نفي في الكلام، قال:
(دخلت إلا) ولا جهد في الكلام، وأنت لا تقول: ضربت إلا شياً لأن الكلام غير دال على المحيط، وإذا قلت: (وأيادي الله إلا أن يتيم نوره) فالمعني:
(أيا الله كل شيء إلا أن يتم نوره). وزعم بعض النحويين أن فيت (تيني) طرفًا من الجهد، والجهد والتحقيق ليسا بذي أطراف، والجهد لا، وما، ولم، ولن، وليس، فهذه لا أطراف لها ينطق بها على جمالها، ولا يكون الإجاب جدًا ولو جاز هذا على أن فيه طرفًا من الجهد لجاز: كرهت إلا أخاك، ولا دليل هنا على المكروه، ما هو، ولا من هو، فكرهت مثل أبيت، إلا أن أبيت الحذف مستعمل معها (1).

يضح لنا من كلام الزجاج أنه فهم غير ما كان يقصده الفراء من قوله:
(دخلت إلا)، لأن في أبيت طرفًا من الجهد، فالقراء لم يقصد أن يكون النفي أطراف كما زعم الزجاج، بل أراد بقوله هذا أن في أبيت (تيني) شيئاً من معنى النفي، بدليل تسويته بالفعل المسبوق بحرف النفي، كلم فعل، ولا أفعل. ولدليل آخر على ذلك وهو أن الفراء لا يجوز قول القائل: ضربت إلا أخاك، لعدم وجود معنى النفي في مثل (ضربتب).

(1) معاني القرآن 433، 434.
(2) معاني القرآن وإعرابه 444، 445 و 446.
ولنا أن نسأل الزجاجة لم يستعمل الحنف مع (أبيت) دون (كرهت) مع
أن (أبيت) على تقديره ليس فيه معنى النفي، والجواب: إن الحنف صار مع
(أبيت) دون كرهته أو أبغضته لأن فيه معنى المنع (1)، والامتناع متبسم
معنى النفي، وهو ما لاحظه الفراء بعقلية النحوية واللغوية، وهو ما سأر عليه
كثر من النحاة من بعده، كالنحاس (2)، ومكي (3)، والطوسي (4)، وابن
الشجري (5)، والزمخشري (1)، وأبي البقاء (7)، والرضي (8).

---

(1) انظر: إعراب القرآن للمحاس، والثيان للطوسي، 1308/5، وأمالي ابن الشجري، 1308/1.
(2) انظر: إعراب القرآن، 1308/5، 211.
(3) انظر: مشكل إعراب القرآن، 1308/5، 328.
(4) انظر: البيان، 1308/5، 328.
(5) انظر: أمالي ابن الشجري، 1308/1، 291.
(6) انظر: الكشاف، 1307/2، 186.
(7) انظر: البيان، 1307/1، 493.
(8) انظر: شرح الكافية، 1307/2، 13.
المسألة السادسة: مجيء التمييز معرفة

تتعقب الزوجات الغراء في قوله تعالى: «وما يترقب من ملأ إبراهيم إلا من سلعة نفمه» (1)، وكانت مما تعمه فيه قوله: (...) وقال بعض النحويين: إن نفسه منصب على التفسير، وقال التفسير في النكات أكثر، نحو: طاب زيد بأمره نفسه، وقرَّ به عينًا، وزعم أن هذه المفاسرات المعروفة أصل الفعل لها ثم نقل إلى الفاعل، نحو: وجع زيد رأسه، وزعم أن أصل الفعل للمرأة وما أشبهه، وأنه لا يجوز تقديم شيء من هذه المنصوبات وجعل (سفة نفسه) ممن هذا الباب. قال أبو إسحاق: وعندنا أن معنى التمييز لا يحتوي التعرف؛ لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس أو خلة تخص من خلال، فإذا عرفه صار مقصودًا قصده، وهذا لم يقده أحدًا ممن تقدم من النحويين... (2)

ويضيف: (والقول الجيد عندي في هذا أن سفه في موضوع جهل، فالمعنى: والله أعلم، إلا من جهل نفسه، أي لم يفكر في نفسه، كقوله: عزر وجيل: (وليقويني أفيستغرون) (3) فوضع جهل، وعدي كما عدي، فهذا جميع ما قال الناس في هذا، وما حضرنا من القول فيه) (4).

وبالرجوع إلى معاني القرآن للقراء وجدت ما ذكره الزوجاج صحيحًا حيث يقول القراء: (قوله تعالى: «إلا من سلعة نفمه») العربية أثر سفه على نفسه، وهي معرفة، وكذلك قوله: (دمته معيه) (5) وهي ممن المعرفة.

(1) سورة البقرة، آية 130.
(2) معاني القرآن وعباراته، 210/1.
(3) سورة الذاريات، آية 27.
(4) معاني القرآن وعباراته، 211/1.
(5) سورة القصص، آية 58.
كالنكرة؛ لأنه مفسر، والمفسر في أكثر كلام العرب نكرة، كقولك: ضيقت بـ
دراها، وقوله: {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ فَانْتَظِرُواْ مَا نَصدِقُهُمْ} (1)، فالفعل للنكرة لأنك
تقول: ضاقت ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسندًا إلى فقت، ضاقت، جهام
الذراع فمسارًا، لأن الضيق فيه، كما تقول هو أوسعم دارًا، ودخلت الدار لتبدل
على أن السعة فيها لا في الرجل، وكذلك قولهم: قد وجدت بطنك، ووشيقت
رأيك أو وفقت، قال أبو عبد الله: أكثر ظني وشيقت بالثاء، إنما الفعل للأمر،
فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذره على التفسير، ولذلك
لايجوز تقديمه، فلما يقال: رأيته سفيه زينت، كما لايجوز دارًا أنت وأوسعمهم,
لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويبلي النصب في موضع نصب
النكرة ولايجوزه). (2)

و واضح من كلام الفراء أنه يميز مجيء التمييز معرفة، وهذا ما جعل
الزجاج يخطئه. على أن الأنباري جعل هذا الموضوع من مسائل الخلاف بين
البصرانيين والكوفيين، كما نص الزبيدي على هذا الخلاف، حيث قال: {وَقَالَ
الكوفيون فيه أيضًا: إنه يجوز أن يكون التمييز معرفة، كقولنا: خمسة
عشر الدرهم، ونحوه لأنه منع في اللفظ من كونه معرفًا. وقال البصريون: لا
يجوز تعريفه، لأنه تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنمما توجب أن يكون
نكرة؛ لأن الفرض من تمييز المعدل من غيره، وذلك لا يحصل إلا بالنكرة،
لكونها مخفية، فكانت أولى من المعرفة التي هي أقبل، فاعتمد هذا تصب أن
شاء الله). (3)

---
(1) سورة النساء، آية 4.
(2) معاني القرآن، 79/1.
(3) الخلاف الصريحة، 44.
أما الزجاج فواضح من تعقيبه للقراء رفضه لما ذهب إليه، وهو نتيجة لاعتماده على مذهب البصريين، الذين لا يهبون أن يكون التميز معرفة كما أثبته منذ قليل، وعلى الرغم من أن الزجاج رفض أن يكون كلام الفراء صحيحًا، إلا أننا لا نستطيع أن نتهمه بالتخاذل عليه؛ لأنه لم يكن وحده الذي رد على الفراء، فقد تعرض كثير من النحاة لهذه الآية، وردوا على القراء، واعترضوا عليه، ومن هؤلاء النحاة: النحاس، الذي رفض أن يكون كلام الفراء صحيحًا في هذه الآية؛ لأن التميز إذا كان معرفة زال معناه؛ لأنَّك لا تُبِين بها ما كان من جنسها. يقول النحاس: (فإن جئت بمعرفة زال معنى التميز لأَلَكَ لا تُبِين بها ما كان من جنسها). (1)

كما تعرض البقول لرأي القراء واعتبره مختلًا فيما ذهب إليه؛ إذا قال: (وزعم الفراء أن قوله: (سَفِه نَفْسِه) أنتصب (نَفْسُهِ) على التميز، قال وهو بمنزلة قولك: طاب زيد نفسًا؟) وهذا الذي ذكره خطأ لأن قولهم طاب زيد نفسًا، نفسًا) فيه نكرة، والنفس في نفس نفسًا معرفة، ولا يجوز أن يكون التميز معرفة). (2) فإذا أضفنا إلى ما سبق وردت هذه المسألة ضمن مسائل الخلاف بين الفريقين، كما يبين ذلك أدركنا أن تُقبِل الزجاج للقراء في هذه الآية لم يكن لأمر شخصي، بل كان نتيجة خلاف بين هاتين المدرستين.

(1) المصدر السابق.
(2) كشف المشكلات وإيضاح المعاني، ١٠١١.
المسألة السابعة: تناوب حروف الجر

يرى الفراء أن قوله تعالى: {فَأَخْرَجَنَّهُمَا مَيْتاً مَا نُنَفَّضَانَ} (1) (على) فيها بمعنى (في)، كما أنهما وردت بنفس المعنى في مواضع أخرى; قال: {وَقَولُهُ اسْتَحْقَقَ عَلَيْهِمْ} معناه: فيهم، كما قال: {وَأَنْبِعَاءَنَا مَا نَقُولُ الْقَبَائِلِ عَلَى مَلِكِ سَلَمَانَ} (2) أي في ملك، وكتوله: {وَلَا نَبَوِّئُونَكُمْ بِجَمِيعِ الْخَلْقِ} (3) جاء في التفسير: على جموع الثلاث.

وقد تعرض الزجاج لقول الفراء دون أن يصرح باسمه أو يكتني عنـه، قال: {وَقَالَ بَعْضُهِمْ: مَعْنَىٰ (مِنِّ النَّازِئِينَ اسْتَحْقَقَ عَلَيْهِمْ الأُولُوْيَانِ)} معناه: استحق فيهم، واقتبشت (على) مقام (في)، كما قامت (في) مقام (علـى)، في قوله: {لِأَصْلَبْنَكُمْ فِي جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَمَعْنَىٰ: عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَقَالَ بَعْضُهِمْ مَعْنَىٰ (عَلَىٰ) (مِنِّ النَّازِئِينَ اسْتَحْقَقَ مِنْهُمْ الأُولُوْيَانِ)}، كما قال: {الَّذِينَ إِذَا أُمَتَّلُوا} {قَالُوا: الْلَّهُمَّ بِيَوْمِ يُصَلَّبُونَ} (4) أي إذا اكتتالوا من الناس.

والذي نلاحظه على كلام الزجاج أنه يرى جواز مجيء (على) بمعنى (في)، ومعنى (من) وإن لم يصرح بذلك، وهذا ليس مستغرب; لأنه يقول في صدر حديثه حول هذه الآية: {وهذا موضع من أصعب ما في القرآن في الإعراب}.

---

(1) سورة المائدة، آية 71.
(2) سورة البقرة، آية 102.
(3) سورة طه، آية 71.
(4) معارج القرآن، 266.
(5) سورة الطفتين، آية 1.
(6) معارج القرآن وإعرابه 2/718.
(7) المتن الساقي، 2118.
والدليل على أنه لم يمنع مجيء (على) بمعنى (في) كلامه فعلى قوله تعالى: «ولا سبب فيه تخلو من الخمر»، قال معناه: على جذوع النخل، ولكن جاز أن تقع (في) هنا؛ لأنه في الجذع على جهة الطول، والجذع متمل عليه فصار فيه) (1). كما أن أغلب النحاة والمفسرين ذكروا جواز مجيء (على) بمعنى (في)، أو بمعنى (من) (1).

فعلى هذا نرى أن ما ذكره القراء جائز والدليل على ذلك أن كثيرًا من النحاة يقولون جواز ذلك، فضلاً عن أن الزجاج نفسه يرى جواز ذلك.

(1) المصدر السابق، 378/3.
السؤال الثامن: إضافة الظروف إلى الجملة

ذهب القراء أن الأسماء المبهمة، إذا أضيفت إلى المضارع أو ماضية، وشاپها من الأسماء المتنكرة جاز بناؤها على الفتح، شأناً شأن الأفعال الماضية والأسماء غير المتنكرة. يقول (قله): "هذا يوم يتّجه الساحقين" (1) ترفع (اليوم) ب (هذا) ويجز أن تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: ماضي يومكُما بما فيه. ويفعلون ذلك به في موضوع الخفض، قال الشاعر:

(1) رمّتنا لشَعِيْاء الرسول ولا أرّى كِيّومُكُمْ شَيْئًا تَرْدُعُ رُسَالَةً

وذلك وجه القراءة في قوله: "يَمِينًا مَنْ حَفَظَ بَعْضًا" (2)، (ومن حَفَظَ بَعْضًا) (3) ويجوز خفضه في موضوع الخفض، كما جاز رفعه في موضوع الرفع، وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخوض فافعل بما فعلت في هذا، كقول الشاعر:

(3) على حين عائنيت المشيب على الصبا، وقثل آلمة تصحُّدُ والشيب وازع

وتفع ذلك في يوم، وليلة، وحين، وغدا، وعشية، وزمن، وأزمان، و أيام، واليال. وقد يكون قوله: "هذا يوم يتّجه الساحقين". وقوله (هذا يوم) لا

(1) التأليف، الآية 119
(2) البيت من الطويل وقد ورد في الإنصاف بلا نسخة 389. وانظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية 27/1
(3) المعارج، 11
(4) هود، 26
(5) البيت من الطويل للتابعي في ديوانه 527، والكتاب 2، الكامل في اللغة 1/107، وجميلة اللغة 1315، وسماحة الآثار 158، وشرح التصحيح 2، وشرح أيات المافي 12، وهو بلا نسخة في شرح المفصل 89/3، 591/4، 591/8، 290/1، وفي الليب 571، وانظر: المعجم المفصل 224.
غير أن ما ذهب إليه الفراء منعه الزجاج، وأخذ يخلط، دونما تصريح بس منه حديث قال: (وزعم بعضهم أن (يوم) منصب، لأنه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمثلة يُؤنئ مبني على الفتح في كل حال، وهو عند البصرى خطاً، لا يجوزون هذا يوم أن يكون يريدون هذا يوم إنَّهُ نسبي، لأن آنيته فعل مضارع، فالإضافة إليه لا تزيل الاعراب عن جهته، ولكنهم يجوزون ذلك: يوم نفع زيداً صدقه، لأن الفعل الماضي غير مضارع، فهُو إضافة إلى غير متمكن، وإلى غير مضارع المتمكن). (4)

والملاحظ على كلام الزجاج رفضه لمذهب الفراء، وليس رفضه هذا إلا تقريرًا ومناصرة لمذهب البصري الذي لا يجوز بناء الأسماء المبهمة على الفتح إذا أضيفت إلى المضارع أو ما سبيها من الأسماء المتمكنة، وواسيح من كلام الزجاج أيضًا أنه يقدر نصب يوم على أنه ظرف، حيث يقول: (ومن نصب فعلى أن يومًا منصب على الطرف...). (5)

على أن النصب الذي أجازه الفراء هو قراءة نافع وهو من القراء السبعة، ويعتبر الكوفيون على جوالي بناء الأسماء المبهمة في حال إضافتها إلى.

---
(1) المرسلات، 35.
(2) القرة، 48.
(3) ملء القرآن، 1:327.
(4) ملء القرآن، 1:163.
(5) ملء القرآن، 1:164.
إلى المضارع أو ما شباهه، كما أن رأي القراء والكوفيين أجازه الأخفش (1).
وابن مالك (2)، وأبو حيان (3)، وأبن هشام (4)، فهو رأي غير منكر.
فالقراء محق في رأيه هذا، وأرى أن الزجاج لم يتجرد من تعصب ضد
القراء، في حيث كان غيره أكثر إنصافاً منه.

(1) انظر: معايّ الفرآة. 94.
(2) انظر: شرح الكافية الشافية. 94 وما بعدها.
(3) انظر: ارشاف الضررب. 183.
(4) انظر: المغلي. 330/2.
المسألة التاسعة : قبّل وعَدُّ غَلَط الزيجاء الفراءة عندما تعرض لقوله تعالى : (قلل الأمر من قبّل وعَدٍ) (١) فقال : (٢). أما الكسر فلا تنوي ذكر الفراءة أنَّه تركه على ما كان يكون عليه في الإضافة ولم ينون، واحتج بقول الأول : 
بين ذراعي وجبهة الأسد (٢) 
وبقوله : 
إلا غلالة أو بداعة قا رجَّه نذاره. (٣) 
وليس هذا كذلك؛ لأن معنى بين ذراعي وجبهة الأسد، بين ذراعيه وجبهةه، فقد ذكر أحد المضافين إليهما، وذلك لو كان الشيء الأمر من قبّل ومن بعد كذا لجُاز، وكان المعنى من قبل كذا ومن بعد كذا. وليس هذا القول مما يعرج عليه، ولا قاله أحد من النحويين المتقدمين (٤).
ولا يختلف رأي الفراء عن رأي الزيجة في كون المضاف إليه مبنيًا على الضم إذا نوي المضاف إليه وحذف لفظًا فهو يقول : (قوله عز وجل) :

(١) الآية ٤. (٢) السطر من المسارح عقير بيت، وصرده : يا من رأى عارضاً سراً، كما يروى (أنا من يرى عارضاً أفتكته)، وهو للفردي في ديوانه ٢٥٨/١، والكتاب ١٨٠/١، والفصل ٢٢٤/٤، وشرح الأبيات المقطعة ٢١٧، وشرح الأبيات المقطعة ٢٨١/٢، وهو بلا نسبة في الإخصاص ٢٠٩/٤، وشرح الطبري ٢٩٧، وشرح الفيلق ١٤٣، وقوله نشأت ٦٧.
(٣) البيت من جوهر الكمال، وهو للأعشى الكبير في ديوانه ٢٠٩، والكتاب ٢٠٩/١، والفصل ٩٦٤/١، والقصيدة ١٧٩٧/١، وشرح العبد ١٧٩٧/٢، وشرح الأبيات المقطعة ٢٣، وهو بلا نسبة في الفصيح ٢٣٨، وشرح النحاة ٣٣٨، وشرح المقدمة ٣٠٤، وشرح النحو ١٧٧.
(٤) معاني القرآن وأعزه ١٧٦/٤، ١٧٧.
الله الأمر من قيل ومن بعده القرآن بالرفع بغير تنوين لأيما في المعنى يردد بهما الإضافة إلى شيء لا محلية. فلما أدتنا عن معنى ما أضيفنا إلّي وسموهما بالرفع وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضيفتهما إلّي-
وذلك ما أشبههما، يقول الشاعر:

إِنْ تَأْتَيْنَ تَمُتْ أَجْنَبُ شَرَابَةً كَأَنْ تَأْتَيْنَ تَمُتْ أَجْنَبُ شَرَابَةً

ومثله قول الشاعر:

إِذَا أَنَّا لَمْ أُوْمِنَ عَنْكَ وَلَمْ يَكُنْ قَفَّاً إِلَّا مَعَ وَرَاءٍ وَرَاءٍ

ترفع إذا جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضافته إلّي).

ولكنه عاد فجعل ما هو منوي معنى دون لفت يأخذ حكم المضاف إليه المنوى لفظًا ومعنّى، أي كأنه موجود، فقال: (فإن نوبت أن تظهره أو أظهرته قالت لله الأمر من قيل ومن بعده) كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه قيل و بعد) (4)، وأضاف أيضًا: (ولا تتكرن أن تضيف قيل و بعد وأشبههما وإن لم يظهر فقد قال:

إِلَّا عَلْلَةً أَوْ بَدَاةً مَالَ بِحْيَتَنِ الْجَزَاءَ

وقال الآخر:

(1) الربيع بلا نسبة في قلب اللغة 444/2، وسنا الأعراب. (2) اليم من الضرير وهو لمي بمالك في نسائ العرب (ورقي)، وهو بلا نسحة في درج الناحية 478، وشرح شافور. (3) الكعبة لتهذيب وشرح النحو 143، وشرح التصريف 517/2 واسع النواحي 411، والدروز لل✨لاز 3/114، وناظر: المجم المفصل 116. (4) المصدق السابق.
يا سَمْعٌ يَرِى عَارضًا أَكَفَّةَ بينَ فُرَاعِي وَجَهَةَ الأَمْسِ (١)

وأَرَى أنَّ الزَّكَاج مَحقُّ في رَأيِهِ لَأنَّ النَّحاة يَكادون يَتَقَقَ أَنَّ المضاف إليه إذا وَقَع بعَدَّ (قَبْلَ وَبَعْدَ) ولم يذكَر لكنهُ نَوَى في المعنى فَإِنَّهُ يَبَينَ عَلَى الضِّم، فَهَذَا سِبيوَة يَقُولُ: (فَأَمَّا مَا كان غَايَةً، نَحْوٌ: قَبْلُ وَبَعْدُ وَحِيَّ، فَإِنَّهُ يَحْرُونَهُ بالضِّمَةِ). (٢)

ولا يَتَخِلَفُ رَأْيُ المَبرد عِن سِبيوَة بَإِن يَقُولُ: (فَأَمَّا الغَيَااتُ فَمَصْرُوفة

وَجَهِهَا، وَذَلِكَ أَنَّها ما تَقَدَّرُهُ الإِضافةُ، لَأَنَّ الإِضافةُ تَعْرِفُهَا وَتَحْقِقُ أَوْقَاتُها، فَإِذَا حَذَفَتْ مِنْهَا، وَتَرَكَتْ نِياَبَتَها فِيهَا كَتَبَتْ مَخَالَفةً لِلَّبِّ مِعَرَقَةً بِغَيْرِ إِضافةٍ فَصَرَفَتْ عَنَّ وَجَهِهَا، وَكَانَ مَحلَّهَا مِنَ الْكَلَّامِ أَنَا يَكُون نَصَبًا أَو

خَفَضًا. فَلَمَا أَزَّلَتْ عَنَّ مَواضِعَها أَلَزَمَتْ الضِّم، وَكَانَ ذَلِكَ دِيَلاً عَلَى تَحَوْيِلَهَا،

وْأَنَّ مَوْضِعَهَا مَعْرِفَةً، وَإِنَّ كَانَتْ نَكْرَةً أَوْ مَضَافَةً، لْزَمْهَا الإِعرَابِ). (٣)

وَلَا نَرِى اِخْتِلاَفًا بِعَينَ النَّحَاء المَتَأْخِرِينّ فِيما ذَهَبَ إِلَيْهِ المُتَقَدُّمُونَ، فَأَبُو

على الفَارْسِي يَعْرِفُ (الأَغْيَاةِ) الَّتِي ذَكَرَهَا الفَرَاءُ وَمِن قَبْلِهِ سِبيوَةَ وَالسِّبِيرَ،

بَقُولِهِ: (ٍّلا اَسْمَ الَّذِي يَضَافُ إِلَيْهِ الْاسمُ المَبْنِيّ عَلَى الضِّمَّ) لَأَنَّ غَايَةَ الشَّيْءِ

نَهَاِيتهِ، وَنِهَايَاتُهَذِهِ الأَسْمَاءِ المَبْنِيّةُ عَلَى الضِّمِّ هِيَ مَا تَضَافَ إِلَيْهِ، فَغَايَةُ (قَبْلَ) هُوَ مَا قَبْلُ هُوَ، وَكُلُّ ذَلِكَ (أُولُو وَعَلِّ) وَإِنَّما يَذَهَفْ المَضَافُ إِلَيْهِ مَنْهُ إِذَا

علم المضاف إليه، فَذَكَرَ لَهُ قَبْلَ نَحْوِ (قُولٌ الله تَعَالَى: (فَلَهُ الْأَمَرُ مِنْ قَبْلُۚ

١) معاني القرآن ٢٣٤/٢ وما بعدها.
٢) الكتاب، سِبيوَة ٣/٢٨٦.
٣) المَتَضِب، ٣/١٧٤.
وَمَنْ بِعَظْمٍ... (1) ويقول : (فإيما تكون هذه الظروف مبنية على الضم متى
حنف منها غاياتها). (2)

وعلى هذا سار أكثر النحاة الذين تعرضوا لهذه الآية الشريفة. (3)

والإشهاد القراء بأبيات الشعر التي ذكرها الزجاج ليس في محله؛ لأن
المضاف إليه مذكور، وعلى هذا لا داعي لذكره في الأول، لأن الثاني يفسره,

فقول الشاعر :

"إِلا عُلَّةً وَأُذُنَ فَسَ بِحُمْ نَهُدَ الجُزَاءُ"

التقدير فيه : "إِلا عُلَّةً سَابِحٌ وَبِدَاهةً سَابِح.

وكذلك هي في البيت الثاني : "ذَرَايِ مَرْعَىٰ وَجَهْبَةٌ الأَمْسِ، فَالتَقْدِير بِيَبْن
ذراعي الأسد وجهة الأسد. وإنما لم يذكر المضاف إليه في الأول، لأنه مذكور
في الثاني، فأغنى عن ذكره في الأول، وهذا لا ينطبق على الآية الشريفة؛ لأن
المضاف إليه ليس مذكورا وإنما نوي معناه دون لفظه، إذ لو كانت الآية هكذا:
(من قِبَلٍ وَمَن بَعْدَهَا) لجاز، ولصح كلام القراء. ولهذا غَلَّ النحاس
القراء وشُنع عليه، فقال : "وَحَكِيْ القراء (من قِبَلٍ وَمَن بَعْدَهَا) مخوضتين بغير
تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن، أشياء كثيرة، الغلط فيها
بِنِ، فَمْنَاهُ زَوْمُهُ (مِنْ قِبَلٍ وَمَن بَعْدَهَا) كما قال الشاعر :

"إِلا عُلَّةً أوُدَاءً سَابِحٌ بِحُمْ نَهُدَ الجُزَاءُ"

(1) الروم، آية 4.
(2) السلمة، 3/400.
(3) الفضل، إعراب القرآن للتحمي، 276، 277. وكشف المشكولات
كما قال الشاعر:

بين ذراعي وجبهة الأسد

والغط في هذا بين؛ لأنه ليس في القرآن الأمر من قبل ومن بعد ذلك، فتكون مثل قوله: بين ذراعي وجبهة الأسد) (١).

(١) إعراب القرآن للنساء، ٢٧٧/٤ وما بعدها.
المسألة العاشرة: العطف

وفي قوله تعالى: ے(وَأِذَا بَعَدُواْ مَا تَلَّوْاْ الْقَبَائِلَ عَلَىٰ مَلَكٍ مِّلِيَّةٍ ۚ وَمَا خَفَرَ مَلِيَّةٍ وَلَقَبَ الْقَبَائِلَ حَبَّ مَرْحَباً بِبَيْنِ الْأَرْضِ الْخَبَّةِ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْقَبَائِلِ بِيَابَالٍ هَارُوبَهُ وَمَارُوبَهُ وَمَا يُعْلَمُونَ مِنْ أَيْمَانِ مَرْحَبٍ يَقُولُ إِنَّا نَخْطَبُ بَيْنَهُ نِسْبَةً فَلَتَذَهَّبُ فَيُغْفِرَنَّ كَمَثَّامًا مَا يُغْفِرُونَ يَهُوَانَ عَالِمَيْنِ وَزُوُّاهُ وَمَا هُوَ يُطَأَّرُونَ يَهُوَانَ. إِنَّمَا إِلَّا بِاللَّهِ ۖ خَيْرُهُ إِلَّا بِاللَّهِ وَاللَّهُ خَيْرُ الْخَيْرَاتِ)۱، يرى الزجاج أن إعراب قوله تعالى: (يُعْلَمُونَ) يمكن أن يكون عطفًا على ما يوجبه معنى الكلام، أو يكون عطفًا على قوله: (يُعْلَمُونَ) فيتعلمون ويرفض عطف الجملة على قوله تعالى: (يُعْلَمُونَ) قائلًا: قالت بعضهم: إن قوله (يُعْلَمُونَ) عطف على قوله (يُعْلَمُونَ). وهذا خطأً لأن قوله (يُعْلَمُونَ) دليل هنا على أن العلم من الممالك خاصة، وقيل (يُعْلَمُونَ) عطف على ما يوجبه معنى الكلام، المعنى: إنما نحن فئة فلا تكرر فلا تتعلم ولا تعمل بالسحر، يأتون فيتعلمون، وهذا قول حسن، والأourage في هذا أن يكون عطفًا على (يُعْلَمُونَ) فيتعلمون، واستغلنا عن ذكر يعلمون، بما في الكلام ممن الدليل عليه). ۲

وأوضح أنه يستحسن عطف (يُعْلَمُونَ) على (يُعْلَمُونَ) ولكن يرفض عطفهما على (يُعْلَمُونَ) لأن التعلم من الممالك خاصة، ورفضه إنما هو رد على الفراء، إذ جوز عطف (يُعْلَمُونَ) على قوله تعالى: (يُعْلَمُونَ) قائلًا: (إِنَّما نَحْنُ فَتَتَّرُونَ فَلا تَكَفُّرُ فَيُعْلَمُونَ). ليست بجواب للقول: (وَمَا يُعْلَمُونَ إِنَّمَا هِيَ مَرْدُودةٌ عَلَى قُوَّةٍ: (يُعْلَمُونَ الْدَّارَ السَّحِيرَ) يأتون فيتعلمون ما يضرهم... وكأنه أجود الوقهن في العربية، والله أعلم). ۳

۱ سورة البقرة، آية ۲۰۷.
۲ معاني القرآن وعجائبه، ۱۸۵/۱.
۳ معاني القرآن، ۲۴/۱.
والواقع أن قوله: (فَعَلَّمُونَ) اختفى فيه النحاة; فذهب سيبويه إلى جواز عطفه على قوله: (أَفْرَأُوا) (1)، وإليه ذهب أبو علي الفارسي (2)، أو (فَعَلَّمُونَ) على أنه خير لمبتدأ محدود تقديره (فَهُم يَعْلَمُونَ)، ويكون عليه هذا من قبيل عطف الجملة الأساسية على الفعلية. وقد ذهب إلى هذا الرأي كثير من النحاة كالأخفش (3)، والمبرد (4)، والنحاس (5)، ومكي (6)، والهروي (7)، وأبي البقاء (8)، وأبي خيان (9)، وأما أعطاف (فَعَلَّمُونَ) على (فَعَلَّمُونَ) فقد ذهب إليه المبرد (10)، ونسبه الطوسي، إلى الكسائي أيضًا (11)، وهو ما أنكره الزجاج.

والواضح في هذا العطاف أن المعنى يلعب فيه دورًا بارزاً فـ إذا كان المقصود بقوله (مِنْهُمَا) راجعًا إلى الملшкиن، فلا يجوز في هذه الحالة العطاف على (فَعَلَّمُونَ)، أما إذا كان قوله: (مِنْهُمَا) راجعًا إلى السحر والكفر فالظاهر جواز العطاف على (فَعَلَّمُونَ) (11).

(1) الاطار: كتاب 427/1.
(2) الاطار: المعلقة 155/2.
(3) الاطار: معاني القرآن 148/1.
(4) الاطار: المقابض 270/1.
(5) الاطار: إعراب القرآن 253/1.
(6) الاطار: مسألة إعراب القرآن 106/1.
(7) الاطار: الأزهري 241.
(8) الاطار: البيان 90/1.
(9) الاطار: البحر 4999/500.
(10) الاطار: المقابض 700/1.
(11) الاطار: البيان 383/1.
(12) الاطار: البيان 383/1.
المسألة الحادية عشرة: معاني الحروف

وفيها مسائل
زيادة الواو

يرى الزجاج عدم جواز مجيء السواد زائدة، إذ يقول: (وَلَقَدْ أَتَنَا مُوسىَّ وَمَا آوَىَ الْفَرَقَانَ وَجَبَرَّ الْجَوَابَ عَلَىَّ) (1)، جاء عن ابن عباس أنه يرى حذف الواو، وقال بعض النحويين: معناه ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء، وعند البصريين أن الواو لا تزداد، ولا تأتي إلا بمعنى العطف، وتفسير التوراة التي فيها الفرق بين الحال والحرام، و(ضياء) هـ.

هنا مثل قوله: (فَهَذَا مَدِينَةٌ بَيْنَ الْمَيِّ وَالْمَيْتَ) (2)، ويجوز ونکری الستیین (3).

والمعروف أن الفراء قد صرح بزيادة الواو في الآية التي نذكرها الزجاج حيث قال: (وَلَقَدْ أَتَنَا مُوسىَّ وَمَا آوَىَ الْفَرَقَانَ وَجَبَرَّ الْجَوَابَ عَلَىَّ) (4)، فدخلت الواو كما قال: (فَإِذَا دَخَلَ الْفَلَاء الْمَسْتَقِيمَ الْفَرَقَانَ) (5)، وهماماً (6)، جعلنا، وكذلك (وَضِياءٌ وَنَكِّرًا) آتينا ذلك (7).

ومجيء الواو زائدة من المسائل الخلاقية بين البصريين والقوافين؛ فذهب القوافين إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وأما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز ذلك، وقد عد الأثاباري المبرد من القائلين بجواز مجيء الواو زائدة. (8)

---

(1) سورة الأنياب، آية 48.
(2) سورة العنكبوت، آية 45.
(3) معاني القرآن واربعاء، 3/395، ونظر وجه القراءة في: اللبيث 493.
(4) سورة الصادات، آية 7.
(5) معاني القرآن، 2/462.
(6) النظر: الإنصاف 45/7.
(7) للDETAIL: the details are applied by registered version.
والصواب عدّم صحة هذه النسخة إلى المبرد، والدليل على ذلك أن المبرد رفض مجيء الواف زائدة في الآيات التي ذكرها القائلون بجوز زيادة زياتها حيث وقال: (وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواف). (1)

والمنتخب للآيات التي تعرض لها القراء حول زيادة الواف يرى أنه حصر زينتها في موضعين وأن زينتها لم تتأت في غير هذين الموضعين، والموضوعان هما: وقوعها بعد (حتى إذا) أو (قلّما أن)، قال: (فهذة الواف معناها السقوط، كما يقال: (قلّما أعملوا ونلاوى للغيبين). (2) (وناديناه). (3) معناه: ناديناها. وهو في (حتى إذا) أو (قلّما أن) مقول، لم يأت في غير هذين الموضوعين. (4)

فزيادة الواف عند القراء أمر لا مناص منه، ولكنه لم يلتزم به نفسه، فقد قال بزيادة الواف في غير هذين الموضوعين اللذين حصر فيها زينتها، ففي قوله تعالى: (وبلغت آنها موسى وصار النزهان وحياء وحيكة للذين يؤمنون)، صرح القراء فيها بزيادة الواف، كما في قوله: (ولبَشَّرْنَاهَا من السَّارِينَ) (5)، فهاتان الآيتان صرح القراء فيها بزيادة الواف، ولم يستبقهما (حتى إذا) أو (قلّما أن)، وهذا يعني أنه ناقض نفسه بحصر زيادة الواف في هذين الموضوعين كما ادعى.

أما قول الزجاج بأن البصريين برو عدم جواز زيادة الواف، فيرده أن

1. (المقابض) 880/2, 818.
2. سورة النحل, آية 103.
3. سورة النحل, آية 104.
4. مفاتيح القرآن, 227/1.
5. سورة الأنعام, آية 70.
الأخفش(1)، وأبا القاسم بن برهان (2)، وابن هشام (3)، وغيرهم يرون جواز مجيئها زائدة.

(1) انظر: ماني القرآن/497.
(2) انظر: شرح النعم، ٢٤٦٦.
(3) انظر: المغني، ١/١٨٠٨.
المسألة الثانية عشرة : (أو) بمعنى (بل) والواو

يرى الفراء أن (أو) تأتي بمعنى (بل) حيث قال : (وقوله : {وَأَرْسَلْناهُ إِلَى مَائَةٍ أَلِفٍ وَٰذَٰكَرُونَ}) (1) أو هنا في معنى (بل). كذلك في التفسير مع صحته في العربية (2). فأو تأتي للإضراب عند الفراء، وهي صحبة في العربية.

ولكن الزجاج يرفض مجيء (أو) بمعنى (بل)؛ لأنها تأتي لإفراد الشيئين أو الأشياء حيث قال : (قال غير واحد معناه : بل يزيدون، قال ذلك الفراء وأبو عبيدة، وقال غيرهما معناه : أو يزيدكم تقديركم أنتم إذا رأتم الراتب قال : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون على المائة، وهذا على أصل (أو)). وقال قوم معناه الواو. و (أو) لا تكون بمعنى الواو؛ لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل على أن أحد الشيئين قبل الآخر، و (أو) معناها إفراد الشيئين أو أشياء (3).

ف (أو) عند الزجاج في هذه الآية للاضبعام، وقد تأتي للإباحة (4).

فظاهر كلامه يدل على أنه يرفض مجيء (أو) بمعنى بل كما هو واضح من كلامه. والواقع أن مجيء أو بمعنى بل قاله كثير من النحاة كسيبوس الذي اشترط لمجيء (أو) بمعنى بل أن يتقدم الفعل نفي أو نهي، وإعادة العامل (5).

(1) سورة الصفات، آية 147.
(2) انظر : معاني القرآن. 393/2.
(3) معاني القرآن وعجائبه. 204/4.
(4) الظاهر : المصد المربي. 156/1.
(5) الظاهر : الكتاب. 188/3.
في حين ذهب الزجاجي (1)، وأبو علي (2)، وابن جني (3)، وابن برهمان (4)،
وابن هشام (5)، والسيوطي (1) إلى جواز مجيء (أو) بمعنى (بل) في هذه
الآية. أما الطبري فقد نقل في تفسيره عن ابن عباس رواية يقول فيها: إن
معنى قوله: (أو يزیدون) بل يزيدون. (7)
ومما سبق يتضح لنا أن مجيء (أو) بمعنى (بل) جائز في العربية
وصحيح في التفسير كما ذكر القراء ذلك.
أما مجيء (أو) بمعنى (بل) والواو، فهو من المسائل الخلافة بين
البصرى والكوفيون، نص على ذلك الأنباري في الإنصاف، وذكر آراء
البصرى والكوفيون جميعاً، وتلخص آراؤهم فيما يلي:
أولاً: يذهب البصريون: إلى أن (أو) لا تأتي بمعنى (بل)، ولا بمعنى الواو
مطلقًا؛ لأن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشئين على الإبهام، بخلاف
(الواو) و (بل)، إذا إن الواو معناها الجمع بين شيئين، و (بل) معناها
الإضراب، لذلك لا يجوز أن تأتي (أو) بمعنى الواو أو بمعنى (بل).
ثانياً: يذهب الكوفيون: إلى أن (أو) تأتي بمعنى (بل)، والواو مطلقًا. (8)
وأري أن الأنباري قد جانبه الصواب، فمجيء (أو) بمعنى (بل) قالبه

(1) انظر: حروف المعاني 188/3.
(2) انظر: كتاب الشعر 230.
(3) انظر: محتويات 497/2.
(4) انظر: شرح النبع 449/4.
(5) انظر: مغني 138/1.
(6) انظر: المفعول 173/2.
(7) انظر: الإنصاف 248/2 و بما بعدها.
(8) انظر: الإنصاف 104/2.
أكثر البصريين كما ذكرنا، كما هو رأي بعض الكوفيّين كالفراء وثعلب (١).
أما مجيء (أو) بمعنى الواد فلم يتفق البصريون على عدم جوازه حيث ذهب الأخفش (٢)، وقطرب (٣)، والجرمي (٤)، وابن هشام (٥) إلى جواز مجيئها بمعنى الواد، وفي هذا دلالة على أن الأثاري لم يتحر الدقة في جعل هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين؛ إن كثيرًا من البصريين وأقوا الكوفيّين على مجيء (أو) بمعنى (بل)، أما مجيئها بمعنى الواد فلم أجد ما يثبت هذه النسبة في كتب الكوفيّين المتوفرة لدي سوياً ما نسبه بعض النحاة إليهم كالباقولي، (١)
وخلاصة القول في ذلك أن مجيء (أو) بمعنى (بل) قاله أكثر النحاة، ولهذا لم يكن الزجاج موقعاً في إنكار ذلك على الفراء.

(١) انظر : مجلس لطب، ١١٢.
(٢) انظر : معاني القرآن، ١١٥.
(٣) انظر : الخصال، ٣٧٢/٢.
(٤) انظر : المغني، ١٣٧/٢.
(٥) المصدر السابق.
(٦) نسب الباقولي إلى الفراء جواز مجيء رأى بمعنى الواد.
المسألة الثالثة عشرة: عدم جواز مجيء ( إلا) للعطف

ذكر الزجاج أن القراء يجوز أن تكون (ما) في قوله تعالى: (إلا ما يطيب) (1)، في موضع رفع، على أن تكون (إلا) عاطفة حيث قال:

ولقال بعضهم يجوز أن تكون (ما) في موضع رفع على أنه يذهب إلى أنه يجوز جاء إخوتك إلا زيد، وهذا عند البصرى بطلق لأن المعنى عند هذا القائل: جاء إخوتك وزيد، كأنه يعطف بها كما يعطف بـ بلا، ويجب أن البصرى جاء الرجال إلا زيد على معنى جاء الرجل غير زيد، على أن تكون صفقة للنكرة أو ما قارب النكرة من الأجناس) (1).

وبالرجوع إلى معاني القرآن للقراء في هذه الآية وجدت وجه وجه الدفع دون أن يحدد وجهه الإعرابي حيث قال: (قوله عز وجل: (إلا ما يطيب عينكم) في موضع نصب بالاستثناء، ويجب الرفع، كما يجوز: قام القوم إلا زيدًا إلا وليدًا، والمعنى فيه: إلا ما نبيبه لكم من تحرير ما يحرم وأقتضى محرومون، أو في الحرم) (2).

واضح من كلام القراء أنه ليروا جواز الرفع في (ما)، ولكن لا يوجد دليل في كلامه أنه يقصد به العطف، حيث إنه حدد موضعين يمكن فيهما أن تكون (إلا) عاطفة، أحدهما أن يكون المستثنى شيئًا كبيرًا مع مثله أو ما هو أكبر، وقد أوضح هذا الموضوع عندما تعرض قوله تعالى: (إلا من ظلماً متهكماً ومحتكما بعد سوء) (1)، فقال: (وقد قال بعض النحوين: أن (إلا) في اللغة

(1) مأمون، 1.
(2) معاني القرآن واعرابه، 141/2.
(3) معاني القرآن، 298/1.
(4) الفضل، 11.
بمعنى الوأو، وإنما معنى هذه الآية: لا يخف لدى الرسل والمؤمنون ولا من أهل المدينة جهلًا ولا حرصًا. وجعلوا مثله قوله تعالى: (لله يخلع اللبس على اليمين، حتى إذا غلبتة). (1) ولم أجد في العربية تحت مثلي قالوا: لأني لا أجيز قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم: إنما الاستثناء أن يخرج الذي يعد إلا من مئتي الأسماء قبل إلا وقد أراه جائزًا أن تقول: عليك ألفن سوى ألف آخر، فإن وضعت (إلا) في هذا السياق صلحت، وكانت (إلا) في تأويل ما قالوا... فأما مجرد الذكاء فقد استثنى قليلها من كثيرها فلا. ولكنه مثله مما يكون في معنى إلا، كمعنى الوأو وليس منها). (2)

وعلى هذا فلا يصح ما نسبه ابن هشام إلى الفراء من أنه يرى أن (إلا) في هاتين الآتيتين تصلح للعطف (3)، والحال كما رأينا فالقراء يرفض أن تكون إلا في هاتين الآتيتين للعطف.

أما الموضوع الثاني الذي يجيز فيه الفراء أن تكون إلا بمعنى الوأو إذا عطفتها على استثناء قبلها، كقولك: لي على فلان ألفن إلا عشرة إلا مائة.

وكقول الشعر:

ما بالمدينة دار غيّر وحيدة دار الخليفة إلا دار مروان (4)

كأنه أراد ما بالمدينة دار إلا دار الخليفة ودار مروان (5)

(1) الفرة، 119
(2) معاي القرآن للقراءة، 287/2
(3) الماني: اليمين، 153/1.
(4) البيت من البيت، ليه سيبويه إلى الكروزدي، 737/2، وليس في ديوانه. وإنظر: البتبع 47/423. وفي الكروزدي أيضًا ذكره هذا البيت بوجه آخر، وأغلب الظن أنه على كسر مروان. وإنظر: مجمع شواهد العربية، جملة السيوت المكرورة، 420.
(5) معاي القرآن، 49/1.
فهذان موضوعان يمكن أن تكون فيهما (إلا) بمعنى الوار، وقد تجاوز الأثِراري رأي الفراء، معتبرًا الكوفيين يرون جواز مجيء (إلا) للعطف مطلقًا (1)، منتسبيًا أن الفراء يمثل رأس المدرسة الكوفية بعد الكسائي، فتصعبه ضد الفراء واضح.

فكلام الزجاج بالنسبة إلى الفراء ليس صحيحًا لأن الفراء لا يرى هذه الآية من المواضع التي يصلح فيها (إلا) للعطف.

أما وجه الرفع في قوله (إلا ما يئلي عاليكم) فقد نقل القرطبي عن الفراء أنه أجاز أن يكون بدلاً (2)، وقد ضعف هذا الوجه أبو حيان؛ لأن الكلام الذي قيله موجب (3)، في حين جوز أبو حيان أن يكون الرفع فيه على أنه صفة لبهيمة (4).

(1) انظر: الإنصاف، 296.
(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثالث، ج 30/6، 33.
(3) انظر: البخاري، 2/419، 430.
(4) انظر: المصدر السابق.
المسألة الرابعة عشرة: معنى (ما)

ذكر القراء أن قوله تعالى: {فَأَلْوَلَى وَأَتَرَّتُمَا أَنْتُمَا بِمُتَّخِدِ اللَّهِ} (1) معناه وما يمنعنا حيث قال: (وَأَنَّهُمْ إِذَا مَا ذهبَ إلى المعنى الذي يحتمل دخول (أن) آلزت أن قولك للرجل: مالك لا تصلي في الجماعة، بمعنى ما يمنعك أن تصلي، فأدخلت (أن) في (مالك) إذ وافق معناها معنى المنع، والدليل على ذلك قول الله - عز وجل - {فَمَا تَمَتَّعَ بَيْنَكُمْ إِذْ أَمْرَتِكُمْ} (2) وفي موضوع آخر: {مَا أَنتُمْ مَعَ السَّامِعِينَ} (3) وقصة لليس واحدة، فقال فيها بلطين، ومعناها واحد، وإن اختلافا، ومثله ما حمل على معنى، وهو مخالف لصاحبه في اللظة. قول الشاعر:

يَقُولُ إِذَا أَقْلُوْلَا عَلَيْهَا وَأُرْتَذَتُ أَلْهُ أَخْرُ عَيْشٌ لَّدَيْهِمْ (4)

فأدخل الباء في (هل)، وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في (ما) الجهد، كقوله، كأنت بقاتل. فلما كانت النية في (هل) يراد بها الجهد أدخلت لها الباء. ومثله قوله في قراءة عبد الله: {يَعْبُدُونَ الْمُشْرِكِينَ} (5). ليس يكون للمشركين عهد. وكذلك قول الشاعر:

فَأَذْهَبَ فَأَيَ فَتَيَّ النَّاسِ أَحْزَرُهُ من يُؤْمِه ظَلَّمَ دَعْجَ ولا جَبَلٌ (6)

__________________________
(1) سورة البقرة، آية 246.
(2) سورة الأعراف، آية 12.
(3) سورة الحج، آية 33.
(4) البيت من الطويل للقراءة في ديوانه (ط. الصاوي) وجمعه اللغة، 1236، والآخرون، 14، ولسان العرب 2000/157 (قلت). ولبعض الشعراء، 299، وشرح الصرح 202/1، وشرح الأدب 144/4، وبلا نسبه في المصفا 27/3، والجاني الثاني 524، والمواعيد 226/2. أنظر: المعجم لل İzli 492.
(5) سورة النبأ، آية 7. وانظر: القراءة في التبيان للطبور، 175/3.
(6) البيت من البسيط للمبسط للذي، نظر: شرح أشعار البسيط للسوري، خطب عبد العزيز، 1283/3.
رد عليه بلاء كأن معنى أي فتى في الناس أحرزه معناه ليس يحرز الفتي من يومه ظلم دعج ولا جبل وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: أيّن كنت لتَنْجِو مني. وقال الشاعر:

فهذا سيّوف يا صديقٌ بن مالكٍ كثير ولكن أين باستنف ضارب (1)

أراد: ليس بالسيف ضارب، ولو لم يرد (أين) لم يجز الكلمة لأن الباء من ضارب، ولا تقدم صلة اسم قبله، أما ترى أنت لا تقول: ضربت بالجارية كفيالاً، لأن أين نظيرة لـ (ما)، لأنها لا ينبغي لها أن ترفع الاسم كما أن (ما) لا ترفعه وقال الكسائي في إدخالهم (أين) في (مالك): هو منزلة قوله: ما كنت في ألا تتأثرو، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول: ما لك أن قمت وما أرك ذاك ثائر؟ لأنك تقول: في قيامك، ماضيًا ومستقبلًا، وذلك غير جائز؛ لأن المنع إنما يأتي بالاستنف، تقول منعتك أن تُقوم، ولا تقول: منعتك أن تمت، فلذلك جائت في (مالك) في المستقبل، ولم تأت في دايم (2)، ولا ماض، فذلك شاهد على اتفاق معنى مالك وما معناك.

ومعنى كلام الفراء أن (ما) قد تدل على المنع في بعض السياقات، كما دلّت بعض الحروف على اللبني، كأي مثلًا أو كاسم الاستئهام (أين)، فإنها قد تدل على اللبني أيضًا، وذلك في سياق خاص يدل عليه، ولهذا.

(1) البيت من الطويل، وقد ورد في آمالي ابن الشجري 1/84، وشرح آيات الله في 7/676، ولم يسبق، ولم يوجد في مجمع هارون، ولا يوجد إملاء يategori.
(2) دائم مصطلح كوي يقصد به الاسم الفاعل. انظر: مدرسة الكوفة 1/31، وانظر: المدرسة النسوي في معايير القرآن، 498، 124.
(3) معاني القرآن 1/163، 164.
أما (ما) فإن الفراء ساق أدلة على جواز مجيئها بمعنى المنع، ولكن الزجاج ذكر أن المعنى ليس ما يمنعنا، بل: وأي شيء لنا في ترك القتال. حيث قال: (زعم أبو الحسن الأخفش أن (أن) ها هذا زائدة (1)، قال: المعنى: وما لنا لا نقاتل في سبيل الله. وقال غيره، وما لنا في ألا نقاتل في سبيل الله، وأسقط في). وقال بعض النحوين إنما دخلت (أن) لأن (ما) معناه: ما يمنعنا، فالذالك دخلت (أن) لأن الكلام مالك تفعل كما، وكذا، والقول الصحيح عندى أن (أن) لا تغنى هنا، وأن المعنى: وأي شيء لنا في ألا نقاتل في سبيل الله، أي: أي شيء لنا في ترك القتال. (1)

والواقع أن اختيار الزجاج قد قال به كثير من النحاة كالنحاس (1)، والزمخشري (2)، والعكبري (3)، وأبي حيان (1). وهذا يعني رجحان ما ذهب إليه.

ولكن هذا لا يعني أن ما ذهب إليه الفراء ليس له وجه من الصحة؛ فقد رجح الطبري ما ذهب إليه الفراء، إذ قال: (وثبت أن فيه أخرى، توجيها لقولها مالك إلى معناه، إذ كان معناه: ما منعك). وقد وافق ابن الشجيري الفراء على أن بعض الاستفهام قد يكون معناه النفقي، كما في قول الشاعر:

فهذي سَيَوْف يا صدي بِنُ مالك، كُبْرَهُ وَلَكَ أَيْنَ بِالسَّيِّبَةٍ ضَارِبٌ

---

(1) الظر: معاني القرآن، 194.
(2) معاني القرآن وإعرابه، 277.
(3) الظر: إعراب القرآن، 275.
(4) الظر: الكلام، 24.
(5) الظر: البيان، 165.
(6) الظر: البحر، 264.
إذ يقول ابن الشجري إن الشاعر قد صد بقوله (أين) النفسي، أي: ليس أحد يضرب بالسيف. (1)

على أن القصة التي وردت في القرآن عن إليس وسجوده سببهان وتعالى، واحدة، ولكن هي كما ذكر القراء وردت بلغتين مختلفتين.

أما ما ذكره عن الأخفش فهو صحيح، فالأخفش يذهب إلى جواز أن يلفظ (أن) وتزارد، ولكن هذه الزيادة لا تعني أن تلفظ الحرف من العمل، يقول: (أن) هنا زائدة كما زيدت بعد (فلمما)، و (أنما)، و (أو)، فهي تزارد في هذا المعنى كثيرًا، ومعناه وما لنا لا نقاتل، فأعمل (أن) وهي زائدة كما قال: (ما أتاني من أحد) فأعمل (من) وهي زائدة، قال الفيزدقي:

لَوْ لم تَنْ تَن غَفَّان لَا ذَنَوب لَهَا إِلَّا لَآمَتْ ذَوَوُ أَحَسَبَتْهَا غَمَرًا (1)

المعنى: لو لم تكن غفان لها ذنوب، ولا زائدة وأعمالها. (2)

(1) الطر: الأماني الشجرية 408/1
(2) بيت من البسيط للفرزدقي في ديوانه 237/1، وشرح التصريح 1717/1، وزراعة الأدب 4/123، 4/32، 4/50، ولساني الديبية في الحصص 7/147، وعلامات المراكز 2/3، ومعجم المعلم في الفعل 4/249، 4/326
(3) المعاني للأخفش 194
المسألة الخامسة عشرة: معنى الهزمة

خلاف الزجاج القراء في معنى الهزمة في قوله تعالى: (ومن له لحمهم) (2) حيث قال: (وقال بعض النحويين معنى أسلتمهم الأمر، معناه عندهم أسلموا. وحقيقة هذا الكلام أنه لفظ استفهام معناه التوقف والتهديد كما تقول للرجل بعد أن تأمره وترتعد عليه: أقبلت. وإلا فأتت أعلم. فأنتم إنما تسألون متوعدًا في مسألتي، لهري هذا دليل أنك تتأمرون بأن يفعلون) (3) فمعنى الهزمة عند التوقف والتهديد، وليس الأمر.

أما القراء فإنه يرى أن الهزمة معناها في الآية الأمر، إذ يقول: (وهو استفهام ومعناه الأمر، ومثله قول الله: (فسأل أنتم متنزهون) (4) استفهام وتأويله: انتهوا) (5)

أما ما قاله القراء فقد ذهب إليه أكثر المفسرين، ففي التبيان قال أبو البقاء: (أسلتمهم: هو في معنى الأمر، أي أسلموا، كقوله تعالى: (فلن أنتم مسليمون) (6) وقال الباولي: (أسلتمهم: لفظ الاستفهام ومعناه الأمر: أي أسلموا، كقوله تعالى: (فلن أنتم متنزهون) (7) انتهوا.

وفي الأمالي قال ابن الشجري: (ورد الاستفهام بمعان مباينة له، فمن

---
(1) سورة آل عمران: 20
(2) معايير القرآن وإعرابه: 390/1
(3) سورة المئدة: 91
(4) معايير القرآن: 21/20
(5) سورة هود: 14، والأبواء: 108
(6) الاطفال: البيان: 5/20
(7) كشف المباني: 221
ذلك مجيئه بمثابة الأمر، كقوله تعالى (قله أتتمّون)، أي انتهوا، ومثله : (لا تقيموه أن يغير الله كلامه) (1) أي أن تعيرونه، (أسلمهم)، أي : أسلموا (2).
وفي مجمع البيان ذكر الطبري أن قوله : (أسلمهم) الهمزة فيها لفسخ الاستفهام ومعناه التوقف والتثبيت، فيكون متضمنًا معنى الأمر، فيكون معناه أسلموا (3).
وهي في البحر المحيط ذكر أبو حيان أن قوله : (أسلمتم) : (تقدير في ضمن الأمر) (4) وفي الدر المصنون ذكر الحلبي أن الهمزة في قوله : أسلمتم صورته استفهام ومعناه الأمر، أي : أسلموا (5).
وفي المغني قال ابن هشام : (إن همزة الاستفهام قد تخرج عن معناها الحقيقى) فترد لثنائية معان، منها الأمر نحو : قوله تعالى : (أسلمتم) : أي : أسلموا (1) وفي الهميم ذكر البيروتي : أن همزة الاستفهام ترد لمعان أهمها الأمر، نحو : أسلمتم، أي أسلموا (6).
فللاحظ بعد هذا العرض أن أكثر النحاة وافقوا الفراء على مجيء الهمزة بمعنى الأمر كما في قوله تعالى : أسلمتم، وهذا يعني وجهة رأيه.

(1) سورة التوبة، آية 27.
(2) أماني بن الشجري، 4/3/1430.
(3) مجمع البيان، 3/2/431.
(4) البحر المحيط، 5/2/429.
(5) الظهر : الدر المصنون، 2/5/1431.
(6) المغني، 1/4/488.
(7) الظهر : النحاس، 2/483.
المسألة السادسة عشرة: معنى أن مذهب الفراء أن (أن وصلت) إذا وقع التمثيل، ومعناه حينئذ معنى (لا)، وعلى هذا يقول الفراء حذف (لا) أيضًا، لوضوح الدلالات عليها حيث يقول: (قوله عز وجل: (أن يُؤْتِى أَحَد مِّثْل ما أُوتِيتَمْ) (1))، ... جاءت (أن) لأن في قوله: (لاقَ إِنَّ الْهَدِيَ) مثل قوله: إن البيان بيان الله، فقد بين أنه لا يؤدي أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام. وصلحك (أحد) لأن معنى (أن) معنى (لا) كما قال تبارك وتعالى (يَبْيَثُ الْلَّهُ لَشَهْدَانَ) (2) معناه: لا تضلون. وقال تبارك وتعالى (تَجِلَانَ مُسْلِمَيْنِ) في فلوجه المُسلمين لا يُؤْتِى مَعْنًى يَعُوب (3)، أن تصلح في موضع لا (4).

أما الزجاج فقد ذكر مذهب الفراء دونما تصريح باسمه أو كتابة عنده، مكتفياً بذكر رأيه قائلاً: (قال بعض النحويين معنى: (أن) هذا معنى (لا) وإنما المعنى أن لا يؤدي أحد ما أوتيتم، أي (الأن) لا تؤتيه فحذف (لا) لأن في الكلام دليلاً عليها، كما قال الله عز وجل (يَبْيَثُ الْلَّهُ لَشَهْدَانَ) أنه لا تضلون. أي لن لا تضلون (5).

ولكنه ذكر رأي المبرد أيضًا في هذه المسألة، على أن التقدير في هذه الآية كراهية أن يؤدي أحد مثل ما أوتيتم (1) خلافاً بذلك رأي الفراء.

---
(1) آل عمران، 73.
(2) النساء، 176.
(3) الشعراء، 201.
(4) معارج القرآن، 222.
(5) معارج القرآن، 222.
(6) الظر: المصدر السابق.
وأما في قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رُوَابِيَّتَيْنَ يَمْكِرُنَا عَلَىٰ مَعِينٍ) (1) فقد وافق الفراء (1) على رأيه، ولكنه رجح المذهب القائل بتقدير مضاف محذوف حيث قال: (وَقَالَ قَومٌ مَعْنَاهُ أَلاّ تَمِيدُ بِهِمْ، وَالمَعْنَى كَذَلِكَ، إِلاَّ أَنَّ (لا) لَا تَضَمُّرُ وَالنَّاسِ المَضْفَرِ يَحْفِزُ، وَكَرَاهَةُ أَنْ تَمِيدُ بِهِمْ يَوْدِي عَنْ مَعْنَى أَلاّ تَمِيدُ بِهِمْ). (2)

والواقع أن اختيار الزجاج كلام السيد إذا هو رد مذهبي فالبصريون يرون أن التقدير في هذه الآية هو كرارة أن يوى أحد، وهو كذلك في غيرها من الأيات القرآنية، في حين يرى الكوفيون ومن وافقهم أن التقدير هو: لثلاثة ففصلوا (لا) للدلالة عليها، على الرغم من أن الوجه الذي ذكره الفراء قال به الزجاج، وهذا يتضح في قوله تعالى: (وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رُوَابِيَّتَيْنَ يَمْكِرُنَا عَلَىٰ مَعِينٍ) (3) ويعضده ما نسبه إليه أبو حيان والسس الحكمي في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُمَثِّبُ السَّمَوَاتَ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُول) (4) من أن التقدير:

لئلا يزولوا. (5)

أضاف إلى ذلك أن رأى الفراء والكوفيون ذكره أغلب المفسرين والنجاة ولم يذكرهم كالنحاس (6)، وأبي قتيبة (7)، ومكي (8)، وأبي البقاء (9)، وغيرهم. (10)

-----------------
(1) الأنباء، آية 41.
(2) الطر: معاي القرآن للقراء، 2/421.
(3) معاي القرآن وإعرابه 3/30.
(4) قارئ: 441.
(6) الطر: إعراب القرآن 5/11.
(7) تأويل مسائل القرآن، 225.
(8) الطر: إعراب القرآن، 2/196.
(9) الطر: البيان، 2/329.
(10) الطر: غريب البخار، لأبي البكيرات الأدواري، 281/1، وترجمة للطبرسي 3/410، ومجمع البخاري للطبرسي 5/310، والفرود للهيثمي، 1/280، وجمع البخاري للطبرسي 4/256.
أما عن سبب ترجيح الزجاج أن يكون التقدير هو (كراهة) فهو راجع إلى أن البصريين يرون أن حذف المضاف أكثر من حذف (لا) (1)، ولهذا مال الزجاج إلى مذهبه البصري.

وعلى أي تقدير لا يوجد ما يمنع جواز مذهب الفراء، خاصة مع وجود عدد من النحاة الذين أجازوا ذلك كما مر.

(1) الظر: كشف المشكلات للباقوفي، 162.
المسألة السابعة عشرة: مجيء (لا) زائدة

أناك الزجاج مذهب الفراء الذي جوز أن تكون (لا) زائدة في قوله تعالى: (وما يعبرهم إنا إحداً حاضراً لا يؤمنون) (1)، فقال: (وزعم مسيبيوه عن الخليل أن مثناها لعلها إذا جاءت لا يؤمنون، وهي قراءة أهل المدينة.

وقال الخليل: إنك كقولهم إيت السوق أنك تشترى شيئًا، أي لملك، وقد قال بعضهم إنها (أن) التي على أصل الباب، وجعل (لا) لغوا قال: ومعنى وما يشتركون إنها إذا جاءت يؤمنون، كما قال عز وجل: (ومروا عليه قريثة أطلقتها آدمًا وليه ليزوجون) (1). والقول الأول أقوى وأجود في العربية والكسر أحسنها وأجودها، والذي ذكر أن (لا) لغوا غالب لأن ما كان لغوا لا يكون غير لغو، من قرأ: إنها إذا جاءت بكسر إن- (1) فالإجماع أن (لا) غير لغو، فليس يجوز أن يكون معنى لفظة مرة اللقي ومرة الإيجاب. وقد أجمعوا أن معنى أن ها هنا إذا فتحت معنى ألف، والإجماع أولى بالابتداع. وقد بينت الحجة في رفع، ما قاله من زعم أن (لا) لغو. (1)

والواقع أن كلام الزجاج لا تستطيع أن تحكم عليه إلا إذا عرفنا رأي الفراء في هذه الآية: يقول الفراء: (فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزلوا وحلعوا ليؤمنن، فقال المؤمنون: يا رسول الله سل ربك ينزلها عليهم حتى يؤمنوا)

(1) الأعام، 109.
(2) الألبان، 95.
(3) قراءة كسر (إن) وروت عن ابن كثير، وأبي عمر، وعاصم، والأعمش، والحسن. أنظر: إعراب القرآن للمحاسن 1/582، والبيتاني للقرآن 4/352، والبحر 2/202، 2/261، وإتقان قراءة القرآن، 1/272/2.
(4) معاني القرآن وإعرابه 2/278과 2/28.
فأتّل الله تبارك وتعالى: قل للذين آمنوا: (وما يشعرونكم أنهم يؤمّلون) ونحن
مكسورة الألف (إذا جاءَت) مستأنفة، وجعل قوله: (وما يشعرونكم) كلاما
مكتفياً (1)، وهي في قراءة عبد الله: (وما يشعرونكم أنهم إذا جاءَت) لا يؤمّلون
ولا في هذا الموضع صلة، كقوله: (وحرم على قريّة أهل كناها أنهم لا
يرجعون) المعنى: حرام عليهم أن يرجعوا. ومثله: (ما يشعرونكم أنهم لا
يشعرون) معناه: أن تسجد. وهي في قراءة أبي: (لله) إذا جاءت لا يؤمّلون
(2)، وللعربي في (العل) لغة بأن يقولوا: ما أدرى أنك صاحبها، يريدون: لعلك
صاحبها، ويقولون: ما أدرى لو أنك صاحبها، وهي وجه جيد أن تجعل (آن)
في موضع (عل). (3)

ويلاحظ على كلام الزجاج ما يلي:

أولاً: أن فتح الهمزة في (ألّاه) هي قراءة حفص، فلا يجوز مخالفتها أو
ترجيح قراءة أخرى عليها، وهذه جرأة من الزجاج على كتاب الله - عز
وجل.

ثانيًا: لا بد من اللجوء إلى التأويل النحوي لكي يستفيق المعنى، إذ من دونه

(1) الأعصار: 110.
(2) هي قراءة مشهورة وردت عن ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وخلفاء، والحسن، ومحمد. التّفسير: إعراب القرآن
(3) الأعراف: 12.
(4) الظهر: الكشاف: 2/4/1.
(5) مفاتيح القرآن: 3/35/1.
يكون عذراً للكافرين بعدم إيمانهم، ويؤكد هذا قول الخليل نفسه إذ سألته سيبويه عن قراءة الفتح، فقال: (ما منع أن تكون كقولك: ما يدرك أنه لا يفعل؟ فقال لا يحسن ذلك في هذا الموضوع، إنما قال: وما يشعركم، ثم انكبأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو فتح فقال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، لكان عذراً لهم). (1)

لهذا رأى القراء أن القول بزيادة (لا) هو الوجه الأسب لاستقامة المعنى، علمًا بأن هذا التوجيه ذكره الهرولي (1)، والباقولي (3)، وأبو البقاء (4)، وأبو حيان (6)، وابن هشام (1).

ثالثاً: وأما قوله: (والذي ذكر أن (لا) لغو غالط، لأن ما كان لغوًا لا يكون غير لغو، فإننا له كلامه في قوله تعالى (الله يعلم النعمة أن يصورون لعلى شيء من قيصر الله) (7). المعنى: فعل الله بكم ذلك كما فعل من آمن من أهل الكتاب لأن يعلموا، وقال: (و (لا) مؤكدة... أي يبعذ أهل الكتاب أنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله). (8)

رابعًا: القراء لا يقول بزيادة (لا) مطلقاً، بل يشترط لزيادتها أن يكون في أول...

(1) الكتب/3. 122/3.
(2) الأزهري، 152.
(3) النظر: كشف المشكلات، 435، 432، 477، 478، 482.
(4) النظر: الباقولي، 126/2.
(5) النظر: الهرولي، 203/4 وما بعدها.
(6) النظر: المغني، 480/1 وما بعدها.
(7) سورة الحديد، آية 29.
(8) معاي القرآن وإعرابه، 131/5.
الكلام نفي غير مصرح به، أو في آخره نفي (1)، كما في قوله تعالى: 

"إِنِّي أَلْقَيْتُهُ مِنْ خَلْقِيۡ وَرَبِّيۡ وَلَا إِلَهَ إِلَّا عَمَّا أَلْقَيْتُهُ مِنْ خَلْقِيۡ فَمَنْ أَفْلَحَ فَلَهُ جَنَّاتٌ فَيُلْقَىۡ عَلَيۡهِمَا مَثَلًا مَثَلُهُمَا نَفْسَكَ وَمَا يُشَهَّرَكَمُ".

(1) انظر: معاي الفقه للفقراء، 137/3، 138.
المسألة الثامنة عشرة: الجمع بين (يا) و (أل)

نسب الزجاج إلى الفقراء جوز دخل (يا) على (اللهم)، وذلك في رده على الفقراء حول أصل كلمة (اللهم)، مشنعا عليه بكلام عنيف، دون أن يذكر اسمه أو يکنی عنه حيث قال: (قوله تعالى: "قل اللهم ملأ الح:Iئ الشماء، وملأ السماوات، وملأ الأرض وملأ كل شيء حيين" (1)، فاما إعراب (اللهم) فضم السهاء وفتح الميم، مما لا خلاف في اللفظ بين النحوين، فأما العلة فقد اختلف فيها النحوين، فقال بعضهم: معنى الكلام: يا أللهم أب خير، وهذا إقامة عظيم، لأن كل ما كان من هذا الهمز الذي طرح فأكثر الكلام الإثيان به، يقول: وبل أم، وويل أم، والأكثر إثبات الهمز، ولو كان كما يقول لجائز أو اسم، والله أعلم، وكان يجب أن تلزم بهاء النداء، لأن العرب تقول: يا أللهم أغفر لنا، ولم يقل أحد من العرب إلا الله، ولم يقل أحد يا الله، قال عز وجل: (ولقد قال الله، ولا أتمنى إلا أن أصمم مصامع) (1) وقال: (قل اللهم حماه في السماوات، واالارض) (2). وذا القول يبطل من جهات: أحيانا أن (يا) ليست في الكلام، وأخرى أن هذا المحدود لم يتكلم به على أصله كما تكلم بمثله، وأنه لا يقدم أمام الدعاء هذا الذي ذكره، وزعم أن الضمة التي في اللاء ضمة الهزة التي كانت في أم، وهذا محل أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد، وأن يجعل في الله ضمة (أم)، هذا إحدى في اسم الله عز وجل، وزعم أن قولنا هم مثل ذلك أن أصلها: هل أم وإيما هي: أم، والهاء للتنبيه، وقال المحتجز

(1) سورة آل عمران، آية 26
(2) سورة الأفلاخ، آية 32
(3) سورة الزمر، آية 42
 بهذا القول: إن (يا) قد يقال مع: (اللهم)، فقيل: يا اللهم، ولا يروى أحد عن العرب هذا غيره - زعم أن بعضهم أنشده:

وما علينا سبحة يا اللهم ما

اردنا علينا شيخنا مسلماً (1)

وليس يعارض الإجماع، وما أنتي به كتاب الله تعالى ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل أنشدني بعضهم، وليس ذلك البعض بمعروف ولا بمسمي (1) وفي معاني القرآن قال الفراء: ( اللهم) كلمة تنصبها العرب. وقد قُدّم قائل بعض النحويين: إنما نصبها إذ زيدت فيها الميم؛ لأنها لا تنادي بية، كما تقول: يا زيد، ويا عبد الله فجعلت الميم فيها خلفاً من يا. وقد أنشدنا بعضهم:

وما علينا سبحة يا اللهم ما

اردنا علينا شيخنا مسلماً (2)

يبدو واضحًا من النص السابق للزجاج مدى تصبه ضد الفراء، وذلك لما يلي:

أولاً: لم يكن ردًا على الفراء إلا تصبيًا لمذهب البصري الذي لا يجوز دخول (يا) على (اللهم)، لحدم جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه - على رأي (2)

(1) الرجز بلا نسبة في كتاب اللامات، 90، وأسرار العربية، 234، والإصلاح 4/2، وصفي الباني 2016، وسماه العربية 13/47 رأيه. ومعه المواضيع 157/2، وعلم اللغة العربية 496/2.
(2) معاني القرآن وزهاءه 9/2، 394/1.
(3) معاني القرآن 4/1، 204/20.
البصريين في أصل (اللهُمَّ) وهو في الأصل رأي الخليل وسبيله. وقد صرح الزجاج بذلك.

وقد نقل الأنباري في (الإنسان) أن الكوفيون لم يجوزوا دخول (يا) على (اللهُمَّ) مما جعله يعدها من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

ويقال لابن دخول (يا) على (اللهُمَّ) أجازه الكوفيون، لعدم وجود نص صريح من الكوفيين يؤيد هذه النسبة، سوى ما نسبه إليهم النحاة وعلى رأسهم الأنباري.

وقد ثبت أن الأنباري لم يكن منصفًا في نسبة كثر من الآراء إلى الكوفيين.

ثالثًا: أما قوله بأن الفراء ينبغي رأيه على بيت لم يعرف قائله فلنسألهم بيه أيضًا؛ لأن البيت الذي رواه الفراء في معانيه رواه أبو زيد فسي (الشواهد)، أيضًا، غير مسابع إلى قائل بعينه (٢)، ولكن هذا لا يعني عدم جواز الاحتجاج به عند النحاة، ففي كتاب سبيويه نجد كثيرًا من الشواهد الشعريه، مجهولة القائل حيث إنه لم يعن بنسبة الشعر المذكور إلى قاليه في كثير من الشواهد، ولم يتخذ أحد من النحاة إغفاله للنصة سببًا للطعن عليه.

ويعلل د. محمد سعد السيد السبب في عدم نسبة الأبيات إلى قائلها.

(وقد يقال: إن الفراء يجهل قائله هذه الأبيات غير المنسوبة بمعانيه، والبيت مجهول النسبة لا يحتاج به على الراجح، أقول: يصح هذا القول فيما قد يكون قائله ممن يحتاج به أو من غيرهم، ولكن الفراء عاش جل حياته في عصر...
الاحتجاج (144 : 207) بل أذهب إلى أبعد من ذلك، وهو أنـه من غير المعقول أن يجهل بيـتاً يشاعر معاصر له، إنما يقع الجهل بنسبة البيت إذا طال الأمد بين راويه وقائله، خاصة إذا علمنا أن الكوفيـن -كما يقول ابن جني علامون بأشعار العرب مطلعون عليها، ومن ثم فالبيـت مجهول النسبة لـدى الفراء - إن صح ذلك - فهو يحتج به، والله تعالى أعلم. (1)

ويناء على هذا فلا يصح ما ذكره السيد من عدم جواز الاحتجاج ببيـت مجهول النسبة إلى قائل بعينه. (2)

(1) الدرس اللغوي في كتاب معاني القرآن، محمد سعيد السيد، 167.
(2) النظر : الإفراط، 54.
المسألة التاسعة عشرة: الممنوع من الصرف

(1) منع صيغة منتهى الجموع من الصرف

صيغة منتهى الجموع عند القراءة قياسية في منعها من الصرف، فكلمة (مواظب) من قوله تعالى: "من أخذ مرهقة الله هي مواظبس هامدة" (1)، قد منعت من الصرف، لأنها جمع كانت فيه ألف قبل حرقاء وبعدها حرقة: فلهذا لم تصرف حيث يقول: (نصبت المواظب) لأن كل جمع كانت فيه ألف قبلها حرقة وبعدها حرقة فهو لا يجز، مثل صوامع، ومساجد، ومسائل، ومحاريب. وهذه الألف بعد الألف لا يعتد بها، لأنها قد تدخل فيما ليست هي منه، وتخرج ما هي منه، فلم يعتدوا بها، إذا لم تثبت كما ثبت غيرها. وإنما منعهم من إجراء أنهم مثل لم يأت عليه شيء من الأسماء المفردة، وأنه غاية للجماع، إذا انتهى الجماع إليه فإن يجيء ألا يجمع، فذلك أيضًا منعه من الانصرف، ألا ترى أنك لا تقول: دهشم، ولا دهانات ولا مساجد.

وربما اضطر إليه الشاعر فجمعه، وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشعر.

قال الشاعر:

فهذا من المرفوع إلا في الشعر. (2)

ولكن الزجاج ذكر أن القراء قال إن السبب في منع (مواظب) من
الصرف أنه جمع، وإنها لا تجمع، ثم راح يوضح سبب منع كلمة (مواظب) من
الصرف، وإن القراء لم يفهم ما قدصه الخليل الذي أخذ الكلام منه، وفي ذلك

(1) سورة التوبة، آية 29.
(2) الريح من المرفوع للأخير في الخصائص 43، والسلاج (حدثـين)، وهو بلا نسبة في الحفاظات 115/1.
(3) معاني القرآن، 48/1.
يقول: (وزعم بعض النحويين أن (مواطن) لم ينصرف هاهنا لأنه جمع، وأنها لا تجمع. قال أبو إسحاق: وإنما لم تجمع لأنها لا تدخل عليها الألف والتاء، لا تقول مواطنات، ولا حدادات إلا في شعر، وإنما سمع قول الخليل أنه جمع لا يكون على مثال الواحد، وتأويله عند الخليل على التكسير أقواله، فقد قالت أفوايل، لم يتهيأ لك أن تكسر أفوايل، ولكن قد تقول أفوايلات، قال الشاعر:

فهنّ يعلّكن حدائاتها (1)

وإنما لم ينصرف (مواطن) عند الخليل، لأنه جمع، وأنه ليس على مثال الواحد، ومعنى ليس على مثال الواحد، أي ليس في ألفاظ الواحد ما جاء على لفظه، وأنه لا يجمع كم يجمع الواحد جمع تكسير). (2)

والملاحظ أن الزجاج علال عدم جوائز صرف (مواطن)؛ لأنها لا تدخل عليها الألف والتاء وهو رأي ليس هناك في عبارة القراء معايخه، بل الصحيح أنه رأي القراء أيضًا، وهو الواضح من كلامه، إذ يقول: (ألا ترى أنك لا تقول: دراهمات، ولا دنانيرات، ولا مساجدات). (3)

وهذا معناه أن القراء لا يجمع مثل هذه الأمثلة لعدم جوائز دخول الألف والتاء عليها. بل إننا لم نجد اختلافًا بين رأي القراء، وما نقله الزجاج عن الخليل، الذي ادعى أن القراء لم يفهم ما كان يقصده الخليل، والذي أراه أن

(1) اقرأ: الكتب 3277 وما بعدها.
(2) نقل الزجاج هذا النص فقط بِهِنَّ يعلّكن حدائاتها. خلاً لما قله ابن جني في المصادر، والبغدادي في الخزاعة 1/210.
(3) معاي الفروان وإبراهيم، 439/641، 442.
(4) معاي الفروان، 1/428.
كلام الزجاج الذي نقله عن الخليل لا يختلف عن كلام القراء البشرين. بل إن الزجاج نفسه نقل هذا التحليل في: ما يصرف وما لا يصرف، حيث قال:
(وإذا منعوه من صرف هذا المثال: أنه جميع، وأنه على مثال ليس يكون في الواحد، ليس في الأسماء التي هي لواحد مثل شيء مما ذكرنا). (1)
على أننا نستغرب مثل هذا التحامل من الزجاج على القراء، وقد ثبت أن كلام القراء لا يختلف عما ذهب عليه الخليل، فضلاً عن الزجاج نفسه.
والحق أنهما متفقان على أن دخول الألف والفاء في مثل (مواطنة)، ومسلمة، إنها يكون في ضرورة الشعر.
والواقع أن الزجاج لم يذكر اسم القراء صراحة، ولم يكن عنه، وهذـا ليس بمستغرب لأنه جرت عادة الزجاج ألا يذكر اسم القراء صراحة، إلا في بعض المواضع.

(1) ما يصرف وما لا يصرف، 124.
(2) منع (سبأ) من الصرف

يرى الفراء أن العلم قد يمنع من الصرف إذا كان مجهولا، كما في قوله تعالى (سبأ)، ويجوز أن يكون السبب في منعه من الصرف أن يكون اسمه للقيثاء، أو اسمًا لما حوله حيث قال (قوله تعالى (وَيَوَّلُكَ مِنْ سَبأ يَنَبَأُ يَهِيَبٍ)).

(1) القراءة على إجراء (سبأ)، لأنه - فيما ذكروا - رجل، وكذلك فأمله إن كان اسمًا لجبل. ولم يجره أبو عمرو بن العلاء. وزعم الرواسي أنه سأل أبا عمرو عنه، فقال: لست أدرى ما هو؟ وقد ذهب مذهبًا إذ لم يدر ما هو؟ لأن العرب إذا سميت بالاسم المجهول تركوا إجراه، كما قال الأعشى:

وَتَذْفَنُّ مِنْهَا الصَّلَايَاتُ وَإِنْ يَسْـئُ؟

فكان جهل الككب، وسمعت بل السفاح السلولي يقول: هذا أبو صعور قد جاء، فلم يجره، لأنه ليس من عادتهم في التسمية. قال الفراء: الصعور غريب والصبع.

وقال الشاعر في إجراه:

الوارِدُونَ وَتِمَّ فِي ذَرَا سُبَا
قد عَضَ في عِنْهَا جَلَدُ الجُوَّامِسِ

(1) سورة النمل، آية 72.

(2) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه 164، والكتاب 94/4، وعهد اللغة 175، وحجة البديع 156، ولسان العرب 456 وزيب، 1997، 1998، 1999.

(3) اتفرج أن هذا الرجل أخذ فصاح الأعراب وقد رجعت إلى كثير من كتب اللغة فلم أعثر على أعراب هذا الاسم، إلا أن هناك رجلا يسمى: أبو السفاح الذي، له ذكر في كتاب الجهم وإصلاح المطل من السبب، وراجع كتاب الأعراب الرواة لعبد الحليم السباعي، ومصادر اللغة له أيضًا، وتاريخ النزاع العربي لمريكين الأغاث الثاني ممن الجزء الأول المقدم إلى صفحة 83 منده ذكر للأعراب الرواة.

(4) البيت من السبيط الحربي في ديوانه 136، والإماني الشعري 237/2، ولسان (وفيع)، والطائفة 377/7، والطائفة 377/7، والطائفة 377/7، والطائفة 377/7، والطائفة 377/7.
ولو جعلته اسمًا للقبيلة إن كان رجلاً، أو جعلته اسمًا لما حوله إن كان جبلاً لم تجره أيضاً.

وقد ذكر الزجاج رأي الفراء دونما تصريح باسمه حيث قال: (قوله تعالى: وَجَعَلَهُ مِنْ سِبْيَاءٍ بَيْنَيْهِ وَعَزُّوْبِهِ يَصْرِفُ الْصَّرْفَ فِي الْثَّوْبِ وَمَنْ يَعْفِرُ

سِبْيَاءً وَحَذْفَ الْثَّوْبِ، فَأَمَّا مَنْ لَا يَصْرِفُ فِي جَعْلِهِ اسْمَ مَدِينَةٍ وَأَمَّا مَنْ يَصْرِفُ فَذَكَرُ قَوْمَ مِنْ النَّحِيوِينَ أَنَّهُ اسْمُ رَجُلٌ وَحْدٍ وَذَكَرُ أَخْرَى أَنَّ الْإِسْمَ إِذَا لَمْ يُذْرِدَ ما هُوَ لَمْ يَصْرِفَ) (2).

ويلاحظ على كلام الفراء ما يلي:

أولاً: الرواية التي ذكرها عن الرؤاسي فيها كثير من التحتمال على أبي عمرو ؛ إذ لا يعقل أن يجهل أبو عمرو كلمة مثل (سبأ) وقد ورد ذكرها في القرآن لأكثر من مرة، وأبو عمرو بن العلاء عامة أهل العراق كما ذكر ذلك السجستاني (3)، كما أن (سبأ) مما لا يخفى على أحد فضلاً عن أبي عمرو، فقد نقل أبو حاتم السجستاني عن أبي عمرو أنه لم يصرف (سبأ)، وأنشد بيبتا نقله أبو عمرو عن الجعدي، قال فيه:

من سبياء الحاضرين مأرب إذ يبنون من دون سبيله العريما (4).

---

(1) معنا القرآن، 2، 289/7، 290.
(2) معنا القرآن وإعرابه، 114/4.
(3) أقرأ: الحق والمؤولث، 200.
(4) البيت من المسرح، وهو للناحية الجدعي في ديوانه 149، والذكر والمؤثر للسجستاني، 750، وجميلة اللغة، 730/731/737 وصرف أبيات سموه في 241، ورسائل العرب 1671، والأنششت في ديوانه 754، والإلهام الجدعي أو لأم بلى خزانة الأدب 149، وألشتي في مجمع ما استعمل 765، وما نسبه في الكتب 246، والاحتقاق 489، وما يصرف وما لا يصرف 49، ورسائل العرب 184/179. انظر: المعجم المفصل، 829.
فقد مأرب مشهور عند العرب، وهو مما لا يخفى على أبي عمرو. والصحيح أن أبي عمرو ممنع (سبأ) من الصرف لاجتماع عالين فيها وهما: التأنيث والعلمية.

وهذا ما ذهب إليه أبو حاتم السجستاني حيث قال: (وربما تركوا الصرف وتورهموه اسمًا مؤتنًا، إما اسم أرض أو أمة أو قبيلة، أو شيء مؤنث فجعلوه مؤنثًا).

ثانيًا: أما البيت الذي ذكره الفراء عن الأعشى، فلا دليل فيه على جهل الأعشى لكلمة (كبكب)، فكيف يكون اسم جبل معرف عند العرب، قاله ابن دريش في جمهرة اللغة (1)، وفي القاموس المحيط قال الفيروزابادي: (الّبكتب بالكسر أو يفتح: جبل نعرافات، خلف ظهر الإمام إذا وقف) (2)، ومعنى هذا شهرة هذا الجبل عند العرب، وهذا ليس مما يجهل كما زعم الفراء.

لذا فالآكرب إلى الواقع أن نقول: إن الأعشى ترك صرف (كبكب)، لأنه اسم جبل وهو مؤنث، فامتع فيها علتان، وبدل على ذلك قول أبي حاتم: كبكب: مؤنثة، اسم جبل، غير مصنوف وبدل على التأنيث ترك الصرف (3).

وأذكر عليه أيضًا قول مكي بن أبي طالب: (قوله (من سبأ) من صرفه)

(1) الجهرة اللغة، (كبكب).
(2) القاموس المحيط، (كبكب).
(3) الذيك والؤوث، 183.
(4) الذيك والؤوث، 183. 183.
جعله اسمًا لأب أو لحي ومن لم يصرفه جعله اسمًا للفتيلة أو للمدينة، أو لامرأة
فلم يصرف للتعريف والتأثيث)١.

والجدير بالذكر أن هذا الوجه اختاره الفراء أيضًا، وهو مـا أكـده د.
المختار أحمد عندما ناقش مصطلح الإجراء، حيث يقول عن سبب معنى كلمة
(سـبًا) عند الفراء: (فترة تأويله لكلمة الواحدة إذا صرفت أو منعت، وهذا
صواب لأن من صرفها جعلها اسم رجل أو جبل، فلا يمنع من الصـرف إلا
لعـلة أخرى)٢.}

١ مشكل إعراب القرآن، ٥٣٢/٢.
٢ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للقراء، ٢٣٤.
خاتمة الفصل الثاني

الجملة النهائية ومكملاتها

في هذا الفصل المسائل التي تعقب فيها الزواج الفراء، وقد بلغت تسعة عشر تعقبًا، اختفت الأسباب التي جعلته يتعقب الفراء، وهي كما يلي:

أولاً: تعقيبات بسبب الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهي تسعة مسائل:
- الثانية ص 76، والأولى من الثالثة ص 80، والثانية من الخامسة ص 93،
- والسادسة ص 97، والثامنة ص 101، والثانية عشرة ص 116، والثالثة عشرة ص 119، والسادسة عشرة ص 128، والثامنة عشرة ص 135.

ثانياً: تعقيبات تحمل فيها الزواج على الفراء، لأن كثيرًا من النحاة وافقوا الفراء على رأيه وهي ثمانية مسائل:
- الأولى ص 77، والثانية من الثالثة ص 83، والرابعة ص 85، والرابعة عشرة ص 132، والخامسة عشرة ص 136، في حين ظهر تحامله ضد الفراء جليًا في المسألة الأولى من الخامسة، لأن الرأي الذي ذكره الفراء وجيء؟ فالنحاة فاليث عند مسألة دون كره، لأن في أبيت شيء من معنى الفنف ص 90، والمسألة السابعة عشرة لأن القول بزيادة (لا) يجعل الكفار معنورين، وهو قول الخليل أيضاً. على أن الفراء لا يقول بزيادة (لا) مطلقًا ص 131، والعشيرة، لأن النحاة لم يتفقوا على تحديد عطف (يعلمون) ص 111، والأولى من التاسعة عشرة ص 139.

ثالثًا: تعقيبات وافق فيها الزواج الفراء، وهي مسألة واحدة: المسألة
ص 101.
رابعة: تعقبات كان الزجاج فيها محققًا، وهي ثلاث مسائل: التاسعة، لأن النحاة متزكرون على أن المضاف إليه إذا وقع بعد (قبل وبعد) ولم يذكر بل نوى في المعنى فإنه يبنى على الضم ص-101، والحادية عشرة لأن الفراء ناقض نفسه في قوله: بزيادة الواو. على أنه اشترط موضعين لزيادتها، لكنه لم يلزمن بهما ص-113، والثانية من التاسعة عشرة لأنه نسب إلى أبي عمرو بـ

العلاء الجهل بكلمة (سبأ)، وهذا ليس صحيحًا ص-142.

ويبين جليًا من هذا الفصل أن تحمل الزجاج واضح على الفراء.
الفصل الثالث
الخلف في بعض الصيغ الصرفية وال نحوية
وبعض الأعراب
المسألة الأولى: فتح لام الأمر

ذهب الفراء إلى أن لام الأمر فتحها بعض العرب عند الاستثناء حيث قال: "وكل لام الأمر إذا استؤنت ولم يكن قبلها (واو) و(فاء) ولا (ثم) كسرت، فإنها كان معها شيء من هذه الحروف سكتت. وقد تكسر مع الواو على الأصل. وإنما تخفيفها مع الواو تخفيفهم، وهو قال ذلك، وهي قالت ذلك. وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنت، فقولون: لين زَيْتُه، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبت تيم لام كي إذا قلوا: جئت لأخذ حقي".

أما الزجاج فقد منع فتح لام الأمر، قال ذلك، وهو يرد على الفراء صراحة؛ لأن الروايات الصحيحة تدل على كسر لام الأمر حيث قال: "قوله عز وجل: (فَهُمْ يَكْبِرُونَ) (وَلَا يَخْلُدُونَ) (وَلَا يَعَظُّونَ) (وَلَا يُخَفِّفُونَ) فالتفسير على سكون اللام، وليأخذوا، و(وليأخذوا) هو الأصل بالكسر، إلا أن الكسر استثني في يحذف استفاقيا. وحكي الفراء أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قوله: (ليجسي، فقالوا (النجلس) ففتحوا، وهذا خطأ، لا يجوز فتح لام الأمر لئلا تشبه لام التوكيد. وقد حكي بعض البصريين فتح لام الجزء نحو قوله: المال زيد، تقول: المال زيد وهذه الحكاية في الشذوذ كالأولى، لأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الجزء، ولم الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدماء الذين هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين رووا هذا الشذوذ عننا صادقوه في الرواية إلا أن الذي سمع منهم مخطئ)".

(1) معاني القرآن، 285/1
(2) سورة النساء، آية 102
(3) معاني القرآن وإعرابه، 2/47، 98.
واجه أن الزجاج يرفض فتح لام الأمر جملة وتفصيلاً، ويرفض كونها لغة وردت عن بعض العرب، بل إنه يذهب إلى تخطئة الرواة الذين رواوا فتح لام الأمر، وفي هذا إشارة إلى رد كثير من الروايات التي تختلف منهج النحاة حتى وإن كانت صحيحة ورواتها ثقة.

وأرى أن رد الزجاج هذا يدل على تقصب شديد ضد الفراء، وتحمل عليه لا مبرر له، يدل عليه أن كثيرًا من النحاة قيلوا فتح لام الأمر على أنها لغة لبعض العرب، ومن هؤلاء الأخفش (1)، والأريلي (2)، والرضي (3)، وابن هشام (4)، والسيوطي (5)، فنقل هؤلاء النحاة فتح لام الأمر يعطينا نوعًا من الأطمتنان بصحتها.

كما لا يخفى علينا أن الزجاج كان مضطرًا في رد جودة هذه اللغة، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أن النحاة القدماء لم يروا فتح لام الأمر، يأتى ويقرر صدق من روى فتح لام الأمر وهذا هو التناقض بعينه، وأرى أنه لم يكن يضير الزجاج بأن يقرأ بأن فتح لام الأمر لغة، غير أن المناخ الحقيقي هو أن الفراء من ذكر فتح لام الأمر، لذا فقبوله أمر صعب عند الزجاج.

---

(1) انظر: إعراب القرآن للحاسين 485/1.
(2) انظر: جواهر الأدب 79.
(3) انظر: شرح كافا ابن الحاجب 47/4.
(4) انظر: المغني 477/1.
(5) انظر: الهامش 443/2.
المسألة الثانية: تركيب (لمنا)

اعتبر الفراء أن (لمنا) في قوله تعالى: (وَأَنَّهُ لَا يَوْقَنُنَّهُمْ وَبَادِئًا), (1) عبارة عن (لمن ما), انقبلت النون فيها ميمة, فلما اجتمعت الثلاث ميمات حذفت واحدة منها, وأدغمت إحداهما في الثانية حيث قال: (وَأَمَامن-

شد (لمنا) فإنه -وَالله أَعْلَمُ - أراد: (لمن ما يَوْقَنُنُّهُمْ), فلما اجتمعت الثلاث ميمات حذفت واحدة فقيئت اللثتان, فادغمت في صاحبتها, كما قال الشاعر:

وإليه *لَمْ نَأْصَرَ الأَمْرْ وَجَهَّةٌ إِذَا هَوَّ أَعْيَا بِالْبَيْنِْ مَصَادَرِهِ. (2)

ثم يخفف كما قرأ بعض القراء (وَالْبَيْنِ يَمْطَكِمْ). (3). بحذف اللثاء (عند الياء), أنشدني الكسائي:

وأشنت البداية هنا فأصحوا! دلتي تباشرون بما أتينا. (4)

معنى (لدي) تباشرون, فحذف لاجتماع الياءات ومتنه:

كَانَ مِنَ أَخْرَىْهَا الْقَانِمُ مَخْرَمٌ نَجِي فَأَرْعَ عَالِمِهِ. (5)

أراد: إلى القائم فحذف اللام عند اللام, وأما من جعل (لمنا) بمزالة (إلا) فإنه وجه لا نعرفه, وقد قالت العرب: يا لها لم ما قمت عننا, فأما الاستثناء فلم يقولوه.

(1) سورة هود, آية 111.
(2) البيت من آخر الطويل, ولم أحدث إلى الله.
(3) سورة النحل, آية 40, واتصر القراءة في: الغيث/272.
(4) البيت من آخر الطويل, ولم أحدث إلى الله.
(5) البيت من آخر الرجوع, ولم يبين في الناس 271/27, وديوان الأدب 412, راجع المعمل المفصل في شواهد اللغة العربية 149/12.
في شعر، ولا غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب لَمَّا زيدًا. (1)

أما الزجاج فقد جعل (إن) المخففة نافية بمعنى (ما)، ولِلمشتدة في معنى (الا) الاستثنائية، ففي حين رفض أن تكون (بَلَّا) المشتدة مكونة من (اللَّمَّا) محتجاً بأن (بَلَّا) لا يجوز حذفها حيث قال: (وأَما التشديد في (بَلَّا) فزعم بعض النحويين أن معناه (لَمَّا) ثم أتقيلت اللحن مهما فاجتمع ثلاث ميمات حذفت إحداها -وهي الوسطى- فتبقت (بَلَّا) وهذا القول ليس بشيء لأن (بَلَّا) لا يجوز حذفها لأنها اسم على حرفين، ولكن التشديد فيه قبولان: أخدهما يروئى على المازني. زعم المازني أن أصلها (بَلَّا) ثم شهدت الميم، وهذا القول ليس بشيء أيضًا لأن الحروف نحو (زَبَّ) وما أشبها تخفف، ولسننا ننقل ما كان على حرفين فهذا منتقض. وقال بعضهم قولًا لا يجوز غيره وَاللَّهُ أَعْلَمُ - (بَلَّا) في معنى (الا)، كما نقول سألك لما فعلت كذا وكذا، وإلا فعلت كذا، ومنه: (إِنْ ضَلَّ مَا تَعْبِدَنِي) (بَلَّا) معناه (الا)، وتأويل اللَّام مع (إِنْ) الخفيفة إنما هو تؤول الجهد والتحقيق، إلا أنَّ إن إذا قلت: إن زيدًا لعالم، هي (ما)، ولكن اللَّام دخلت عليها، فلذا يشبه المنطقي المثير فتكون المشتدة بدخول اللَّام عليها بمعنى المخففة إذا دخلت عليها اللَّام. فعليه هذا جاءت (إن) الناصبة. ففائز أن تكون (إن) الناصبة من حيث دخلت عليها اللَّام كما دخلت على (إن) غير الناصبة دخلت عليها (بَلَّا)، ودخلت عليها (إِنْ)، فصار الكلام في تخليص التحقيق له منزلة ما نفي عنه غير المذكَّر بعده (بَلَّا)، ووجب له ما بعد (بَلَّا) فقول على هذا الحد: إن كله لَمَّا يحبني معناه (2).

(1) سورة الطارق، آية 4.
(2) سورة الفرقان، الآية 29/3.
يؤثر إلى معنى ما كلهم إلا يحبني، وكذلك يجوز: إن كلاًّ أمان يحيتي، برحمه
إن كلاًّ ألمأ يحبني، فدخلت (أَمَا) المحقة كما دخلت اللمحة المحقة، وصار تأويل
الجملة تأويل المنفي والمحقق. وحكى سيبويه وجميع البصريين أن (أَمَا)
تستعمل بمعنى (إِلَّا)، ويجوز إن كلاًّ ألمأ يحبني، معناه وأن كلاًّ يحبني
جمعاً; لأن معنى اللم الجمع، يقال لميت الشيء ألمه لما إذا جمعته. (1)

والملاحظ على كلام الزجاج ما يلي:

أولاً: اعتراضه على القراء بعدم جواز حذف (من) ليس في محله، لأن الشاهد
الذي أوردته القراء على حذف (من)، نوى سيبويه شاهداً على جواز حذفها
وجعلها مع (ما) كلمة واحدة حيث قال: (وإن شئت قلت: إن ممأ أفعال،
فتكون ما مع من بنزلة كلمة واحدة نحو رميماً. قال أبو حية المميري (2):

وإذا ألمأ تضرب الكبش ضرابةً على رأسه تلقى اللسان من الفم
والشاهد في هذا تركيب (من) مع (ما) الكافية، كما ركبت (ريما) وهذا يعني
جواز حذف (من).

ثانيًا: أما اختياره أن تكون (أَمَا) المشددة في معنى (إِلَّا) فقد رد رد القراء؛ لأنه
ليس بمورد قسم وتبوع في ذلك أبو علي، إذ قال: (وكذلك قراءة من شدد (أَمَا)
وتقل (إنّ) مشكلة، وهي قراءة حمزة وإبن عامر وهفرص عن عاصم، وذلك أن
(إنّ) إذا تقلت وإذا خفيت ونصبت، فهي فيمعنى القيلة، فكما لا يحسن: إنّ

(1) معان الغرامات وعلمها، 807-808, 81, 807-81.
(2) البیت من الطويل وهو لأبي حمزة المبوي في الكیوم 167, والأربیة 99 ولعین 311, ودائم ابن الشجيري
597/6, وزخرفة الأدب 216, 217, وهو بلا دارسة في المطبعة 174/4, وشرح شواهد الإيضاح
179/2, ومتم المواقع 328/3. انظر: المعم المفصل 937, 938.
(3) البیت من الطويل وهو لأبي حمزة المبوي في الكیوم 156/3.
زيادة إلا منطلق، فكذلك لا يحسن تثبيت (إن) وتثبيت (أما)، فأما جميء أما في قولهم: تندشنك الله لنا فعلت، وإلا فهل، فقال الخليل: الوجه: لنفعان، كما تقول: أقسمت عليك لنفعان، وأما دخل (لا) و (أما)، فإن المعنى طلب، فكانه أراد: ما أسد إلا فعل كذا، فلم يذكر حرف النفي في الفعل، وإن كان مراداً، كما كان مراداً في قولهم: (شراً هـ داً ناب) (1)، أي ما أهره إلا شيء وليس في الآية معنى نفي، ولا طلب (2).

ففي حين اعتراض أبو حيان على رأي الزجاج لأن التركيب ليس عرفاً صحيحاً حيث قال: (وإنما يبطل هذا الوجه؛ لأنه ليس موضع دخول (لا) لـ وقلت: إن زيدًا إلا ضريرته، لم تكن تركيبًا عرفاً (3).

ثالثاً: وافق القراء على رأيه كثير من النحاة كمكي (4)، والطروسي (5)، وأبي البقاء (6)، وغيرهم. وهذا يعني أن ما ذكره القراء له وجه جيد عند النحاة، والدليل على هذا قبول كثير منهم لرأيه.

وعلى هذا فإن الزجاج لم يكن محقا فيما ذكره بشأن القراء، لأنه ثبت أن رأي القراء قال به بعض النحاة، وأن ما ذهب إليه الزجاج ردّه كثير من النحاة.

(1) هو مثل يضرب في ظهور أمور الشهر والرمل، انظر: جميع الأمثال للمبدعي 172/247.
(2) الحجة 287/4.
(3) البحر 276/5.
(4) الظر: مشكل اعراب القرآن 275/1.
(5) الظر: البيان 74/6.
(6) الظر: البيان 549/1.
المسألة الثالثة: موضع لام القسم

مذهب القراء أن اللام في قوله تعالى: (ولقد تُنفِّذُ مَا نَفَّذَهُ), (1) إنما هي لام القسم، ويعلي أن مكانها في الأصل فـي آخر الكلام، ولكنها لما صارت في أول الكلام صارت كالقسم حيث يقول:
(وإما صيروا جواب الجزاء كجواب اليمين; لأن اللام التي دخلت في قوله: (ولقد تُنفِّذُ مَا نَفَّذَهُ), وفي قوله: (لَمَّا آتَيْتَهُمُ الْخَيْرَاتَ), (1) إنما هي لام اليمين، كان موضعها في آخر الكلام، فلما صارت في أوله صارت كاليمين، فلقيت بما يلقى به اليمين). (1)

وقد ذكر الزجاج رأي القراء هذا دون أن يصرح باسمه أو يكني عنه، حيث قال: (فَأَمَّا دخُول اللَّام فِي الْجِزَاء فِي غَيْر هَذَا الْمُوْضُعِ، وَفِي مُجْلِس هَذَا مَوْسِعٍ شَرْطٍ وَجُزَاء مِثْلُ قُولِهِ: (وُلَدْنَ وَلَقَّيْتُهُ إِلَيْهِ لَوْفُوكُنَا الْجِبَّانَ), (2) ونحوه: (وَلَدْنَ أَبْنِيَ الْجِبَّانَ أَوْحَى الْغَيْبَةِ يُضِلُّ آبَا ما تَضِلَّ وَقَبَّانٌ). (1)، فاللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة، لأنك إنما تحلف عن فعلك لا على فعل غيرك في قوله: (وَهَلَّنَ أَتْنِي لَا كَرُكُمْ), فزعم بعض النحّويين أن اللام لما دخلت في أول الكلام أشبِه القسم فأجبت بجوابه وهذا خطأً لأن جواب القسم ليس يشبه القسم، ولكن اللام الأولى دخلت إعلامًا أن الجملة

(1) سورة البقرة، آية 110
(2) سورة آل عمران، آية 81
(3) سورة الحشر، آية 12
(4) ماني القرآن، سورة الروم، آية 58
(5) سورة البقرة، آية 145
بكمالها معقودة للقسم؛ لأن الجزاء وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط في حظ، فذلك دخلت اللام. (1)

وكلام الزواج فيه تحامل واضح على الفراء؛ لأن الفراء لا ينكر أن هذه اللام للتوطئة، فضلاً عن أن الزواج قد وقع في كلامه أن اللام في الأصل أن تكون متاخرة عن مكانها حيث يقول: (وشرح ذلك أن اللام للليمين والتوكيد فقها أن تكون في أول الكلام قدمت لتجعل في حقها، وإن كان أصلها أن تكون في (الضريح) (1) كما أن لام (إن) حقها أن تكون في البتضاء، فلما لم يجز أن تلي (إن) جعلت في الخبر في مثل قولك: إن زيدا لقائم، ولا يجسوس (إن لزيدا قائم)، فإذا أمكن أن يكون ذلك في الاسم كان ذلك أوجب الكلام، تقول إن في ذلك لأية، فهذا قول). (2)

ولم يكتف بذلك بل نسب هذا الرأي إلى البصريين والكوفيين، فقـال:
(قال البصريين والكوفيين: اللام معناها التأخير، المعنى يدعو مـن لضراه أقرب من نفعه ولم يشبعوا الشرح، ولا قالوا من أين جاز أن تكون اللام في غير موضوعها). (3)

(1) ماني القرآن وعمرابه، 187، 188/1، 189/1.
(2) سورة الحج، آية 13
(3) ماني القرآن وعمرابه، 415/3.
(4) للصدر السابق.
 المسألة الرابعة : جمع رهان

فصر القراءة جماعة (فرهان) وقد قال: "وقوله: فَرْهَانٌ مَّقْبُوضًا على جمع الرهان، كما قال: "كملا مِّنْ نُّقِيرَةٍ"، لجمع الثمار (ثامرة). (فرهان) في قراءة جماعية هي جمع رهان، ورهان
جمع رهان.

وقد ذكر الزجاج رأي القراء، مصرفًا بأسمه دون أن يطلق عليه أو يخطئه حيث قال: (قرأ الناس (فرهان مَّقْبُوضًا)، و(فرهان مَّقْبُوضًا)، فأما رهان) فهي قراءة أبي عمر الوثيقة، وذكر فيه غير واحد أنها قرنت: (فرهان) ليفصل بين الرهان في الخيل، وبين جمع رهان في غيرها، ورهان ورهان أكثر في اللغة، قال القراءة (رهان) جميع رهان، وقال غيره: رهان ورهان، مثل سبفه سبف. وفعل وفعل قليل، إلا أنه صحيح قد جاءه، فأنا في الصفة فكثير، يقول: فرس ورد، وخيل ورد، ورجل ثبت، وقوم ثبت والقراءة على (رهان) أعجب إليّ لأنها مواقف للمصحف، وما واقف المصحف وصح معنا وقرأته به القراء فهو المختار ورهان جيد بالغ.

والواقع أن القراء لم يكن وحدة الذي ذهب إلى أن قراءة (فرهان) هي جمع الجمع، بل سبقة إلى ذلك أبو عبيدة؛ فقد ذكر في مجازه تعلقًا على قراءة

(1) سورة البقرة، آية 3، والقرآن الكريم وال nghm، والفسائل، النحو: 34/6/1، والشعر: 7/1، والبحر: 2/35، واعلام الفصل البسيط 167.
(2) سورة الأعراف، آية 141، وهي قراءة جمع، والفسائل، النحو: 34/6/1، والشعر: 7/1.
(3) سورة النحل، آية 188/1، والفسائل، النحو: 34/6/1.
(4) ماني القرآن الكريم، 3/276.
(كلوا من ثمره) بضم التاء والميم حيث قال فيه: (كلوا من ثمره) إذا أتمراً.
جميع ثمرة ومن قرأها: من ثمره، فضمها؛ فإنه يجعلها جميع ثمر.(1)
وسبقه في ذلك الأخفش أيضاً، إذ قال: (وقد تكون) جماعة
للرهاج كأنه جمع الجماعة، ورهان أمثل من هذا الاضطرار.(1)
وهذا يعني أن الفراء لم يكن منفرداً بهذا الرأي، بل سبقه إليه بعض
النحاة، ولكن يطرح في هذا المقام سؤال وهو: لماذا لم ينسب الزجاج هذا إلى
أبي عبيدة، والأخشى، ونسبه إلى الفراء فقط؟ والجواب: إن هذا الرأي شاذ لا
يعول عليه؛ لأن جمع الجمع غير مطرد في القياس عند سيبويه(3) والنحاة(1).
ولكن الفراء قام عليه قوله تعالى: (من ثمره) على القراءة المواردة بضم
الثاء والميم، وهذا ما جعل الزجاج ينسب إلى الفراء هذا الرأي دون أبي
عبيدة، والأخشى الذين سبقا الفراء. وفي هذا تجن على الفراء من الزجاج;
لأن هذا القياس قد قال به أبو عبيدة كما مرت، ولكن الزجاج تمد إخفاء هذه
النسبة إلى أبي عبيدة، والسبب في ذلك أن الفراء كوفي، وهو يريد أن يمسك
عليه ما يحتاج به على الكوفيين.
المسألة الخامسة: فعل بمعنى مفعول

ذكر الفراء أن وزن (فعيل) قد يأتي بمعنى اسم المفعول، وذلك في قراءة أبي الحورث الحنفي (ما هذا بشرى) (1)، وجعل التقدير: ما هذا بشرى. قال: (وحدثني دعامة بن رجاء التميمي -وكان عـرَـيًا- عن أبي الحورث الحنفي أنه قال: ما هذا بشرى) (2) أي: ما هذا بشرى (3).

أما الزجاج فقد ردَّ هذه القراءة التي ذكرها الفراء، دون أن يصرح باسمه أو يكني عنه حيث قال: (ما هذا بشرى). هذه القراءة المعروفة، وقد رويت: ما هذا بشرى، أي ما هذا بعد مشترى، وهذه القراءة ليست بشيء؛ لأن مثل (بشرى) يكتب في المصحف بالباء). (1)

واللاحظ على قراءة أبي الحورث: (ما هذا بشرى) التي ذكرها الفراء أنها رويت من قراء آخرين وهو ابن مسعود، وعبد الوارث، والحسن، وقد نص على هذه القراءة كثير من النحاة والمفسرين كابن جني (2)، والطوسي (3)، والزمخشري (4)، والهمداني (5)، وأبي حيان (6)، والسمين.

---
(1) سورة يوسف، آية 31.
(2) (8) مانى القرآن 2/447.
(3) مانى القرآن 3/108.
(4) مانى القرآن وعراء 3/242/1.
(5) الظاهر: البخاري 1276.
(6) الظاهر: البخاري 3217/2.
(7) الظاهر: البخاري 593/60.
(8) الظاهر: البخاري 418/7.
الحلبي (1)، وغيرهم. وقد ذكر هؤلاء رأي القراء في هذه القراءة. إلا أن كثيراً من النحاة عن هذه القراءة شاذة ولا يجوز القراءة بها كالنحاس (1)، وابن خالويه (3)، والطبري (1)، والطوسي (6).

ووجه ضعف هذه القراءة هو أنها مخالفه لرسم المصحف، وهذا مما جعلها شاذة، وهذا ما ذهب إليه الزجاج، قراءة أبي الحسبري (يشير) تخلاف رسم المصحف، والنحاة جعلوا القراءة التي تخالف رسم المصحف شاذة كما صرح بذلك السيدي (1)، وعلى هذا فالزجاج تعالل مع هذه القراءات بحسب ما يوافق منهجه مع القراءات بشكل عام.

(1) انظر: الديلمي، شديد، 1894/4.
(2) انظر: إبراهيم القرانicer، 643/7.
(3) انظر: المعمور في شواع القرآن، 98.
(4) انظر: السير الطبري، 207/7.
(5) انظر: البينات، 372/7.
(6) انظر فصول ذلك في: في أصول النحو، مهيد الدين، 229، 220.
المسألة السادسة: وزن (أشياء)

على القراء منع صرف (أشياء) في قوله تعالى: "لا تعلموا من أشياء إن تتقبلن تسوها" (١)، على أنها جمع ل- (شيء)، والأصل فيها شبيه، ولكن لما أكثر الكلام به خففوًا (شيًّنا) إلى (شيء) ثم جمعوا (شيئًا) بعد تخفيفه، وأصله (أشياء). بعمري، ينفه، ينفه ألف بعد ياء بزة ألفها. فاجتمعت همزتان هما: لام الكلمة والتي تثنيث، واللف تثبيتش همزة، والجمع تقليل، خففوا الكلمة بأن قلوا الهزوة الأولى ياء لانكسار ما قبلها، فيجتمع ياءان أولاهما مكسورة، خففوا الياء التي هي عين الكلمة تخفيفاً، فصارت أشياء، ووزنها بعد الحذف أفعالاً، فمنع الصرف فيها لأجل ألف التثنيث حيث قال: (أشياء في موضوع). خذف لاتجرى، وقد قال فيها بعض النحويين: إنما كثرت في الكلمة وهى (أفعال) فتأتى ذلك فعلاء قلم تصرف، كما لم تصرف حمراء، وجمعها أشيَّاء، كما قيل: كما جمعوا عذاراء عذارى، وصراء صمرارى، وأشياء، كما قيل: حمراوات. ولو كانت على التهتم لكان أملك الوجيه بـَّا أن تجرى؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خف كما كثرت التسبيحة، وكيزد فأجروه، وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء. ولكننا نرى أن (أشياء) جمعت على ألفاء، كما جمع جميع لـَّين وألبابه، خذف من وسط (أشياء) همزه، كان ينبغي لها أن تكون (أشياءًا) خففت الهمزة لكثرتها، وقد قالت العرب: هذا من أبناء تجري، فلو منعت أشياء الجري لجمعهم إياها أشياء لم أجر أسماء ولا أبناء، لأنهم جمعتنا أسماء وأبناء (أبناء). (٢)

(١) سورة المائد، آية ١٠١.
(٢) سورة التوبة، آية ٢٧١.
وقد نقل الزجاج أجلا بارئه التي قالت في وزن (أشياء)، وخطاها بما فيها رأي القراءة الذي صرح به باسمه قائلًا: (أشياء في موضع جر إلا أن) فتحت لأديها لا تنصرف. وقال الكسائي أشبه أثربا آخر، حمراء، ووزنها عندده أفعال وكان استعمالهم فلم تصرف. وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيون على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وأزموه ألا يصرف أشياء وأسماء. وقال الأخفش: سعيد بن مسعدة- والقراء: أصلها أشياء كما تقول هين وأووثن، إلا أنه كان الأصل أشياء على وزن أشياء، فاجمعت همزة بينهما أَلْف، فضحنت اللهمة الأولى، وهذا غلط أيضاً: لأن شيئاً فعل، فخلق لا يجمع على أفعال، أما هين، فأصله أهين، فجمع على أفعال، كما يجمع فعل على أفعال، مثل نصيب ونصب، وقال الخليل: (أشياء اسم للجميع كأن أصله فعل): أشياء، فاستثقلت اللهمة الأولى إلى أول الكلمة فجعلت لفعل، كما قالوا أتروق فترقوا أتى، كما تقول قوس فجالوا قبي. وبصدق قول الخليل جمعهم أشياء على أشياء، وأشياء، وقول الخليل هو مذهب سيبويه وأبي عثمان المازني وجميع البصريين إلا الزيدائي منهم، فإنه كان يميل إلى قول الأخفش، وذكرنا أن المازني ناظر الأخفش في هذا فقطع المازني الأخفش، وذلك أنه سأله: كيف تصغر (أشياء) فقال: (أشياء)، ففاعل، ولم كانت أفعالاً تردت في التصغير إلى واحدة، فقيل شبيثات، وإجماع البصريين أن تصغير أصدقاء إذا كان للمؤنثات صديق، وإن كان للمذكرين صديق.((1))

ويلاحظ أن ما احتضنه الزجاج لدعم مذهب، هو قول الخليل وسبويه((2)).

---

(1) مصاي القرآن وزخرفه 2/713, 714.
(2) أبرز بالكافب 4/381, 380.
والمازني (1)، وهي احتجاجات البصريين فيما بعد، ومن واقعهم من الناحية (2)

ومن ناحية أخرى أن الزجاج كان أمينا في نقله لأراة المخالفين له في هذه
المسألة. وقد عدت الأثيري في الإنصاف هذه المسألة من المسائل الخلافية بين
البصريين والكوفين، قال فيها: (ذهب الكوفين إلى أن (أشياء) وذنه أفعال،
والأصل أفعال) وإليه ذهبت أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب بعض
الكوفين إلى أن وزنه أفعال. وذهب البصريون إلى أن وزنه لفاعة، والأصل
فعالاء). (3)

أرى أن الخلاف في هذه المسألة سبب أساسي لأن يتوقف الزجاج
الفراء به، والذي نلاحظه أيضًا أن البصريين -إجمالا- اتفقوا على مذهب
الخليل ومسيويه والمازني باستثناء الزيادي والأخفش. (4)

أما الكوفين فنرى أن قطبيهما قد اختلفا في تحديد وزن (أشياء)، وقد
رد الفراء على الكسائي؛ لأنه اعتبر (أشياء) على وزن أفعال، وهذا واضح من
كلاهما، كما أن الزجاج يدلل على ذلك أيضًا، إلا أن ما ذهب إليه الفراء كان
موضوع رفض جمهور النحاة المتقدمين منهم، والتأخرين والسبب في ذلك أن
احتجاجه كان على غير قياس، فقد ذكر أن (أشياء) جمعت على أفعال، وكان
يجب أن تكون (أشياء) ولكن الهمزة حرفت من وسطها لكثرتها في الكلام;

(1) الأثير: المفصل 358 وما بعده.
(2) الأثير: المفصل 400، ومصراب القرآن للحسن 3/3، ومصراب القرآن 1329/1، وصرح المفصل 117/11، وصرح الرحي على العافية 3/10، وصرح 3/40، وصرح المفصل 117/12 وما بعده.
(3) الأثير: المفصل 400/1 وما بعده.
(4) وما يرى أن بسبب الجراري إلى مسيويه وزن (أشياء) هو فاعل، و весь (ائملا) عند الأخفش. قال: (أن وزنًا
عبد الأخفش (ألفاء)، وعبد مسيويه (ألفاء)). الأثير: شرح ملحة الإيمان 268.
وهو ليس صحيحًا؛ لأن أفعاله يطرد جمعه على وزن فعل، وليس (فعل)، كما أن تصغير (أشياء) على (أشياء)، ولو كان أفعاله وزنًا لأشياء لوجب ردُّ في التصغير إلى الواحد، وقد قالوا إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

أضاف إلى ذلك أن (شيئًا) ليس مخففًا من (شيء), حتى يجمع على أفعاله. ولو كان (شيئًا) أصلًا لـ (شيء) لكان مستعملًا. وعلى أية حال فإن النحاة ضعفوا ما ذهب إليه الفراء لأي هذه الأسباب ولأسباب أخرى نجدها مبسوطة في كتب النحو والصرف.
المسألة السابعة: بنية الفعل

(1) قراءة (يضرركم)

ذكر الفراء أن الكسائي سمع بعض أهل العالية يقول: مانا يضورني، وأجاز على غرارها قراءة (لا يضرركم) (1) بضم الضراد وإسكان الراة قئلاً: وقد قرأ بعض القراء (لا يضرركم) (2) كجعله من الضر، وزعم الكسائي أنه سمع بعض أهل العالية يقول: لا ينعني ذلك وما يضورني، فلقو قرئته (لا يضرركم) على هذه اللغة كان صواباً. (3)

وجاء الزجاج ونقلكل القراء مصرحاً باسمه، معتبراً ذلك غير جائز حيث قال: (وقرأت لا يضرركم من الضر، والضر، والضر) جميعاً بمعنى واحد، وكذلك الضر، وقد جاء في القرآن: (فأوّلوا لمسك إن أكلتما مسكونا) (4). ووجه: (وإذا مسكون المضر فيهما، مقصراً على مقصرة إن تطعون، إن أكلتما) (5).

وقد ذكر القراء أن الكسائي سمع بعض أهل العالية يقول: ما تضورني. فلقو قرئته على هذا لا يضرركم جائز وهذا غير جائز، ولا يقرأ حرف من كتاب الله مخالف فيه الإجماع على قول رجل من أهل العالية. (6)

(1) سورة آل عمران، آية 126، ونظر القراءة في: إعراب القرآن للحاضر، 4/123، والبحر الحبيط 3/43.
(2) قوله: لا يضرركم، يكسر الضراد وإسكان الراة قراءة عن بعض وأي عمر، ويفتوب وعوضاً، وابن كسرؤ، وجوزاً.
(3) عدنان التهدي: السبعة 235، وماني القراءات الأثرية، 237، وأعمال قضاء البحرين 188/1.
(4) سورة التوبة، آية 27.
(5) سورة الإسراء، آية 67.
(6) سورة القرآن وآياته 45/1.
رواها غير الكسائي، ويعني هذا أن الكسائي انفرد بها، وظاهر كلام القراءات أخرى يدل على أنه لا يعتقد كثيرًا بهذه القراءة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن القراء لم يذكرها.

لذلك يخرجها القراء على أنها لغة لبعض العرب، وكذلك فعل كثير ممن تعرض لهذه القراءة حيث عدت لغة لبعض العرب؛ فقد ذكر الأخفش أن (لا يَضْرُّكمُ) جعلها بعضهم من ضار يضور، وهي لغة (1)، ونقل النحاس عن الكسائي أنه أجاز قراءة (لا يَضْرُّكمُ) بضم الضاد وإسكان الراء لأنه سمع بعض أهل العالية يقول: ضاره يضوره (2)، كما خرج المكبيري هذه القراءة على أنها لغة (3)،

والذي نستنتجه من هذا كله أن الاحتمال الأقرب لهذه القراءة أن تكون لغة لبعض بني العرب كما قرر ذلك كثير من النحاة، وأرى أن الزجاج وكأن محقًا في رفضه لهذه القراءة؛ لأنها لم تثبت عن القراء.

(1) انظر: مالي القرآن ۵۳۷.
(2) انظر: إعراب القرآن للمحاسن ۴۳/۴.
(3) انظر: إعراب القراءات الشواذ ۴۵۴/۱.
(4) قراءة (يَزِفُونَ)
ذكر الزجاج أن القراء لم يعرف قراءة (يَزِفُونَ) (1) بفتح الياء وتخفيف ألفاء (2)، قال: (فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُونَ)، يسرون إليه، وقرأ على ثلاثة أوجه: يَزِفُونَ – بفتح الياء (3)، ويزفون بضمها (4)، ويزفون بتخفيف ألفاء، وأعربها كلها (يَزِفُونَ) بفتح الياء وتشديد ألفاء، وأصله من زفف النعام، وهو ابتداء عندها، يقال زفف النعام يزف، وقرأ يَزِفُونُ أي: يصيرون إلى الزيف، ومتلك قول الشاعر:

تمَّتْ حُسْنِّيّنَ ِإِنَّ ِيُسوُدَ جِذاعةٍ ِفَأَحْضِي حُسْنِّيّ ِقَدْ أُتَنَّ وَأَفْرَأَ (4)

معنى أَفْرَأَ صار إلى القهرا، وكذلك (يَزِفُونَ). فَأَمَّا (يَزِفُونَ) بالترنيف فهو من وزف يزف، بمعنى أسرع، ولم يعرفه القراء، ولا الكسائي، وعرفه غير هما (5).

وما ذكره الزجاج بشأن القراء صحيح؛ فقد ذكر القراء أنه لم يعرف قراءة (يَزِفُونَ) بفتح الياء وتخفيف ألفاء حيث قال: (وَقَرَأَ النَّاسَ بِيَزِفُونَ) بفتح الياء وكسر الزاي، وقد قرأ بعض القراء (يَزِفُونَ) بالترنيف كأنها من.

(1) سورة الصدأ، آية 94.
(2) هي قراءة مجاهدة، وصاحبها، وابن أبي عبلة: الظاهر: إعراب القرآن للحماس 249/3، وإملاء، وما من به الرحمن 111/2.
(4) الناظر: السبع 48، وعناي القراءات لزهري 230/4, والبخش أتى علي 51/4.
(5) البيت من الطويل للمهطل السعدى في ديوانه 294.
(6) عناي القراءات وعمراء 294/4.
وزف يزف، وزعم الكسائي أنه لا يعرفها. وقال القرآن: لا أعرفها أيضًا إلا أن تكون لم تقع إلا (1)
والواقع إن قراءة (يَفَوْنَ) فتح الباء وتخفيف الفاء وردت عن كثير من القراء كمجاند، وعبد الله بن يزيد والضحالة، ويحيى بن عبد الرحمن المقرئ، وابن أبي عبيدة، وقد نص على هذه القراءة عدد كثير من المفسرين والنحاة كالطبري (2)، والنحاس (3)، وابن جني (4)، والطوسي (5)، والزمخشري (6)، وأبي حيان (7)، والسمين (8)، وغيرهم.
والذي يستنرفه هذا أن يدعى القراء عدم معرفته بهذه القراءة وهو الكوفي الذي عاصر كثيرًا من القراء، ولعل استدركه في نهاية حديثه عن هذه القراءة دليل على أنه غير واقع تمامًا من ادعائه بعدم معرفته.

(1) الازهر: سماق القرآن 389/2.
(2) الاظهر: فيسمى الداروي 10/10.
(3) الاظهر: سماق القرآن 45/9.
(4) الاظهر: المحسوب 211/2.
(5) الاظهر: باسمه 513/8.
(6) الاظهر: للكدالج 345/3.
(7) الاظهر: البحر 367/7.
(8) الاظهر: البدر ناصح 50/8.
المسألة الثامنة: إدغام اليئين

يجيز الفراء إدغام الياء في الياء في الرفع والنصب والجزم وفي ذلك يقول: (وقد لجئت العرب على إدغام التحية والتحيات بحركة الياء الأخيرة فيها، كما استحبوا إدغام (عى)، (حى) بالحركة اللازمة فيها. وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في نحى يُنفَع، وهو أقل من الإدغام في (حى)، لأن يحيى يسكت بها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة. ولوجاز ذلك أن يكون نصابها كقول الله تبارك وتعالى: (أتلك فما جَهَر، فما دامك يا يحيى يا يحيى المُوعَد). (1) استقام إدغامها هنا، ثم تؤلف الكلام، فيكون في رفعه وجذمه بالإدغام. فقوله (عى يُبْيَى، مبيتى) (1)، أنشداني بعضهم:

وكانا في النساء سبيكة، تسبيُي بسدها فتُعيُي (2)

وكانا يحيى و يحيى. (1)

أما الزجاج فقد اعتبر كلام الفراء مخالفًا لآراء البصريين جميعهم، وأنا البيت الذي استشهد به على جوان الإدغام لا يعرف قائله، وهو وإن كان شاعر معروف، فلا ينبغي أن يستدله به على حرف من كتاب الله حيث قال: (فأما قوله عز وجل: (موهيب ووبيء)، قوله: (أليس ذلك يُقَدِّر على أن يُعَيِى المُوعَد)). فلا يجوز فيه عند جميع البصريين إلا يحيى بنامين طاهرتين، وأجاز بعضهم: يحيى بباء واحدة مشتدة مدعمة، وذكر أن بعضهم أنشد:

(1) سورة القباء، آية 40.
(2) سورة يوسف، آية 56.
(3) البيت من الكامل بلا نسبة في الحفص 276/2، والمصنف 206/2، والمتع في الصرف 129، ولمعان المراب 112/15 (عه).
(4) معاي الفرات، 182/1. انظر المجمع في ضراء النحو الفعلي 1092. 1412/1.
وأكملت بين النساء سبيكة تمصت بسمة بيئها فتغيب
ولو كان هذا المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر، ومن أي القبائل هو؟ وهل هو ممن يؤخذ بشعره أم لا ما كان يضمر ذلك، وليس ينبغي أن يحمل كتاب الله على (أنتشيئي بعضهم)، ولا على بيت شاذ لو عرف قائله، وكان ممن يؤخذ بقوله لم يجز. وهذا عدنا لا يجوز في كلام ولا شعر، لأن الحرف الثاني إذا كان يسكن من غير المعطل نحو: (لم يؤد) فالاختيار إظهار التضخير، فكيف إذا كان من المعطل؟ (1)

والملاحظ من كلام الفراء أنه يرى جواز إغام الياء في الياء على قلة، وهذا يعني أنه يعترف بشذوذها، أما البيت الذي استشهد به على جواز إغام الياء في الياء في الفعل المضارع، فهو شاذ ولا يقاس عليه، دل على ذلك قول ابن جني: (ولم بتأت هذا في الفعل إلا في بيت شاذ، أنشده الفراء، وهو قول الشاعر:)

وأكملت بين النساء سبيكة تمصي يدنسها فتغيب (2)

وقد قال بشذوذ البيت كثير من النحاة كابن عصفور (3)، والسوطي (1)، والاشموني (4)، وغيرهم، وعلى هذا فلا حجة للقراء في استشهده ببيت شاذ لم يعرف قائله.

والذي يؤكد عدم جواز ما ذهب إليه الفراء هو عدم وجود قراءة تعضد

(1) معاني القرآن وإعرابه، 2/419، 629/7.
(2) خصبة، 2/629/7.
(3) المجموع الكبير في التصرف، 299.
(4) الهموم، 187/1.
مذهبة; إذ لم أحد أخذ من القراء أدغم اللياء في الياء، كما فعل ذلك القراء.

والسبب الذي يضعف إدغام اللياء في الياء في مثل قوله تعالى: (قلت إنيٌّ علَى أن يُجيب المُوقَتِيِّ) هو أن حركة الياء الثانية ليست لازمة، وإنما تدخل للنصب، وعلى هذا فالنحاة لا يعترن بها، وقد قال بهذا الجمهور النحاة من البصريين. (1)

والجدير بالذكر أن القراء يقر بأن الإدغام في (فَرِيقَ) قليل وشاذة، لأن الحركة التي في ياء المنصوبة ليست لازمة. (2)

(2) الظاهر: كلام القراء في بداية العمل.
المسألة التاسعة: الإدغام في نهاء الافتتاح

ذكر الفراء أن العرب لما وجدوا اللاء ساكنة واستقبلتها الذال أغمضوا
الثاء في الذال، فصارت ذالاً، ولكنهم كرهوا أن يغلب الذال فلا يعرف
الافتتاح، فاجاءوا بحرف يكون قريبًا منهما فجعلوه بين الثاء والذال، قال:
(وقوله: {ومائة مئتين}) (1) هي تتعلقون من نخشرت، وتقشر
(وما تُخْزَرونَ) (2) خفيفة على تتعلقون، وبعض العرب يقول: تدخرون فيجعل
الذال والذال يعتبئان في تتعلقون من ذخريت، وظلت تقول: مظلم، ومطلوم،
ومنكر ومنتكر، وسمعت بعض بني أسد يقول: قد انفر (3)، وهذه اللغة كثيرة
فيهم خاصة. وغيرهم قد انفر (4)، فأما الذين يقولون: ينخر وينكر ومنتكر
فنهم وجدوا اللاء إذا سكنت واستقبلتها ذال دخلت اللاء في الذال فصارت ذالاً،
فكرهوا أن تصير اللاء ذالاً فلا يعرف الافتتاح من ذلك، فنظروا إلى حرف
يكون عدلًا بينهما في المقاربة، فجعلوه مكان اللاء ومكان الذال، وأما الذين
علموا الذال فأمضوا القياس، ولم يبتغوا إلى أنه حرف واحد، فادغموا تاء
الافتتاح عند الذال والثاء والطاء. ولا تتكون اختيازهما الحرف بين الحرفين;
فقد قالوا: أزدجر ومعناها: ازدجر، فجعلوا الذال عدلًا بين الثاء والزاي، ولقد
قال بعضهم: مزجر، فجعل الزاي كما علث اللاء. وسمعت بعض بني عقيل
يقول: {عليه أن يبند الآلهة فاصطبطها فإنها شفائية} (5)، فغلب الصاد على

(1) سورة آل عمران، آية 9.
(2) قرأ الزهري ومحمد راكحرون، وإسكان الذال. النمر: مختصر شواذ الآيات /20.
(3) انفر بالله.
(4) انفر بالله.
(5) هو عظم الطحال، وهو مرض. وقوله: انفرها: هو افتتاح من الصاد، وهو لغة في السعوط وإبان السنين مصادر
وهو ما يشتبه في الألف.
التاء، وثناء الاقتعال تصبر مع الصاد والضاد طاء، وكذلك الفصيح من الكلام،
كما قال الله عز وجل: "قوموا وَالَّذِينَ كَفَرُوا مَعَ مُهَادَةٍ" (1)، ومناهما اقتعال من
الضرر. وقال الله تعالى: "أُمِّيْرَ أَهْلِيكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطِبْرِ عَلَيْهَا" (2)
(3) فأجعلوا النداء طاء في الاقتعال. (3)
وقد نقل الزجاج كلام الفراء، وظهر في حديثه عنه أنه يوافق الفراء
فيما قاله، ورزد بأن التعزيل الذي ذكره الفراء يحوج صاحبه إلى أن يعرف
الحروف المجهرة والمهموسة، ولكنه خالف الفراء في الإدغام، إذ
الأصل أن تدغم الدال في الدال، وليس الدال في الذال، وفي ذلك يقول:
وَتَذَكَّرُونَ بالذال والذال، وقال بعض التحويين إذا كنت تذكرون، لأن التاء
tدغم في الذال نحو تَذَكَّرُونَ، فكرهوا تَاذَكَّرُونَ، لأنه لا يشبه ذلك، فطلبا حرفًا
بين التاء والذال، فكان الحرف الذال. وهذا يحتاج صاحبه إلى أن يعرف
الحروف المجهرة والمهموسة. وهي فيما زعم الخليل ضربان (4)؛ فالمجهرة
حرف أشبع الاعتماد عليه في موضعه ومنع النفس أن يجري معه، والمهموس
حرف أضعف الاعتماد عليه في موضعه وجري معه النفس. وإذا قيل
(تَذَكَّرُونَ) وأصله تَاذَكَّرُونَ، أي: يفتعلون من الذكر، لأن الذال حرف مجهر
لا يمكن النفس أن يجري معه لشدة اعتماده في مكانه، والتأه مهموسة فبالد
من مخرج التاء حرف مهجور ويشبه الذال في جهيرة، وهو الذال، فصار
تَاذَكَّرُونَ، ثم أدغمت الذال في الدال، وهو أصل الإدغام، أن تَذَكَّرُونَ، أن تَذَكَّرُونَ، أن
في الشاني، وتَخَنَّرون جائز، فَأَنَا مِن قَال فِي الْمَلْبِس، فَلِيِّس تَخْنَرَونَ مَلْبِسًا
بشيء). (1)

وَمِن خَلَالِ نَسِ الْفَرْاءِ وَالْزَجَاجِ نَسْتَجْنِبُ أَنْ لَا فَرَقَ بِعَرْفِ التَّخْنَرَاءِ
وائل الزَجَاجِ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنْ سَبِبِ الإِدَامِ فِي (تَخْنَرَونَ) إِمَّا يُعْبَدُ
إِلَى أَنَّ الْذَّال صوْت رَخْو مَجِيْر، وَأَنَّ الْذَّال صوْت شَدِيد مَجِيْر، وَأَنَّ كَلِيْهِمَا
مُتَقَرَّبانٌ فِي المَخْرِج. (2)

وَهَذَا مَا اتَّقَنَّ عَلَى الْفَرْاءِ وَالْزَجَاجِ، كَمَا أَنَّهَا مَتَقَفَّانَ عَلَى أَنَّ أَصْل
(تَخْنَرَونَ) مِنَ النَّذَرِ. وَلَكِنَّ الخَلَافِ وَقُعَ حينَما ذَكَرَ الْفَرْاءَ أَنَّ الْتَاءَ تَدَغَم فِي
الْذَّالِ.

وَالمَنْتَبِعِ لِكَلَامِ الْفَرْاءِ يَجْدِه مَتَابَطِنًا بَعْضَ الشَّيْءِ؛ فَقَدْ ذَكَرَ عِنْدَ تَعْرِضَهُ
لَقُولِهِ تَعَالَى: (عُلَى مَنْ مُنْتَكَرٍ) (3) قَوْلُهُ: (الْمَعْنَى: مُنْتَكَرٍ، وَإِذَا قَلَتْ: مُقَتَّلٍ
فِيما أُولِيهِ ذَالِ صَارِتُ الْذَّالُ وَتَاءَ الْإِقْطَالِ دَالَّاً مَشْدُودَة). (4)

وَهَذَا يُعْنِي أَنَّ الْذَّالِ هِيَ الَّتِي تَدَغَمُ فِي الْدَّالِ، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ سَابِقًا مَنْ
أَنَّ الْدَّال تَدَغَمُ فِي الْذَّالِ. وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الزَِجَاجِ مَهِقُ فِيما قَالَهُ عِنْدَ الْفَرْاءِ، وَلَمْ يَكِن
مُتَحَامَالًا عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ الْفَرْاءَ كَانَ مَتَابَطِنًا فِي كَلَامِهِ كَمَا ذَكَرْنَا.
المسألة العاشرة: إدغام الراء في اللام

يجوز القراءة إدغام الراء في اللام، وذلك في قوله تعالى: "وَإِنْ تَبْحَرْتُمْ فِيٌّ أَفْقَهُكُمْ أَوْ تَحْكُمُواْ بِمَا لَيْكُمْ مِّنْ مَّيْلٍ،ْ وَيَغْفِرُ اللَّهُ مِّنْ ذَنْبٍ مَّنْ يَشَاءُ (1)

وفي ذلك يقول: (ونقرأ جزءًا على العطف ومسكنة تشبه الجزم، وهي في نية رفع، تدغم الراء من (يَغْفِرْ) عند اللام، والباء من (يَعْذَبُ) عند الميم، كما يقال: (أَوْلَٰئِكَ الْمَلِكُ يُضْرِبَ بِالْكَاَفِينِ) (2)، وكمآقرأ الحسن: (هَمْرٌ رَمَٰضَانُ) (3).

ولكن الزجاج الذي لم يذكر اسم القراءة صراحة لكنه عنف عليه وخطأ حيث قال: (قوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُمْ ذَنْبَكُمْ))، القراءة بإظهار الراء مع اللام، وزعم بعض النحوين أن الراء تدغم مع اللام فيجوز .. ويغفر لكم. وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحدًا قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين روا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين. وهو خطأ في العربية، لأن اللام تدغم في الراء، والأنون تدغم في الراء، نحو قوله: هل رأيت، ومن رأيت، ولا تدغم الراء في اللام إذا قلت مَّرْلِي، بشيء؛ لأن الراء حرف مكرر فلَو أدغمت في اللام لذهب التكرير. وهذا إجماع النحوين الموثوق بعلمهم. (4)

(1) سورة البقرة، آية 284.
(2) سورة الأعراف، آية 10.
(3) سورة البقرة، آية 185. وقد أدغم الحسن وأبي عمرو الراء في الراء. انتظر إجواب القروآن للتفسير 286/1.
(4) معاني القرآن وآياته 431/1.
(5) معاني القرآن وآياته 398/1.
نلاحظ من كلام الزجاج أنه يشدد التذكير على رأي الفراء السابق وذلك لإدغام الهاء في اللام، والسبب في ذلك أن الفراء حرف مكرر فلو أُدغمت في اللام لذهب التكرير.

ورأي الزجاج هذا إنهما رأى البصريين في الواقع، فقد ذهب إليه الخليل وسيويه حيث قال سيويه: (والراء لا تدغم في اللام ولا في الفاء) لأنها مكررة وهي تفصيًا إذا كان معها غيرها، فكُتِبَ أن يجُفَون بها فتدعم مع ما ليس تفصيًا في الفاء ولا يكرر (1)، كما ذهب إلى ذلك أيضًا المدرّب (1)، وابن جني (2)، ومن واقعهما كابن عصفور (3)، والرضي (4)، وغيرهم.

أما الكوفيون فقد أجازوا إدغام الرواء في اللام وحجبهم في ذلك أن الفراء حرف مكرر، واللام قريبة من الرواء فلو لم تدغم الرواء في اللام كان في ذلك تقل، فكان ذلك بثلاثة حروف من جنس واحد، ويوضح هذا الكلام ثعلب الذي ينقل عن الفراء هذا التحويل حيث يقول: (كان أبو عمرو يركوب عـن العرب إدغام الرواء في اللام. وقد أجازه الكسائي أيضًا، وهو وُجيء من القياس. وهو أن الرواء إذا أُدغِّمت في اللام صارت لاتيًا، ولفظ اللام أسهل من الرواء لعدم التكرار فيها، وإذا لم تدغم الرواء كان في ذلك تقل؛ لأن الفراء فيها تكرار فكانوا راءان، واللام قريبة من الرواء، فتصير كاـئلاً فـد أُتيت بثلاثة حروف من جنس واحد). (1)

(1) الكاب 448/4.
(2) الإشارة: الفضيل 2112/1.
(3) الإشارة: نسخة الأخبار 1943.
(4) الإشارة: القلب 366.
(5) الإشارة: شرح الشافعية 274/2.
(6) المتبخ في التحريف، لاب عصفور 458.
وبغض النظر عن تحليل البصريين أو الكوفيّين فإن الاحتكام إلى السماع
خير دليل على صحة ما ذهب إليه阙رة والكوفيّون، خاصة إذا كان مصدر
السماع ممن هو محل اعتماد البصريين والكوفيّين كأبي عمرو بن العلاء،
وغيره، لذلك كان أبو حيان منصفا حينما أجاز إدغام الراء في اللام، لأن الذين
أجازوا ذلك اعتمدوا فيه على السماع، إذ لا سبيل إلى رد ذلك وفي ذلك يقول:
(وقد اتفقت على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم، أبو عمرو
ابن العلاء، ويعقوب الحضري، وكبراء أهل الكوفة: الرواسي، والكسائي،
والقراء، وأجازوه ورواه عن العرب، فوجب قبوله، والرجوع فيه إلى علمهم
ونقلهم، إذ من علم حجة على من لم يعلم). (1)

أما السمين فقد اعتبر إدغام الراء في اللام لغة نقل الناس (2). في حين
نقل السيوطي أن قوماً أبلغوا الراء في اللام، وقال: إن ذلك هو الأصح (3).
والمواقع أننا نرى تحاملاً شديداً من الزجاج على القراء، ويتجلى ذلك في
تخططته للرواية الذين رواوا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام، وهذا يعني أنه
ينفي صدور مثل هذا عن أبي عمرو، وهو لم يفعل ذلك إلا نصرة لمذهبه
البصري.

وقد أجاد السمين في رده على الزجاج، حيث قال: (وكيف يقال إن
الراوي ذلك عن أبي عمرو مخطئ، ومن جملة رواه البزيدي إمام
ال نحو واللغة، وكان يتنازع الكسائي رئاسته، ومحلة مشهور بين أهل الشأن). (4)

(1) النبه المفتي (م 242/7)
(2) الظر: الدار المصرية (م 240/7)
(3) الظر: المجمع (م 449/3)
(4) الدار المصرية (م 242/1)
ويبعد جلياً من كلام الزجاج رده الصريح لقراءة أبي عمرو بإغام الراء في اللام في قوله تعالى: (تغفر لكم ذنوبكم)، وهذه جرأة واضحة منـه؛ فأبو عمرو بن العلاء واحد من القراء السبعة، ولا يجوز للزجاج وغيره أن يرد هذه القراءة.

كما روى إدغام الراء في اللام يعقوب الحضرمي (1)، وهو من رؤساء البصرة.

وبعد هذا العرض يتضح لنا أن سبب رده لإدغام الراء في اللام، وسبب رده للقراءة التي وردت بإدغام الراء في اللام هو تعصبه لمذهبه البصري الرافض لإدغام الراء في اللام، على الرغم من وجود رواة ثقات، وقراء ثقات قالوا بجوز ذلك.

---

(1) ذكر أبو حيان أن يعقوب الحضرمي أدغم الراء في اللام. أنظر: البحر 4، 316/2.
المسألة الحادية عشرة: تسكين العين في (أحد عشر)

ذكر الزجاج أن القراء روى إسكان العين من (أحد عشر)، وذلك في قوله: "إِنِّي وَإِنْ أَرْمَيْتُ أَهْلَ الْقُرْآنِ وَأَنْبِئُهُمْ وَأَقْرَأْتُهُمْ لِيُسْتَهْيِلُوا إِلَى الْمَصْحَابِ" (1), وأنها وردت قراءة بها حيث قال: (القراءة بفتح العين، وفتح جميع الحروف في أحد عشر). وقد روى بتسكين العين في القراءة: (أحد عشر كوكبة) (2), قرأ بها بعض أهل المدينة، وهي غير منكرة ما كان قبل العين حرف متحرك ل絡رة الحركات في قوله: أحد عشر، فإما أثنا عشر فلا يجوز فيها الإسكان في العين. وقد رويت لغة أخرى وهي (أحد عشر) وهذه الرواية في الدرجة وترك الاستعمال بمنزلة الحمد الله (3), لا يلتفت إليها. فإما التسكين في العين فقراءة صحيحة كثيرة، ولكن سيبدوه والخيل وجميع أصحابهم لا يجوزون إلا فتح العين، إلا أن قليلاً قد روى إسكان العين، ورواه القراء أيضاً، وقد قرأ به، فإما ما لا اختلاف فيه ففتح العين. (4)

وما نسبه الزجاج إلى القراء قد ورد في معانيه، حيث قال: (ومن القراء من يسكن العين من عشر في هذا النوع كله، إلا أثنا عشر، وذلك أنهم استطاعوا كثرة الحركات، ووجدوا الألف في (أثنا) والباء في (اثني) مساكنة فكروا تسكين العين، إلى جنبها ساكن، ولا يجوز تسكين العين في مؤنث العدد، لأن النのでしょう من عشرة يسكن، فلا يستقيم تسكين العين والشين معاً). (5)

(1) سورة يوسف، آية 4.
(2) انظر معاي القرآن للأخفش 394, والخصب 372/1, والبيان 197/1, وإعراب شواذ القراءات 682/1.
(3) روى القراء هذه اللغة عن بعض العرب، انظر: معاي القرآن 321/1.
(4) معاي القرآن وإعرابه 321/1.
(5) معاي القرآن 321/1.
والذي نلاحظه على كلام الزيج هو قبوله لقراءة (أحد عشر) بالكسين العين في (عشر)، على الرغم من مخالفته الخليل وسبيسيه لها، ولم أجد في كتاب سبيسيه ما يدل على منعه تسكن العين من (أحد عشر) صراحة إلا أن المستفيد من كلامه أنه يوضح سبب منعه تسكن العين في (أحد عشر) (1)

ويؤكد هذا الكلام النحاس، حيث يقول: (لِم يذكّر هذا سبيسيه، بل يجب علّي نص كلامه أنه لا يجوز، لأنه قال: (أحد عشر مثل أحد جمل، ولا يجوز عنده حذف الفتحة لحقتها) (2)

وكلام الزيج حول تسكن العين في (أحد عشر) عند الفراء وغيره واضح لا ليس فيه، إلا أن محقق المعاني للزيج توهم أن المقصود من تسكن العين من (أحد عشر) هو الشين في عشر (3)، وهذا ليس صحيحًا؛ لأن القراء ذكر العلة التي من أجلها استقبلوا كثرة الحركات فسكنوا العين من (عشر)، فالقراء أشار إلى أن العين من (أحد عشر) يجوز تسكنها لكثره الحركات، أما اثنا عشر واثني عشر فلا يجوز تسكن العين فيما لم ينقي ساكنان (4)

وخطأ أخرى وقع في محقق معاني القرآن للزيج، عند ضبطه للعين والشين بالكسين من (أحد عشر) على اعتبار أنها قراءة ذكرها الزيج عين بعضهم (5)، وهذا لم يقله الزيج والدليل على ذلك أن الزيج ذكر الرواية بكسين العين فقط.

(1) انظر: الكتاب 4/188.
(2) إعراب القرآن للنحاس 3/317.
(3) انظر: معاني القرآن وإعرابه 3/303.
(4) انظر: معاني القرآن للفراء 3/347.
(5) انظر: معاني القرآن وإعرابه 3/263.
أما الرواية التي ذكرها الزجاج وهي (أحد عشر) فلم أجد أحداً رواها من القراء، فضلًا عن أن الزجاج ضعيفها وجعلها رديئة.

وخلاصة الكلام فيما سبق فإن الزجاج أتفق مع القراء على صحة قراءة (أحد عشر) بتسكين العين، ولعل السبب في ذلك يعود إلى كون القراءة مسببة مروية عن نافع، وعن غيره من القراء (1)، وهم: شيبة، وحفص، وطلحة بن سليمان، وأبو جعفر، والحسن، الأمر الذي يعتبر أن الزجاج كان منصفًا مع القراء في هذه المسألة، والدليل على ذلك أنه استشهد على صحة تسكين العين في (أحد عشر) برواية القراء لها.

---

(1) المئه: الكشاف 36/2022، والبحر 5/279، وضلال فضلاء البشر 140/2.
الخلف في إعراب بعض الكلمات

وفي سبع مسائل

المسألة الأولى

ذهب القراء إلى أن (مَنْ) من قوله : 
(وَقَدْ عَلِمُواَ لَمْ يُضِلْنَى مَا هَيْنَ) 
الأخير من تلميذ، (1) شرط؛ وأن فعل الشرط صار ماضيًا لدخول اللام عليهما

حيث قال : قوله تعالى : وَلَقَدْ عَلِمُواَ لَمْ يُضِلْنَى مَا هَيْنَ... (مَنْ) في موضوع رفع

وهي جزاء (2)، لأن العرب إذا أحثت على الجزاء هذه اللام صبروا فعله على

جهة فعل. ولا يكادون يجعلونه على يفعل كراهة أن يحدث على الجزاء حادث

وهو مجزوم. alors que tu écris que les gens disent : سل عما شئت وتقول : (لا تليك ما كشي فالوا

ولا يقولون ما تعش، لأن (ما) في تأويل جزاء وقد وقع عليها ماقلها،

فصرفوا الفعل إلى فعل؛ لأن الجزم لا ينطبق في فعل. (3)

وقد عم الزجاج إلى تخليصة القراء فيما ذهب إليه دون أن يذكر السبب

في ذلك قالوا : (ولقد يعلمون في (مَنْ) أشتراه مالة في الآخرة من خلاق)،

قولين، جعل بعضهم (مَنْ) بمعنى الشرط، وجعل الجواب (مالة في الآخرة

من خلاق). وهذا ليس موضوع شرط ولا جزاء، ولكن المعنى : وَلَقَدْ عَلِمُواَ

الذي أشتراه مالة في الآخرة من خلاق، كما تقول : والله لقد علمت للذي جاءك

ماله من عقل، فلما دخل اللام في الجزاء في غير هذا الموضوع، وفيمن جعل

هذا موضوع شرط وجزاء مثل قوله : (وَلَقَدْ يَقْتَعُونَ بَيَانَ لَبِعَلَوْنَ الحاول

(1) سورة البقرة، آية 102.
(2) يقصد به الشرط. انظر: الدرس اللغوي في معاي القرآن للقراء. محمد سعد السيد، ص 97.
(3) معاي القرآن 61/68.
وأكون مثله إليه الفراء من كون (من) شرطية من قوله تعالى:

(وَلَقَدْ عَلِمَوْا لَمْ يَشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) مَرْجُوعٌ لِسَبْبِينَ:

الأول: أن فعل الشرط في هذه الآية ماض لفظاً ومنعي، لأن الاشتراه قد وقع، وجعله شرطاً لا يصح، لأن فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً فلا يُكون مستقبلاً في المعنى. (1)

الثاني: لأن (علموا) تقتضي مفعولها، فإذا أوقعت القسم بعدها يكون التقدير:

ولقد علموا والله لحن اشتراه ماله في الآخرة من خلق، وهذا يعني أن علم دخلت على جملة معترضة، وهذا لا يجعل لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر. (8)

أضيف إلى ذلك أن أكثر النحاة ذهبوا إلى أن (من) في قوله: (وَلَقَدْ عَلِمَوْا لَمْ يَشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ) موصولة وأن اللام الداخلة عليها هي لام الابتداء وليس لام القسم كما صرح بذلك النحاة، ومن هؤلاء سببوه، والأخفس (9)، والمبرد (8)، وأبي حيان (8)، وغيرهم.(7)

(1) الروم. 98  
(2) سورة الفرقان، آية 145  
(3) معايي القرآن وإعراءه 186/1. 187  
(4) القرآن: البقراء 3/276  
(5) القرآن: البقراء 3/329  
(6) القرآن: البقراء 118  
(7) القرآن: البقراء 3/276  
(8) القرآن: البقراء 118  
(9) القرآن: البقراء 91
 المسألة الثانية

ادعى الزجاج أن القطع الذي استخدمه القراء مصطلح مبهم لم يوضح فيه غرضه من استخدامه وذلك في توجيه إعرابه قوله تعالى: (وجيهم) ممن قوله: "إذا قال الله تعالى بإسمه اسمه: إني اللهم يجوزك فعله، فإنه اسمه لشخصية عيسى ابن مريم (ويعيبه: إني اللهم أن تعذبه فلا تفر werde!" (1) حيث قال: (وقال بعض النحويين: (وجيهم)) منصب على القطع من عيسى، وقطعها هنا كلمة محل، لأنه إنما بشر فيه هذا الحال، أي في حال فضله فكيف يكون قطعها منه، ولم يقل نصب هذا القطع، فإن كان القطع إنما هو المعنى، فليس ذلك المعنى موجودًا في هذا اللفظ، وإن كان القطع هو العامل وما بين ما هما، وإن كان أراد أن الألف واللام قطعا منه فهذا محل؛ لأن جميع الأحوال تكرات والللف واللام ممهود، فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه). (2)

وفي معاني القرآن ذكر القراء أن إعراب (وجيهم) قطع من عيسى، قال: (وقوله: (وجيهم)) قطعاً من عيسى، ولو خفضت على أن تكون نعمًا للكلمة لأنها هي عيسى كان صوابًا). (3)

والقطع مصطلح استخدمه القراء كثيرًا في معانيه، وكان في أغلب الأحيان يقصد به الحال كما في قوله: (كاظمهم) (4) فهو يذكر أن نصبه على القطع، قال: (وقوله: (كاظمهم) نصب على القطع من المعنى الذي...

(1) سورة آل عمران، ۶۰.
(2) معاني القرآن وإعرابه، ۴۱۷/۱.
(3) معاني القرآن للقراء، ۲۱۱/۱.
(4) سورة غافر، ۱۸.
يرجع من ذكراهم القلوب والحناء، والمعنى: (إذ قلوبهم لدَى حناءهم كاظمين. وإن شنت جعلت قطعه من الهاء في قوله: (وَأَعَجَّلْهُمْ) (1) والأول أجد في العربية). (2)

كما أن القراء استخدم مصطلح القطع، وكان يعني به الحال في قوله تعالى: (هذا نجاحهم مصطنع لسانيًا مغزِّبًا) (3)، ف (لسنا) يكون قطعًا من الهاء في (بين يديه)، وكما في قوله: (قل الله الأزليان مَتَجَهَّلَانَ) (4) يذكر القراء قرائتين بالنصب والرفع، فالنصب على أنها قطع. (5)

ويناظر على المواضع السابقة وغيرها (6) أن القراء حينما كان يستخدم هذا المصطلح كان يقصد به الحال، وأن ذلك مشروط عليه أن يكون مع الفرد دون الجملة وشبهها. فقل حال مفرد عنده قطع، وليس كل قطع عنده حالًا مفردة.

كما أننا إذا تتبنا المواضع التي ذكر القراء فيها القطع وقصد به الحال نجدها جميعًا يصلح فيها الرفع والاستنفاذ، فمن ذلك قوله فيما سبق: (كاظمين) إذ يقول القراء فيها: (ولو كانت كاظمون) مرفوعة على قولك: إذ (6).

(1) سورة غافر، 18.
(2) معاني القرآن للقراءة، 3/12.
(3) سورة الأحقاف، 12.
(4) سورة بني آدم، 39.
(5) اثني عشر الماعز، 3/28.
(6) 30.
(7) نظر فصل هذه المواضع في: معاني القرآن للقراءة، 1/72، 71، 246، 247، 712، 200، 207، 192، 12، 11، 25، 258، 313، 328، 342، 287.
(8) الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244، 246، 248، 644، 640، و. الألفاظ: 2/74، 237، 244，
القلوب لم يذى الحنبلاع كاظمون) أو على الاستثناء كان صواباً (1)، كما في قوله تعالى: (لَيْكَنَّ مُنِيبِينَ) (2)، و(فَلا تَخْرُجَ) (3) نصبئا على القطع، ولو كنا نفعتا كان صواباً، ورفعهما على أن تكونا خبرًا، ورفع آخر أيضًا على الاستثناء (1).

فإذا رجعنا إلى الآية التي توحّي الزجاج فيها عدم معرفته بالقطع النفي ذكره القراء نجده غير محق فيما ذهب إليه لوضع المعصم مما سابق، (فَوْحِيَهَا) كلمة مفردة، ويصلح فيها الرفع على الاستثناء أو الخبر، فالعقل والمنطق يثبتان أن (القطع) الذي ذكره القراء إذا كان يقصد به الحال ولا شيء سوى الحال، وما ادعاه الزجاج من أن القراء استخدم مصطلحًا مبهمًا لا يفيد هذا الإعراب فهذا تعصب لا منطق من ورائه.

وقد استخدم القراء القطع في مواضع أخرى من المعاني ولكن لم يقصد به الحال، وإنما قصد بها الاستثناء، وقد شرح معنى القطع الذي قصد به الاستثناء، فقال: (قوله: (خالصة لله) يقول: هذه الخالصة خالصة لك ورخصة دون المؤمنين قبل للمؤمنين أن يتزوجوا امرأة ذكر ماهر. ولو رفعت (خالصة لله) على الاستثناء كان صواباً، كما قال: (لا يَبْخَرُوا إِلَى مَعَالَةٍ) (4)، أي هذا بلاغ: وما كان من سنة الله، وصيغة الله وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب حقًا وشبهه، والرفع جائز؛ لأنه كالجواب، ألا ترى أن الرجل يقول: قد قام عبد الله يقول: حقًا إذا وصلته.

(1) المصدر السابق 3/17.
(2) سورة الدميات، 16.
(3) سورة الطور، 18.
(4) نظر: معاي القرآن للقراء، 83/3.
(5) سورة الأحزاب، آية 50.
(6) سورة الأحقاف، آية 35.
وإذا نويب الاستثناء رفعته وقطعته مما قبله، وهذا محض القطع الذي تسمعه من النحويين (1).

والفعل عند الفراء اصطلاح آخر هو الفعل كما في (مثَبِّنين) (1).

يقول: (وقوله (مثَبِّنين) منصوبة على الفعل وإن شئت على القطع.) (2)

فالفعل يعتني الحلال، والنصب على القطع يعني لما جاز قطع (مثَبِّنين) عما قبلها والاستثناء بها جاز نصبها. (1)

فالفعل على هذا عامل منوني عند الفراء والكوفيين، أما القطع عند سيبويه والبصرى فهو الاستثناء بالكلمة وعدم وصلها بما قبلها ممّن جواز الانتباع أو النصب على المدح مثلًا (3)، ولكنه ليس بعمل للنصب كما هو عند الفراء.

وقد تورهم صاحب كتاب (أبو زكريا الفراء) أن القطع الذي استخدمه الفراء قد قصد بِه الحال مطلقًا (1)، وهذا لا يصمد أمام ما ذكرناه من الأدلة على تعدد مفهوم هذا المصطلح.

والواقع أن دلالة هذا المصطلح ملزمة لتدعى المفاهيم فيها، وعلى أيّة حال فإن القطع إذا كان الفراء يقصد به الحال، فتحديده واضح وسهل كما مرّ في المواقف التي ذكرناها، وأعتقد أن عالمًا كالزجاج يعف عن أمر كهذا، ولكنه التعصب كما ذكرنا من قبل، والغريب في الأمر أن الزجاج يوجه النصب في قوله (وَجِيَهًا) على أنه حال أيضًا.

(1) معاي الفراء، 334، 335.
(2) سورة الروم، آية 31.
(3) معاي الفراء، 335.
(4) الدرس اللغوي في معاي الفراء، محمد سعد السيد، رسالة دكتوراه، عن 98 وما بعدها.
(5) الدراسات اللغوية، 172.
(6) أخبار زكريا الفراء، أحمد مركي الأصاéri، 454.
المسألة الثالثة

وفي قوله تعالى (نأمَّلُوا خُطْبَةً لَّهُمْ) لما يذكر بسبب نصب (خَيْرًا) ولم يشرحه بأكثر من هذا حيث قال: (اختف أهل العربية في تفسير نصب (خَيْرًا) فقال الكسائي: انفصل لخروعه،، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك: لتقومن خيرًا لك، فبإذا كان الكلام ناقصًا رفعوا فقالوا: إن تنته خير لك، وقال الفراء: انفصل هذا وقوله: (خَيْرًا لَّكَ) لأنه متصل بالأمر وهو من صفته، ألا ترى أنك تقول أيه هو خير لك، فلما سقطت هو متصل بما قبله، وهو معرفة فانفصل. ولم يقل هو ولا الكسائي من أي المنصوبات هو ولا شرحه بأكثر من هذا. وقال الخليل وجميع البصريين: إن هذا محمل على معنى (لَكَ) لأنه إذا قلت: انته خير، فأتت تدعه عن أمر وترفض في غيره، كأنك قلت: انته خير لك، وادخل فيما هو خير لك، وانشد الخليل وسيوين: (إِنَّكَ عَرْضُ نَيْحُ كِتَابٍ،) أو الزُّبَيّ بَيْنَهُما أَسْهَلًا (1)

(1) قوله تعالى: إنَّكَ عَرْضُ نَيْحُ كِتَابٍ، أو الزُّبَيّ بَيْنَهُما أَسْهَلًا.

(2) كانه قال: ابتي مكانًا أسهلًا.

غير أننا إذا دققنا في كلام الفراء لوجدناه واضحا في تحديد وجه النصب في

(1) سورة النساء، آية 170.
(2) أنظر: الكتاب 283/1.
(3) المصدر السابق.
(4) البيت من السريع، وهو لعمر بن أبي يزيد في ذويته 249، والكتاب 976/1، وعلى أو نحوه من الحاجزين في شرح أبيات سيوين 288/4، وزواج الأدب 2: 10، ولا نسبة في لسان العرب 41/7 (ورعد). أنظر: المجم المفصل 759.
(5) معاني القرآن وزواج الأدب 136/2، 136/3.
(خيرًا)، فهو صفة لموصوف محذوف تقديره إيماناً، فذنف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وقد دل عليه قوله: (خيرًا) منصور باتصاله بالأمر؛ لأنه مسن صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، أن متر الكتابة عن الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: أُتْقِ اللَّهُ هُوَ خَيْرُ لَكَ أي البقاء خير لك، فإذا سقطت: (هُوَ)
اتصل بما قبله وهو معرفة قاصب.) (1)
والواقع أننا نستغرب أن ينسب الزجاج إلى الفراء عدم توجيهه لنصب (خيرًا)، في حين نجد أغلب النحاة فسوا كلام الفراء على أن وجه النصب في (خيرًا) على أنه نعت لمصدر محذوف، فالنحاس يتعرض للآية قائلًا: (فَلْتَمِلْوَنَّ خَيْرًا لَكُمْ) على مذهب سيبويه، وأوضح خيرًا لكم، وعلى قول الفراء نعت لمصدر محذوف أي: (إيماناً خيرًا لكم). (1)
ويرى مكي أن الفراء يوجه نصب (خيرًا) على أنه نعت لمصدر محذوف تقديره: انتهوا إنتهاء خيرًا لكم (6)، وقد ذكر هذا الوجه عن الفراء كثير من النحاة كالبابقولي (1)، وابن الشجزي (2)، وابن بيش (3)، وأبي حيان (4)، وابن هشام (5)، وغيرهم.
وعلى ذلك فإن إجماع هؤلاء النحاة على إبراد هذا الوجه للفراء ليس
أبلغ رد على الزجاج، وهو دليل واضح على تحمله على الفراء.

(1) معاي القرآن للفراء ٤٩٠/١، ٤٩٢.
(2) إعراب القرآن للنساح ٥٠٨/١.
(3) مشاكل إعراب القرآن ٢١٤/١.
(4) النظر: كشف المشكلات ٣٣٢.
(5) النظر: أصالي الشجزي ٩٩٢.
(6) النظر: شرح الفصل ٢٨/٢.
(7) النظر: ارشاف الصرب ٢١٠٨.
(8) النظر: المفقه ٣٠٧٧/٢.
المسألة الرابعة

يري الفراء أن الرفع في قوله تعالى: {وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَةِ} فأثابوهما {أَيْضًا} (1) هو الوجه، لأن السارق والسارقة لا يراد بهما واحدًا بعينه، لأن فيهما معنى العوم، وقد ضمن معنى الشرط والجزاء، فلذلك اختارت الحبوب الرفع فيهما: {وَإِنَّمَا تَخَيَّرَ الْحَبْبُ الرَّفْعُ فِيَ} {وَالسَّارِقِينَ وَالسَّارِقَاتِ} (2)، لأنهما خبر مواقتين (1)، فوجها توجيه الجزاء، كقولك: من سرق فاقطعوا يده فـ(من) لا يكون إلا رفعًا، ولو أرثت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام، وقيله: {وَاللَّهُ يُبَيِّنُ لَكُمَا نِصْبَّهُمَا} (1) وفي قراءة
عبد الله (وَالسَّارِقُوُنَّ وَالسَّارِقَاتِ فَاقْطَعَوْا أَيْضًا(هما). (1)

ولكن الفراء يجاز النصب في {وَالسَّارِقُوُنَّ وَالسَّارِقَاتِ}، يقول: {وَالنَّصْبُ} (3) فيهما جائز، كما يجوز أزيدُ ضربته، وأزيدًا ضربتته. (4)

وقد وافق الزجاج الفراء في رأيه هذا. ولكنه تجاوز نسبة هذا السألي إليه مدعية نسبته إلى المبرد، حيث قال: {وقال غير سبويه} (5) من البصريين.

___________________________
(1) سورة المائدة، آية 38.
(2) يقصد غير المرفوع غير المحدود ولا المنين بذاته كالمكر أو المقر غير المحدود، كأنكر بالرخص وإخاء الشرط والاستفهام، وربما جاء غير المسمود له. انظر: معاني الفراء (3/371)، (3/244، 246، 247، 248، 252، 254، 289)، وانظر: الآداب الغريب في كتاب معاني القرآن، محمد سعيد السيد، 115.
(3) سورة الناس، آية 16.
(4) معاي القرآن، 1/294/4، وتCKET/1 بج/36، والبحر 367، 376، 483.
(5) معاي القرآن، 1/294/1 و 294/2.
وهو محمد يزيد (1): أختار أن يكون (المتارق والسارقة) رفعاً بالابتداء؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك: زيداً فاضرمه، إنما هو كقولك: من سرق فاقطع بده، ومن زنى فاجعله، وهذا القول هو المختار، وهو مذهب بعض البصريين والكوفيين. (2)

فأنتاج لم ينصف الفراء، لأن التعليل الذي نقله عن المبدر هو تعليل الفراء وليس المبدر، والأمثلة التي نقلها هي أمثلة الفراء، فالاختيار إنما هو اختيار الفراء وليس المبدر كما زعم.

أضيف إلى ذلك أن النجاج استشهد بما استشهد به الفراء نفسه على صحة دعوته، فلأحسبه إلا آخذًا منه، يقول النجاج: (ودللي أن القراءة الجيدة بالرفع في ... والزائية والزائدة) (3)، وفي والسارق والسارقة قولته عز وجل: والذان يأتانها منكم فإنوهما). (4)

(1) الظاهر: الكامل 822.
(2) معاني القرآن وإعرابه 172/2.
(3) التوري، آية 2.
(4) المصدر السابق.
المسألة الخامسة

تعقب الزجاج الفقراء مصرحًا باسمه عندما تعرض لقوله: (فإن المدين أبقى وأختطفه وما يزالوا والطيلون والنساء) (1). فقال: (الخليج) على (الذين)، لأن الأصل فيهم الرفع. وهو قول السقفي، وقال القراء مثل ذلك إلا أنه ذكر أن هذا يجوز في النسق على مثل (الذين) وعلى المضار، يجوز أن يزيد قائم، وأنه لا يجوز إن زيدا وعمرو قائمان. وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله، وذلك أنهم زعموا أن نصب (إن) ضعيف؛ لأنها إنما تغير الأاسم ولا تغير الخبر، وهذا غلط لأن (إن) عملت عملين: النصب والرفع، وليس في العربية نصب ليس معه مرفوع، لأن كل منصوب مشبه بالمفعول والمفعول لا يكون غير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله. وكيف يكون نصب (إن) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتصنف ما بعدها نحو قوله: (فإن ما هو ما هو ما هو) (1) ونصب إن من أقوى المنصوبات. وقال سيبويه، والخليج (2)، وجميع البصريين (1) أن قوله: (الخليج) محمول على التأخير، ومرفوع بالإبتداء). (3)

وفي معاني القرآن قال القراء: (فإن رفع (الصوابين) على أنه عطف على (الذين)، (الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه،

(1) سورة المائدة، 29.
(2) سورة المائدة، 22.
(3) نظر: (الكتاب 3/150/156).
(4) ذهب أبو عبيدة والأخفش إلى جواز الفعل على إن وسجها قبل عام الخير. الظر: (الجائز 172/1، ومعاني القرآن للأخفش 215/4). ونظر: (الأولي بيت القرآن، ابن فيه، 52. و الذ، معاي القرآن، واعرابه، 192 وما بعده).
فلما كان إعراباه واحدًا، وكان نصب (إن) نصبا ضعيفًا، وضعفه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره جاز رفع (الصابفين). ولا استحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان لتبين الإعراب في عبد الله. وقد كان الكسائي يجيده لضعف إن. وقد أنشدون هذا البيت رفعًا ونصبًا:

فَمَنْ يَكُونُ آَمَّسًا بِالْمَدِينَةِ رَجُلًا فَلْيَا وَقْرِئْ بِهَا لَعْرِيْبًٌ (١)

وقير. ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إن عمره وزيد قائمان)، لأن قيارا قد عطف على اسم مكني (١) عنه، والمكني لا إعراب له فسهم ذلك فيه كما سهلك في (الذين). إذا عطفت عليه (الصابفين)، وهذا أقوى في الجواز من (الصابفين) لأن المكني لا يتبين فيه الرفع في حال، ول(الذين) قد يقال (الذنون) (٢) فيرفع في حال، وانشدني بعضهم:

وَإِلاَّ فَأَعْفَأْنَا أَنَّا أَلْمَتْ بُغَاةً ما حَيْينَا فِي شِيْقَةٍ (١)

وقال الآخر:

يَا لِيْتُنَا كَلَّمْتُمْ يَلِمْسَ نِيبُ لِي سَيْنُ بَيْنَ أَيْسٍ (٣)

وأنشدني بعضهم:

(١) البيت من الطويل لتغاي بن الحارث الرجلي، وقد روى برفع (قبل) ونصبه. أنظر: الكتب، ٧٥/١، وشرح أبيات سيروين ٣٧٩/١، والإضاف في مسائل الحفاظ، ٩٤/١، وزخرف المفصل ٨٥/٢، وطرائف ٢٣٩/٩، وهو بل نسبي في جامع شعراء ٤٣٦/٣، وقادة الأدباء ١٣٣/٨، وسائر اللهب ١٣٤/٣، وهو بل نسبي في أسرار العربة ٩٤/١، وشرح المفصل ٩١/٨. أما不见ي: ١٢٩/١، والرسائل اللغوية في كتاب المعاني للقرآني محمد سعد الدين، ١١٠/١.

(٢) شعر الفراء رفع (الذنون) إلى كاتبة. أنظر: معاني القرآن ١٨٤/٣.

(٣) البيت من الواقف لبشير بن أبي خازم الأسدلي في ديوانه ١٦٥/٢. أنظر: الكتب، ٦٠/٢، وشرح أحيان سبويه ١٤/٤، والإضاف ٩٤/١، وكليات الشعراء ١٣٢، وهو بل نسبة في أسرار العربة ١٥٤، وشرح المفصل ٨٩. أما不见ي: ١٢٩/١، والرسائل اللغوية في كتاب المعاني للقرآني محمد سعد الدين، ١١٠/١.

(٤) الرزق جراح العرد في ديوانه ٢٧٠/٢، والمطرب ٣٤، ٦٣، ٣٧/٣، ٢٨٩، وهو بل نسبة في الكتب، ١٦٦/١، ٣٢٧/٣، ٣٢٧/٣، ٣٠٦/٢، وشرح المفصل ١١٢/٢، والإضاف ١١٨، راجع اللهب، ١١٨/١.
يَا لِيْتِي وَهُمَا نَحْلُو بَيْنَكَ حَتَّى يَرِئِي بَعْضَا بَعْضًا وَتَأْثِرُضُ (١)

والملاحظ على كلام الزجاج ما يلي:

أولاً: أنه يصر على القول بأن ما ذكره الفراء هو إقامة عظيم على كتاب الله، فغاية ما في الأمر أنه توجيه نحوي، فلا يدل توجيه الفراء على أنه تحريف في كتاب الله أو ما شابه ذلك.

ثانيًا: رأى الفراء بجوز العطف على محل اسم إن المرفع مسبق بـ أُراؤِ أبَي عبيدة (٢)، والأخفش (٣)، فقد أجازا العطف على محل وإن واسمها؛ لأن (إن) مبتدأ في المعنى، وقد حكي ابن قتيبة عن البصريين جواز (إن عبَّد اللَّاه وَزِيدَ قائمًا) (٤)، وهو كلام الكسيائي الذي رفضه الفراء، لأن العطف على محل اسم إن عنده لا يأتي إلا إذا كان اسم (إن) لا يظهر فيه الإعراب كما في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ رَاضُونَ) (٥). كما ذكر ابن قتيبة، إجازة البصريين لقراءة الرفع في (وَمِلَّا يُبَتَّهُ) (٦).

ثالثًا: اعتمد الفراء على ظاهر هذه الآية، وعلى ظاهر الأبيات التي ذكرها في حين كان التعليق واضحًا في كلام البصريين، فقد تأولوا هذه الآية وذكروا أن فيها حذفًا لخبر المبتدأ، والتقدير (والصائبون كذلك) وهو قول سيبويه (٧).

(١) معاني القرآن للقراءة ١٣١٠ وما بعدها، وليبيت من البسيط، ولم أعر على الله.
(٢) النظر إلى الجزء ١٧٥، ٤٦٤.
(٣) النظر إلى الجزء ٥٨٥.
(٤) النظر إلى الجزء ٥٤١.
(٥) تأويل مشكل القرآن ٥٤١ وأية من سورة الأحزاب ٤٥٦.
(٦) النظر إلى الكتاب ١٥٥، ١٥٦.
(٧) النظر إلى الكتاب ١٥٥، ١٥٦.
ومن وافقهم منهم (1)، وهذا تأويل لا مبرر له، فما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل.

رابعاً: الواضح أن تتعدى الزجاج للفراء في هذه الآية برجع إلى أن العطف على محل اسم إن قبلي تمام الخبر، من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين (2)، فهو رد مذهبي، تعصب به للبصريين.

---

(1) انظر: إعراب القرآن للحسين، 2/1، والبيان لأبي البقرة/357، وكشف المشاكلة للباقوي، 3/144، والفراء للإمام أحمد 2/111 وما بعدها، والمغني لأبو هشام 2/127.
(2) انظر: الإضاف 1/176 وما بعدها.
المسألة السادسة

جعل القراء قوله تعالى (يُغَفِّرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) جوابًا لقوله تعالى: (مَلَّ أَحْكَامَهَا عَلَى بَيْتَكُمْ) (1)، لأن في (هل) معنى الأمر حيث قال (قوله تعالى (يُغَفِّرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) (1)) جزمت في قرائتنا في (هل). وفي قراءة عبد الله للأسى الظاهر لقوله: (أمَّنْوَا) (2)، وتأويل هُل أَدْكُم أَمْرٌ أَيْضاً في المعنى، كقولك للرجل: هل أنت ساكت؟ معناه: أسكت، والله أعلم (3).

فقوله (يُغَفِّرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) هو جواب لقوله: (أَمَّنَوْنَ بِاللَّهِ وَرُسُولِهِ وَبِحَقِّ الْكُلِّ) (4)، لأن معناه معنى الأمر.

وقد تعمق الزجاج القراء في هذا القول وغطسه، قائلًا: (قوله تعالى: (يُغَفِّرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) مَلَّ أَحْكَامَهَا عَلَى بَيْتَكُمْ) هذا جواب (أَمَّنَوْنَ بِاللَّهِ وَرُسُولِهِ وَبِحَقِّ الْكُلِّ) لأن معناه معنى الأمر المعني: أنَّمَا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَبِحَقِّ الْكُلِّ وَأَنْفُسَكُمْ يُغَفِّرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ. أي إن فعلتم ذلك يُغَفِّرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُم. وقد غط بعض التعريبين فقال: عبد الله بن مسعود (5) (أَمَّنْوَا بِاللَّهِ وَرُسُولِهِ) وقد غط بعض التحويلين فقال: (أَمَّنْوَا بِاللَّهِ وَرُسُولِهِ) وتجاهدتم يُغَفِّرُ لكم. فأما جواب الاستفهام المجزوم; كقولك: هل جَيْتُ بِشَيْءٍ؟

(1) سورة الصف، آية 10
(2) سورة الصف، آية 12
(3) اقتصر شواع القرآن لأبي عامر، 156، والبحر المحيط 267/8
(4) سورة البقرة، آية 152
(5) سورة البقرة، آية 111
(6) اقتصر شواع القرآن لأبي عامر، 156، والبحر المحيط 267/8
أعطِي مثلاً. المعنى أو كنتي أعطيتكَ، وإن كنتي أعطيتكَ، وكذلك:
(أين بَيْنَكَ أزرْكَ) 

وأوضح أن الزجاج يرى أن تقدير الجواب للاستفهام تقدير خاطيء؛ لأن
دلالة المعنى وحدها لا توجب المغفرة لهم، بل إن الذي يوجب المغفرة، هو
الإيمان بإله ورسوله، كما أن قراءة ابن مسعود: (أينَ بَيْنَكَ أزرْكَ) تقوي
هذا الوجه.

والواقع أن كثيرًا من النحاة وافقوا الزجاج على ما ذهب إليه كمكي،
والطولي (3)، والباقولي (4)، والزمخشري (5)، وأبي البقاء (6)، وأبي حيان (7)،
وغيرهم. وهذا يعني وجاهة رأي الزجاج، ويذكر عليه قول أبي عبيدة عند
تعرضه لهذه الآية: (لا يخلو هذا المجزو، الذي هو (يغفر) مـن أن يكون
جوابًاــ (هل) أو جوابًاـ لـ (تُؤْمِنُونَ)، فلا يصح أن يكون جوابًاـ لـ (هــل)؛
لأن الدلالة لا تكون تثبيتًا للغفران، وإذا بطل هذا ثبوت أنها جواب لقوله:
(تُؤْمِنُونَ)، وتكون التقدير: إن تؤمنوا). (8)

وعلى الرغم من وجاهة رأي الزجاج، إلا أن هذا لا يعني عدم جوـائـ
الوجه الذي ذهب إليه الفراء، فهو يرى أن الاستفهام في معنى الأمر، وهذا مـا
سُوَّى أن يكون قوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُمْ جَوَابًا لِّقُولِهِ: (ِهِلَّ أَدْلَكَمْ) فِيْهَا

(1) معاني القرآن وإعرابه ١٦٨/٥
(2) الظر: مشكل إعراب القرآن ٢٣١/٢.
(3) الظر: النباه ١٩٩.
(4) الظر: الكلمات ١٣٤٤.
(5) الظر: الخلافات ٩٩/٤.
(6) الظر: البخاري ١٠٠.
(7) الظر: البخاري المختصر ٣٦١.
(8) الظر: المسائل المشروعة ١٥٤.
معنى الأمر، كما أن الزجاج يرى جواز هذا أيضًا، والأمثلة التي ساقها تدل على ذلك.

أضاف إلى ذلك أن قول الفراء قاله الخليل وسبيوبيه من قبيل (1)، كما وافق كثير من النحاة على هذا الرأي كالمبرد (3)، وابن السراج (4)، والسيرافي (4).

والزمخشري تعليل جيد يدافع فيه عن الفراء، إذ يقول (فإن قلت: هل لقول الفراء إنه جواب (هل أنتم) وجه؟ قلت: وجه أن متعلق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد، فكأنه قيل: هل تتروان بالإيمان والجهاد يغفر لكم، والواقع أن هذا التعليل يفسر ما عناه الفراء من جواز كون (يغفر لكم) جوابًا للـ (هل أنتم). (5)

وعلى ضوء ما سبق أرى أن رأي الفراء جائز، إذ يدعمه كثير من النحاة، بل إن بعض النحاة قدمو هذا الوجه على الوجه الذي ذهب إليه الزجاج، كالمبرد (4)، والسيرافي (4)، وأرى أن تعقب الزجاج للفراء ليس في محله، فرأى الفراء غير منكور، وتوجب عليه أمر ممكن.

(1) الأخبار: الكتاب 3/94.
(2) الأخبار: المختصر 2/82، 33.
(3) الأخبار: الأصول 177، 1767.
(4) الأخبار: شرح كتاب سبيلبيه 2/250.
(5) الأخبار: الكتاب سبيلبيه 2/100.
(6) الأخبار: المختصر 2/82، 33.
(7) الأخبار: شرح كتاب سبيلبيه 2/250/3.
المسألة السابعة

ذكر الفراء أن نصب (عاليهم) في قوله تعالى: (لُبِّيِّمَا رَأَيْتُهُمُ السَّمْعَ السَّمَعَةَ، وَيَضُرُّ وَيُحْسَبُ) 1 على الظرفة بمعنى فوقهم حيث قال: (نصبه أبو عبد الرحمن وعاصم والحسن البصري جعلوها كالصفة (١) فوقهم، والعرب تقول: قومك داخل الدار، فنصبون داخل الدار؛ لأنه محسن، فعليهم من ذلك) 3.

وقد رفض الزجاج نصب (عاليهم) على الظرفة؛ لأنها لم ترد في الظروف، وإن كانت ظرفاً لما جاز إسكان البقاء فيها قال: (فأما تفسير إسكان عاليهم، بإسكان البقاء - فيكون رفعه بالابتداء، ويكون خبره (ليestone) خصص، ومن نصب فقال: (عاليهم) ففتح البقاء، فقل بعضاً للتحويه – فإنه ينصحه على الظرفة، كما تقول فوقهم ثياب، وهذا لا يرغم في الظروف، ولما كان ظرفاً لم يجز إسكان البقاء. ولكن نصبه على الحال من شينين، أحدهما من البقاء والثواب، المعنى: يطوف على الأبرار ولدن مخلدون عاليًا الأبرار ثياب سندس، لأنه قد وصف أحوالهم في الجنة، فيكون المعنى يطوف عليهم في هذه الحال هؤلاء. ويوجز أن يكون حالاً من الولدان، المعنى: إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً منتشرة في حال علو الثياب إياهم، فنصب على هذا بين) 4.

ومعنى أن رفض الزجاج لرأي الفراء سببه أن الفراء يعتبر (عاليهم).

---

1 سورة الإنسان / آية ٢١.
2 من الطيب مصطفى رضي الله عنه، راجع وأقرأ. انظر: نحو الفراء الكوفي، ٢٤٧، والمدرسة اللغوية في كتاب معاني القرآن للقراء، ٨٧. أما المخومر فقد ذكر أن المقصود بالصفة هو حرف الضر، وحرف الإضافة. انظر: مدرسة الكوفة، ٣٢٤.
3 معاني القرآن / ٢١٨، ٢٢٩.
4 معاني القرآن وإعرابه / ٢٦٦، ٢٦٧.
اسمًا مبهمًا، ليس له بقعة تلزمها، (فوق) مثلًا قد يكون اسمًا لما هو تحت. أو أن القراء اعتبر (عاليهم) اسمًا مختصًا، وأجاز على ذلك نسبيها، كما نصبوا داخل الدار.

والبديع بالذكر أن رأي القراء قد ذهب إليه كثير من النحاة كالنحاسي(1)، وأبي علي (2)، ومكي (3)، والهنداني(4)، والسمن (5)، وغيرهم.

أما رفض الزجاج فهو على اعتبارين أخذهما: أن الزجاج ذكر أن إعراب (عاليهم) ظرفًا لم تعده في الظروف المكانية من قبل، وهذا يعني أن العرب لم تستعمل (عاليهم) ظرفًا، ويوضح هذا أبو حيان الذي يوافق الزجاج رأيه حيث يقول: (ووافق ابن طهيه: ويجوز في النصب في القرآتين أن يكون على الظرف، لأنه بمعنى فوقهم، انتهى، وأعلى) (6)، و(عالية)، اسم فاعل فيحتاج إلى إثبات كونهما ظرفين إلى أن يكون منقولًا من كلام العرب عاليك أو عاليتك ثوب(6).

وقد رد السمين على أبي حيان بأن ألفاظًا من صيغة أسما الفاعلين قد وردت ظروفًا نحو خارج الدار، وداخلها وباطنها، وظاهرها (6). أما ابن هشام فقد أشار إلى ضعف إعراب (عاليهم) ظرفًا؛ لأنه من الأمكان المختصه، فلا

(1) أنظر: إعراب القرآن 5/105, 104/5
(2) أنظر: الخليفة 2/350, 356
(3) أنظر: الملاحم 4/222/786
(4) أنظر: الفريد 4/493
(5) أنظر: المقصود 2/445, 448
(6) أنظر: القراءة المبسطة 18/391
(7) أنظر: الدلائل المجمعة 2/447
يجوز نصبها على الظرفية (1)، وقد نقل ذلك عن ثعلب (2).

أما الاعتبار الثاني الذي جعل الزجاج يرفض أن تكون (عليهم) ظرفًا فهو مجيء قراءة (عليهم) بإسكان الياء، فالظرف لا يجوز أن يأتي ساكناً، إذا إن هذه القراءة تنفي كون (عليهم) ظرفًا.

والواقع أن هذه القراءة وردت عن حزمة ونافع (3) وهم من القراء السبعة، فهي قراءة سبعية، ولكن أبا البقاء يخرج هذه القراءة على أن إسكن الياء فيها إنما هو للتخفيف (4)، والأصل أنها منصوبة، وعلى هذا فلا حجة للزجاج في رفضه لنصب (عليهم) على الظرفية.

أما اختيار الزجاج لنصب (عليهم) على أنها حال فقد ذهب إليه كثير من النحاة، فهي رأى غير منكور.وله وجه جيد قام بنقله أكثر النحاة كما میْر. وأما رفض الزجاج، فهو لا يبدو راجحاً خاصة مع اعتناق نحاة كثير رأى القراء.

(1) متابع السفرة، 45
(2) لم أجد عند ثعلم هذا الرأي فيما توافقي من مصادره.
(3) المتابع السفرة، 664.
(4) المتابع السفرة، 658 و 659.
(5) المتابع السفرة، 786/2.
(6) المتابع السفرة، 1412.
(7) المتابع السفرة، 476/2.
(8) المتابع السفرة، 45.
خاتمة الفصل الثالث

الخلاف في بعض الصيغ الصرفية وال نحوية وبعض الأعراب

وفي هذا الفصل ذكرت التعبقات التي جاء بها الزجاج، وقد بلغت تسعة عشر تعقيبًا، اختفت الأسباب الداعية إليها في كما يلي:

أولاً: تعبقات السبب فيها خلافًا مذهبيًا، وهي ثلاث مسائل، وهي: السادسة ص 161، والعاشرة ص 175، والخامسة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات ص 192.

ثانيًا: تعبقات كان تحاول الزجاج فيها واضحاً، لأن كثيرًا من النحاة وافقوا القراء على رأيه، وهي تسع مسائل: الأولى ص 149، والثانية ص 151، والثالثة ص 150، الرابعة ص 157، والثانية من الخلاف في إعراب بعض الكلمات ص 184، والثالثة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات ص 188، والرابعة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات ص 190، والسادسة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات ص 192، والسابعة من الخلاف في إعراب بعض الكلمات ص 199.

ثالثًا: تعبقات كان الزجاج فيها محقًا، وهي ست مسائل: الخامسة لأن القراءة شاذة ردًا أكثر النحاة لمخالفتها رسم المصحف ص 159، والأولى من السابعة لأنها لم تثبت عن القراء فيما عدا الكسائي ص 165، والثانية من السابعة لأن إدعاء القراء بعدم معرفته قراءة (يزفون) فيه تناقض كبير ص 167، والثامنة لأن إدعام اليانين في مثل (يحيى) الحركة فيها ليست بلازمة ص 169، والثامنة لأن القراء ناقض نفسه في إدغام تاء الاقتفال.
رابعًا: تبعات وافق الزواج فيها الفراء، وفيها مسألة واحدة هي: الحادية عشرة صـ ١٧٩.

ونلاحظ على هذا الفصل أن الخلافات المذهبية قليلة جدًا، فـ
حين كان التحامل من الزواج على الفراء واضحًا في كثير من مسائله، وقـ
بان أيضًا أن الزواج كان محقًا في بعض مسائل هذا الفصل.
الخاتمة
الخاتمة

قد بان في أثناء دراستي لهذا البحث ما يلي:

أن مجال دراسة اللغة نحوها وصرفها لم يكن حكّرًا على علمائها فحسب، وإنما تخطى البحث إلى علماء التفسير، وكانت آراؤهم غاية في الدقة.

ويلاحظ أن هؤلاء العلماء تناولوا النحو لا على أنه مجرد حركات أو علامات تظهر على أواخر الكلمات فحسب، وإنما درسوا على أنه دلالة وإعراب معاني، ولا يمكن إعراب الكلمة إلا بعد فهم معناها أولًا. وهذا ما بَنَان في دراسة الفراء والزجاج وأما أهم النتائج التي توصلت إليها فهي كما يلي:

1- لم يصل إليها من كتب الفراء والكوفييين إلا القليل، مما جعل الحكم عليهم -في كثير من الأحيان- ليس دقيقًا.

2- ثبت أن كثيرًا من آراء الفراء والكوفييين لها وجه في اللغة والاستعمال.

3- ثبت أن كثيرًا من الآراء المنصوبة إلى الفراء والكوفييين في حاجة إلى إعادة نظر، وذلك لعدم صحة النسبة إليهم في كثير من الأحيان.

4- وضع الفراء في كتابه (معاني القرآن) جل آرائه النحوية والصرفية، فهي تعبير عن آراء مدرسته.

5- اعتمد النحاة على كتاب (معاني القرآن) في استخلاص أهم الآراء النحوية للكوفييين إلى جانب المصطلحات المستخدمة لديهم.
6- ثبت أن بعض المسائل التي عدها الآثار في الانتصاف خلافية بين البصريين والكوفيين ليست كذلك، كما في مسألة (أو).

7- بن من خلال البحث أن الزجاج كان متعصبًا في كثير من آرائه ضد الكوفيين.

8- الزجاج بصري المذهب، شديد التعصب له.

9- لم يكن الزجاج منصفًا في كثير من تعقيبه للفراء.

10- بن من خلال البحث أن القراء استخدم بعض المصطلحات البصرية نحو النفي، وغيره، كذلك استخدم الزجاج بعض المصطلحات الكوفية نحو الجحد.

11- هناك مسائل اتفق البصريون والكوفيون على صحة القياس فيها، نحو إعمال ما وإهمالها.

12- اعتمد القراء كثيرًا على السمع، وبنى عليها كثيرًا من آرائه النحوية.

13- يحترم القراء وكذا الزجاج القراءات القرآنية كثيرًا، خاصة تلك التسنى تواترت عن قراء مشهورين.

14- قد يخالف الزجاج كثيرًا من آراء البصريين، على الرغم من أنه بصري المذهب.

ومما سبق يمكننا أن نقول إنه ينبغي علينا -بوصفنا باحثين- أن نستعم بالدرس النحوي عند المفسرين وغيرهم.
فَقَدَ بَنِىَ أَهْلُهُ مَا كَانَ لِتَحْدِثُ لَوْ

لَمْ يَتَّقَلَلِوْهَا.

كَذَّلِكَ يَنِبْغِي أَنْ نَهْمَ بِتَراثْنَا الْأَرْبِيْنَ الإِسْلَامِيَّ لا سَيْما فِي قَرُونَهُ

المتَقْنِمَةٍ، حَيْثَ إِنْ شَمْسُ الْاجْتِهَادِ فِيهِ كَانَتْ سَاطِعَةً، وَكَانَتْ نَبِرَاسُ لْعَلْمَاء

cالقُروْنُ المُتَأَخَرَةٍ.

وَأَخْرَى فَإِنْي أُوصِي بِإِبْعَادَة تَحْقِيقِ كِتَابِ مَعْنَىَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءَ، وَذَلِكَ

لَانَّهُ يَخْلُو مِنَ الفَهْارُسِ الَّتِي تُسْهِلُ إِخْرَاجَ هَذَا الْكِتَابِ، كَمَا تَوْضِيح

المصطلحات المستخدمة فيه.

كَذَّلِكَ أُوصِي بِتَحْقِيقِ كِتَابِ (مَعْنَىَ الْقُرْآنِ وِإِعْرَابِهِ) لِلْزَّاجِ لِمَا سُلَفْ مَن

الأسباب السابقة.
الفهرس العامة
أولاً : فهرس الآيات القرآنية

البقرة

(فمن تبع هداي)

(واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا)

(وادعوا ما تتلو السمتين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كنروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من عين أحد حتى يقولا إنما نحن فتنة فلا تكن فيتبعون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارة من أحدهما إلا بذن الله)

(ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلق)

(وممن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه)

(يا بني إبن الله)

(ولكن أتيت الذين أوتووا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلك)

رقمها الصفحة

٣٦ ١٣٨
٣٨ ٤٤ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١
١٠٤
١١١
١٨٣ ١٨٤ ١٤٠
١٣٥ ١٨٣ ١٥٠
ملاحظة: لا يوجد نص يمكن قراءته بشكل طبيعي.

التفسير

الآية 288

«وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخوئبوا بحاسكم بحاسكم لمن يشاء»

الآية 284 و 170

«وبعد من يشاء»

الآية 185

«يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم ويجهها في الدنيا والآخرة وما تتخرون»

الآية 184 و 187

«أن يؤتي أحد مثل ما أوتتهم»

الآية 172 و 49

«فل الأى يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا»

الآية 154 و 47 و 240 و 49 و 234 و 00 و 48 و 47 و 122 و 283

«والذين يتوفون منكم وينرون أزواجها يترصن بأنفسهم»

الآية 126 و 20

«وقل للذين أوتوا الكتاب والأمنين أسلمتم»

الآية 130 و 26

«قل اللهم ملك الملك تؤتي الملك من تشاء وتتزع الملك ممن تشاء»
<table>
<thead>
<tr>
<th>رقمها الصفحة</th>
<th>الآية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>81</td>
<td>(لما آتينكم من كتاب وحکمة)</td>
</tr>
<tr>
<td>120</td>
<td>(لا يضركم)</td>
</tr>
<tr>
<td>98</td>
<td>النسماء</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>(فإن طبن لكم عن شيء من هي نفسا)</td>
</tr>
<tr>
<td>16 191</td>
<td>(واللذان يأتيانها منكم فاذروهما)</td>
</tr>
<tr>
<td>44 41</td>
<td>(قلت على الذين أوتوا نصيبا من الكتاب)</td>
</tr>
<tr>
<td>46 41</td>
<td>(من الذين هادوا يحرفون الكلم)</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>(فليكونوا من ورائكم وتلتئط طائفة أخرى لم يصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم)</td>
</tr>
<tr>
<td>102 149</td>
<td>(فليكونوا خيرا لكم)</td>
</tr>
<tr>
<td>110 37</td>
<td>(بين الله لكم أن تضلوا)</td>
</tr>
<tr>
<td>189 188</td>
<td>المائدة</td>
</tr>
<tr>
<td>170</td>
<td>(بلا ما يلي عليكم)</td>
</tr>
<tr>
<td>172 128</td>
<td>119 121</td>
</tr>
<tr>
<td>رقم الصفحة</td>
<td>الآية</td>
</tr>
<tr>
<td>------------</td>
<td>------</td>
</tr>
<tr>
<td>172</td>
<td>3</td>
</tr>
<tr>
<td>192</td>
<td>27</td>
</tr>
<tr>
<td>190, 191</td>
<td>38</td>
</tr>
<tr>
<td>113, 46</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>192, 193, 194</td>
<td>79</td>
</tr>
<tr>
<td>91, 127, 161</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>161</td>
<td>107</td>
</tr>
<tr>
<td>119, 103, 104</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

الآيات التي ذكرت:
- (فمن اضطر في مخصصة) 3
- (إن فيها قوما جبارين) 27
- (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) 38
- (فيه هدى ونور) 46
- (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابتون والنصارى) 79
- (فهل أنتم منتهون) 127
- (لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسوؤكم) 161
- (فآخراً يقومون مقامهما من الذين استحق عليهم الأرليان) 107
- (هذا يوم ينفع الصادقين) 119
- (وكون من الصاغرين) 104
- (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) 134
- (قلب أفتدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا) 110
- (كلوا من ثمره) 141
الآيات

(محبى وماماتي)

الأعراف

(ما منعك ألا تسبجد إذ أمرتك)

(ما لكم من إله غيره)

(ارفع وأخاه)

(قالوا لا ضر إذا إلى رينا منقلبون)

الأنفال

(وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق)

النسوية

(كيف يكون للمشركين عهد)

(ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة)

(ويلوبي الله إذا أن يتم نوره)

يونس

(هو بيح وليمت)
<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الصفحة</th>
<th>الآية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>71</td>
<td>فآجمعوا أمركم وشركاءكم</td>
</tr>
<tr>
<td>14</td>
<td>فقيل أنت مسلمون</td>
</tr>
<tr>
<td>66</td>
<td>ومن خزي يومئذ</td>
</tr>
<tr>
<td>111</td>
<td>وإن كلا لما ليوفيهم ربك أعمالهم</td>
</tr>
<tr>
<td>126</td>
<td>يوسف</td>
</tr>
<tr>
<td>180, 181</td>
<td>إلى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين</td>
</tr>
<tr>
<td>31</td>
<td>ما هذا بشرا</td>
</tr>
<tr>
<td>159</td>
<td>الرعد</td>
</tr>
<tr>
<td>10</td>
<td>سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهر</td>
</tr>
<tr>
<td>33</td>
<td>إبراهيم</td>
</tr>
<tr>
<td>22, 23, 26, 37, 38, 39, 43</td>
<td>وما أنت بنصره</td>
</tr>
<tr>
<td>122</td>
<td>الحجر</td>
</tr>
<tr>
<td>32</td>
<td>مالك ألا تكون من الساجدين</td>
</tr>
</tbody>
</table>
لا تكونوا كالي تقضى غزلا من بعد قوة أكلاء تتخذهون من أيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة

إسراء

ولا يسكم الضر ضل من تدعون إلا إياه

مرى

فهاء

إن هذان لساحران

الأضراء

وجعلنا في الأرض رواسي أن تمد بهم

الأخير

129

1160

150

17

41

71

40

2

1

45

1

كهيص

ذكر رحمة ربك عبد زكريا

وان منكم إلا واردها

ظـهـر

22

211

26

102

101

71

173

132
قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتخذه من دونك من أولياء
(الضره)
إن الله يدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات جنات تجفري
من تحتها الأنهار
(قال رب ارجعون)
اللّهور
(الزانية والزاني)
(لا تحبون أن يغفر الله لكم)
<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الصفحة</th>
<th>الآية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>37</td>
<td>قال لمن حوله ألا تستمعون</td>
</tr>
<tr>
<td>128</td>
<td>وكذلك سلكناه في قلوب المجرمين</td>
</tr>
<tr>
<td>201</td>
<td>لا يؤمنون به</td>
</tr>
<tr>
<td>16</td>
<td>النمل</td>
</tr>
<tr>
<td>119</td>
<td>إلا من ظلم ثم يبدل حسنا بعد سوء</td>
</tr>
<tr>
<td>22</td>
<td>وجنتك من سبا بنبا يقين</td>
</tr>
<tr>
<td>98</td>
<td>القصص</td>
</tr>
<tr>
<td>58</td>
<td>وفطرت معيشتها</td>
</tr>
<tr>
<td>106</td>
<td>الروم</td>
</tr>
<tr>
<td>4</td>
<td>الله الأمر من قبل ومن بعد</td>
</tr>
<tr>
<td>187</td>
<td>منبين</td>
</tr>
<tr>
<td>150, 182</td>
<td>وولئن جنتم بآية ليقولن الذين كنروا</td>
</tr>
<tr>
<td>50</td>
<td>الأحزاب</td>
</tr>
<tr>
<td>182</td>
<td>خالصة لك</td>
</tr>
<tr>
<td>الآيات</td>
<td>الصفحة</td>
</tr>
<tr>
<td>-------</td>
<td>---------</td>
</tr>
<tr>
<td>41</td>
<td>129</td>
</tr>
<tr>
<td>56</td>
<td>185</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصافات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
</tr>
<tr>
<td>94</td>
</tr>
<tr>
<td>102</td>
</tr>
<tr>
<td>103</td>
</tr>
<tr>
<td>104</td>
</tr>
<tr>
<td>147</td>
</tr>
<tr>
<td>41</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>النزمر</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>46</td>
</tr>
</tbody>
</table>
اليسرون
(يا حسرتا)
56 67
(والأرض جميعا قبضته يوم القيامة)
81 80
غافر
(وأنذرهم)
185 18
(كاظمين)
184 180
الجاثية
أم حسب الذين اجترحوا الصياحات أن نجعلهم كذلِك الذين آمنوا
(وعلموا الصالحات سواء محياتهم ومماتهم)
83 21
الأحقاف
(هذا كِتاب مصدق لسانا عربيا)
185 12
(لم يلبثوا إلا ساعة من نهر بلاغ)
186 30
(أنتِ في جهِنم كل كفأر عديد)
24 22
الذارييات
(أخنين)
186 16
{وفي أنفسكم أتفاكم تبصرون}

الطور
{فاكيين}

القمر
{هل من مذكر}

الحديد
{إنَّا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله}

المجادلة
{ما هن آمناتهم}

الحشر
{لتن أخرجوا}

الصف
{هل أدلكم على تجارة تنجيكم}

{تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون}
<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>12</td>
</tr>
<tr>
<td>72</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>58</td>
</tr>
<tr>
<td>40</td>
</tr>
<tr>
<td>21</td>
</tr>
<tr>
<td>35</td>
</tr>
<tr>
<td>1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الآية
(يفخرك لكم ذويكم)

الحاقة
(مَن أَحَد عَنْهَ حَاجِزٌ)

المعارج
(من عذاب يومئذ)

المزمل
(فِجَارَةَهُ وَصَدَّى وَصَدَّى)

القيامة
(لا يَسْتَقِيمُ الْحَيَاةُ فَيُنَبِّئُونَ يَا بُرَاءَةُ)

الإنسان
(عَلَيْهِمْ فَتْحِيَةُ سَوْدَةُ خَضْرَاءَ وَابْتِرَاقِ)

المرسلات
(هَذَا يَوْمًا لَا يَنطِقُونَ)

المطففين
(الذين إذا اكتتالوا على الناس يستفون)
الطقـر

إن كل نفس لما عليها حافظ

الكافرون

أرأيت الذي يكذب بالدين

لكم دينكم ولي دين
ثانيًا: فهرس القراءات القرآنية

البقرة

«شهر رمضان»
185 170

فرحة مفتوحة»
283 157

وإنا نذلوا ما في أنفسكم أو تحفوه يحاسبكم بلله فتغفر
لمن يشاء ويعذب من يشاء»
284 170

آل عمران

«تخرجون»
49 172

«لا يضركم»
120 166، 160

«لا يضركم»
160 120

النساء

«نولله ما تولى ونصلية جهتهم»
115 37

المائدة

«والسارقون والسارقات فاقطعوا آيامهم»
38 160
الآية

الأنعام

131  109
(وَمَا يَشْعَرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)

132  109
(وَمَا يَشْعَرُكُمْ إِنَّهَا جَآءَتْهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)

132  109
(فَعَلَّهَا إِذَا جَآءَتْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)

158  141
(كُلُوا مِنْ نَفْرِهِ)

الأعراف

27  111
(آَرِجِهِ وَآخَاهُ)

27  111
(آَرِجِهِ وَآخَاهُ)

27  111
(آَرِجِهِ وَآخَاهُ)

27  111
(آَرِجِهِ)

27  111
(آَرِجِهِ)

التوبة

122  7
(كَيْفَ يَكُونُ لِلَّيْثِينَ عَهْدُهُ؟)
| رقمه الصفحة | الآية | 
|---|---|---|
| 86،85 71 | يونس (فأجمعوا أمرككم وادعوا شركائكم) | 
| 89،85 71 | | 
| 103 111 | هود (إن كلاً لما يوقتنيهما) | 
| 4 179，180،181 | يوسف (أحد عشر) | 
| 4 179،180،181 | | 
| 3 59 | ما هذا بشري (ما هذا بشري) | 
| 31 160،109 | إبراهيم (مصرخي) | 
| 22 36،37،38，39 | النحل (والنبي يعظكم) | 
| 90 101 | |
الطه

(إن هذان لساحران)
(إن هذان لساحران)
(وأتيت إلى النجوى أن هذان ساحران)
(إن ذان إلا ساحران)

الأنبياء

(وذكرى للمتقين)
(نجي)

الفرقة

(قالوا سبحانكما كان ينغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء)

الشعراء

(وما تتركلت بع الشياطين)
<table>
<thead>
<tr>
<th>اسم الرمية</th>
<th>رقم الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>النمل</td>
<td>22</td>
</tr>
<tr>
<td>الروم</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>الأحزاب</td>
<td>106</td>
</tr>
<tr>
<td>ييس</td>
<td>186</td>
</tr>
<tr>
<td>الصفات</td>
<td>194</td>
</tr>
<tr>
<td>فاطلوا اليه نيرون</td>
<td>185</td>
</tr>
<tr>
<td>نيرون</td>
<td>56</td>
</tr>
<tr>
<td>ماذا ترب</td>
<td>94</td>
</tr>
<tr>
<td>167</td>
<td>167</td>
</tr>
<tr>
<td>168</td>
<td>168</td>
</tr>
</tbody>
</table>
الآية

الزمـر

(قوـصـة)

(قطـلـوـات)

غـافر

(إذـ القلوب لـدى الحـنـأـجر كاـظـمُون)

الجـاثـية

(مـهـيـاهـم ومـمـأـتـهـم)

ق

(أـقـين)

المجادلة

(ما هـنَّ أـمناـهـم)

الصـف

(يـغـفـر لـكم دـنـوـبـكـم)

(أَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسَولِهِ)
ثالثاً : فهرس الأبيات الشعرية

البسيط
إذا أنا لم أر من طيب ولم يكن
لفازك إلا من وراء وراء
علي بن مالك الطويل 107

الهمزة
وَكَتَابُتْ مِنْهُ الصالحات وإن يسِع
تَكُونُ ما أنا فئال في رأس كيفك
الأعشى الطويل 142

الباء المفتوحة
وَلَوْ وَلَدَتْ قَفِيرة جَرَوْ كَلِب
لَسْبُهُمَا الجَرِيعُ الكَلِبَا
الواقف 78

الباء المضمومة
فَهَذَا سِيْفٌ يَا صَدِيٌّ بِن مَلَاك
كَثِيرٌ وَلَكَنْ أَيْنَ بَالسَّفِر ضَارِبُ
الآخر 193

الباء المكسورة
أَلَمْ تَر أَمِي كَلَا جَنَتْ طَارِقًا
وَجَبَتْ بِهَا طَيْباً وَإِنْ لَمْ تُطِبِ
امرو الليث الطويل 124

الخليج مَرَا بَيَّ عَلَى أَمْ جَنَدَبٍ
تقضي لِبَناتَ الفُؤَاد المذد
الرين 42

بَلْ أَسَدْ إِنَّ أَيْنَ قَيْسُ وَقَتِلْهُ
بَعْفِرِ دَمْ دَارُ المَلَاةِ حَتَّى
الطويل 47
البيضت
قائله: البحر
الصفحة
الحسام
فقالت لصاحبي: لا تحسبنا بلفع أصوله واجتر شجاعة
مسرست بن رعي
والنفر
وأتت زوجك في النغيم: مقتنا سيفا ورمحا
عبد الله بن الزبيري
مجزوء الكامل
82
85
87
السقال
يا من رأى عارضا أنفعته بين نراعي وجهة الأسد
بلا نوبة
المسرح
108
106
110
الراء المفتوحة
تمنى حسين أن يسود جدعه
فاضحت حسين قد انزل واقهرا
بلا نسبة
الطول
125
الرسد
لو لم تكن خطيئة لا تسرب لها
إلى لامن نروا أصابها عصرا
البسيط
لا علالة أو بدابة
مجزوء الكامل
الأعشى الكبير
107
106
109
108
الراء المضمومة
أبا داو أنمارها الغالبين
بلا نسبة
إلا صدتها وإله الورازا
المتقارب
94
الطول
الراهم
إذى هو أعيبالسبيل مصادره
بلا نسبة
وأني لما أصدر الأمر وجهه
الفرزدق
أنا نحن رأوا دارها بعد هذه
يده لله إلا أن يمر بها سفر
الطول
151
53
البيت
البحر
الصفحة
قالله

الرآة المكسورة
من شارب من رجلي ملمس نازئ
لا بالحور ولا فيها سوء
الأخطل
البسيط
53

السين
الواردون وريت في ذراعها
قد عض أعلانهم جدل الجواميس
جرير
البسيط
142

العين المفتوحة
وإن تزجرني يا ابن عقان الزنج
إن تدعني أحمر عرضا منعا
سويد بن كراع
الطويل
22

العين المضوومة
على حين عشبت المشيب على الصبا
وقت الظل صب وشعب وارع
النافقة الطويل
103

الفاء
يا ليثني وهم نتخلو بمنزلة
حتى يرى بعضنا بعدا وتألف
بلا نسبة
البسيط
194

الكاف
أما والله أن لم كنت حرا
وما بالحر أت نلا العق
بلا نسبة
الوافر
54

وإلا فاعلموا أنا وأتكم
بغاة ما حينا في شقاق
بشر أبي حامد الأسدي
الوافر
192
الميم المفتوحة

فأطرق إطلاق الشجاع ولو برى
مساغًا لنبا الشجاع لصما
رهل له أم غيرها إن تركتها
أبي الله إلا أن تكون لها ابنا

الميم المكسورة

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقها
حمامة في غضون ذات أوقال
أبي قيس بن الأسند

الميم المصورة

قلما ومنهم دمعه سابق له
واخر يشني دمعة العين بالهمل
do الرمة

الطويل

41

البلد المفتوحة

فواذيه سورى ملوك
أو الزبت بينهما أسحا
عم بن أبي ربيعة السريع

البلاد المضمومة

ركاب ح실 أشهر الصيف بدن
وانت عمرو ما يحل لها رجل
بلا نسبة الطويل

53

ويزعم حسل أنه فرع قومه
وما أنت فرع با حسین ولا أصل
بلا نسبة الطويل

103

رندنا لشطاء الرسول ولا أرى
كؤمة بنينا ترد رسالتنا
بلا نسبة الطويل

118

ويوما شهناه سليما وعمراء
قليا سوى الطหน النهال نقله
رجل من بني عامر الطويل

127

فاذب فاي فتى في الناس أحرزه
من يومه ظلم دفع ولا جيل
المتدخل الهليلي البسيط

البئس

91

الطويل

40

طويل

23

البلد المصورة

قيل بن من ثكر حبيب ومنزل
بسط الذرى بين الدخول فحمل
أمرئ القيس الطويل

162

البئس

94

الطويل

162
لا عيب فيها غير شهبة عينها
كذلك عناق الطير شهلا عيونها
لا تعود إلي hexadecimal

اللون المكسورة

هكذا أندو وينوي بنو أبي
جميعاً كما هذان مستويان
اللون المكسورة

لا عيب فيها غير شهبة عينها
كذلك عناق الطير شهلا عيونها
لا تعود إلي hexadecimal

اللون المكسورة

هكذا أندو وينوي بنو أبي
جميعاً كما هذان مستويان
البيت

52
الطويل
الفرزدق

44
الخفيف

الباء

بلا نسبة

البيت

170
الكامل

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين النساء سبيكة تمشي بسدة بيته فتى

بلا نسبة

وكانها بين نس
رابعًا: فهرس الأرجاج

البيت
قائله
صفحة

الهمزة

يا مرحبة بمحمار غفراء إذا أتى قريتك لما شاء
عمرو بن الحزام 33, 34
من الشعر والحشيش والآية

التباء

وإما يرشى المليب ربه ما دام معنيًا بذكر قلبه
بلا نسبة 78

التناج

فهف يجمع حداداتها
بلا نسبة 139, 140

الدال

أنحى على الدهر رجلًا وبدا فيصلح إلا أفسدا
فيصلح اليوم ويفسده غدا
26

لم يبن بالطية إلا سيدًا ولا شفأ ذا الفح في إلا ذو هدى
لرؤية بن العجاج 78

السنين

يا ليتني واتئت يا لصص بلدي ليس به أليس
جران العود 193
البيت

العين

لم أرأي إلا دعوة ولا شبع
ما إلى أرطاة حقف فاضع
منثور بن حبة

الكاف

واعتلا إلا كل قرع معرق
مالك لا يعرف بالتهوه

اللام

لست إنن لرغيلة
إن لم أخير بكلتي
فلا نسبة

إن لم أسا بالطول

يا رب يا ربع يليك أسل
عفراء - يا ربع - من قبل الأجل
عروة بن حزام

الميم المفتوحة

يارب ببوب نور تنزاه حول
ألفيتي ذا عنز وذا طول

وأما عليك أن تقولل كلما
صلبت أو سبحت يا اللهم ما

بلا نسبة

أريد علينا شيخنا مسلا

الميم المضمومة

قد صبحت صبحها السلام
بكد خالطها سلام

في ساعة يحيها الطعام

بلا نسبة
البيت

الميم المكسورة

قالاته

الصفحة

كان من آخرها إلقاءهن مثير نجنا فارع المخالب بلا نسبة

لو قلت ما في قومها لم تأتين يفضلها في حسب وميم

حكيم بن معاي ٤١ ، ٤٢

الناء المفتوحة

٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤

يا مرحباه بحوار ناهية إذا أتأى قريته الشابنيه

الناء المكسورة

قال لها هل لك يا تافى قالت له ما أنت بالمرضى

الأغلب العجل ٣٧ ، ٣٨
خامساً: فهرس المراجع

انتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبيد اللطيف الزبيدي الشرجي، تحقيق د. طارق الجنابي، مكتبة الثقافة العربية، الطبعة الأولى 1987م.

أبو زكريا القراء ومذهبته في النحو واللغة د. أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأدب، القاهرة.

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1987.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق د. رجب محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1988م.

الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق 1993.

أسرار العربية الأنباري، تحقيق محمد البيطار، مركز الآفاق العربية. د. ت. إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وآخر، دار المعارف، الطبعة الرابعة، 1995م.

الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أمين، مكتبة الأنجلو المصرية.
الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة - 1996.

إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1988.

إعراب القراءات الشوامش، العكراي، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1996.

الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998.


إنباه الرواة، القطبى، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الفكر، بيروت، 1986.

الإنصاف في مسائل الخلاف، الأثباري، تحقيق محمد محي الدين، دار الفكر، 1997.

الإيضاح، أبو علي الفارسي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، 1996.

البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1993م.
 بغية الوعاة السبطي، تحقيق محمد إبراهيم، دار الفكرة، الطبعة الثانية، 1979.


تاج العروس، الزبيدي، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثالثة، 1993.

تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر، د. ت.

تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، المكتبة الملكية، المدينة المنورة، د. ت.

التبيان في إعراب القرآن، العكيري، تحقيق محمد حسين رمضان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998.

التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، تحقيق أحمد العامل، إحياء التراث، د. ت.

تخليص الشواهد وتلخيص القوائد، ابن هشام، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1986.

ذكرى النهاة، أبو حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1986.

التنزييل والتكمل في شرح كتاب التشيل، أبو حيان، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الأولى، 1997.
التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، 1997.

التعليقة على كتاب سيبوته الفارسي، تحقيق عوض التوزي، مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى، 1990.

تفسير أسماء الله الحسنى، الزجاج، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة، الطبعة الخامسة، 1992.

تفسير الطبري المسمى البيان في تأويل القرآن، الطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، 1999.

الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1988.

جمهرة اللغة، ابن دريد، مكتبة الثقافة الدينية، د. ت. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الأريلي، تحقيق د. إميل يعقوب، دار النونس، الطبعة الأولى، 1991.

حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1997.

خزانة الأدب وله لباب العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998.

الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة المصرية، الطبعة الرابعة، 1999.
دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للقراء، المختار أحمد دبيرة،
دار قتبية، الطبعة الأولى، 1991.

الدر المسود في علم الكتب المكتوب، السمين الحطيبي، تحقيق الشيخ علي
عوسي وآخرين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1994.

ديوان الأعشى (عمرو بن قيس) شرح وتعليق محمد حسن حسين، مؤسسة
الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، 1983.

ديوان أئمة القنس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصور,
د. ت.

ديوان جران العود المميز، صنعة أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي
سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق وتقييم نوري حمودي
القبيسي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية
العراقية، الطبعة الأولى، 1982.

ديوان جريز بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق
عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإمام، بيروت، الطبعة
الأولى، 1982.

ديوان الغزالة (حمام بن غالب)، دار صادر، بيروت، د. ت.

ديوان أبي قيس بن الأصل، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد بـاجودة، دار
التراث، القاهرة، د. ت.
ديوان المتمس الضبعي، رواية الأشرم وأبي عبيدة عن الأصمي، تحقيق: حسن كامل الصبرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 14، القاهرة، 1968.

ديوان المخبل السعدي ( ضمن شعراء ملول)، تحقيق حاتم صالح الضمان، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الأولى، 1987.

وصف المباني في شرح حروف المعاني، المالكي، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ت.

نقطة الآلي، القالي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف، 1936.

شرح أبيات سبيويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق محمد هاشم الريح، دار الجيل، الطبعة الأولى، 1996.

شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، عبد العزيز رباح وأخرون، دار المسامون للتراث، الطبعة الأولى، 1981.

شرح أشعار الهنليين، السكري، تحقيق عبد الستار فراج وأخرون، دار النثر، د. ت.

شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، د. ت.
شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، وآخر، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1990.

شرح جمل النرججي، ابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، د. ت.

شرح ديوان الأمثل، صنفه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعد فهارسة إيلي سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، 1979.

شرح ديوان عمر بن أبي ربعة، تحقيق محمد محي الدين، دار الأندلس، الطبعة الرابعة 1988.

شرح شافانية ابن الحاجب، رضي الدين الاستربادي، مع شرح شـواهده لـعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وأخرين، دار المكتب العلمية، بيروت، 1982.

شرح عدة الحافظ وعدة اللائظ، لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، د. ت.

شرح القصائد السبع الطوال، الأبناوي، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة، د. ت.

شرح القصائد العشرة، البترزي، تحقيق فواز الشعراوي، مؤسسة المعارف، الطبعة الأولى، 1998.

شرح كتاب سبيويه، للسيراكي، تحقيق محمد عبد الدايم وأخرين، مركز تحقيق التراث، 1986.
شرح المفصل في صناعة الأعراة الموسم بالتخمير، الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1990.

شرح ملحمة الأعراة، الحريري، تحقيق بركات هبود، المكتبة المصرية، الطبعة الثانية، 1999.

شعر عبد الله بن الزعبري، تحقيق يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1981.

شعر النابغة الجمدي (قيس بن عبد الله)، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994.

الصاحبي، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

طبقات النحوين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة السعادة، مصر، 1954.

غيث الفنف في القراءات السبع، سيدي الصافاقسي، تحقيق محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1991.

الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتحب الهمدي، تحقيق محمد فهمي النمر وآخر، دار الثقافة، الطبعة الأولى، 1991.

الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، 1978.
في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، 1987.
القاموس المحيط، الفيروز ابادي، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة،
الطبعة الثانية، 1987.
الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق د. الدالى، مؤسسة الرسالة، بيروت،
الطبعة الثالثة، 1991.
الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، د. ت.
كتاب السبعة في القراءات، ابن ماجاه، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف،
الطبعة الثالثة، د. ت.
كتاب الشعر الفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة
الأولى، 1988.
كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، الباقولي، تحقيق د. أحمد الدالى، مطبعة
الصباح، 1995.
لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، د. ت.
ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة
الخانجي، الطبعة الثالثة، 2000.
المؤلف والمختلف، الأتاسي، د. ف. كركوكو، دار الجيل، الطبعة الأولى،
مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق د. محمد سركين، مكتبة الخانجي، د. ت.
مجلس ثعلب، أبو العباس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 
الرابعة والخمسة، د. ت.
مجلس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، الطبعة الثانية،
1983.
مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبري، دار مكتبة الحياة، 1961.
مدرسة الكوفة/د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة،
1986.
مختصر في شواع القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المنتبه، د. ت.
المحتسب، ابن جني، تحقيق علي النجدي وأخرون، لجنة إحياء كتب السنة،
1994.
المذكر والممؤنث المبسطي، د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر، الطبعة 
الأولى، 1997.
المذكر والممؤنث المبرد، تحقيق رمضان عبد التواب وأخرون، الخانجي، الطبعة 
الثانية، 1996.
المسائل الشعرية، ابن هشام، تحقيق: د. علي حسين الدواب، مكتبة الثقافة 
الدينية، 2000.
مسائل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الثانية، 1984.

معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، تحقيق د. عبد درويش وآخرين، الطبعة الأولى، 1993.

معاني القرآن، القراء، تحقيق أحمد يوسف النجار وآخرين، دار السرور، 1993.

معاني القرآن الكريم، اللحاس، تحقيق محمد الصبان، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1988.

معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق د. عبده شلبي، دار الحديث، الطبعة الثانية، 1997.

معجم الأدباء، الحموي، دار إحياء التراث، بيروت، 1936.

معجم القراءات القرآنية، د. أحمد مختار وآخرون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1997.

المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1996.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق حسن حمدد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998.

المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الحالق عضيمة، عالم الكتب، 1997.
المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار وآخر، مطبعة العالٍ، د. ت.

الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان،

الطبعة الأولى، 1996.

الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، تحقيق محمد البيطار,

المجمع العلمي العربي، د. ت.

 نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد المفتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة،

الطبعة الأولى، 1980.

ال نحو الكوفي، مباحث في معاني القرآن للقراء، د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم

الكتب، الطبعة الأولى، 1998.

ال نحو وكتاب التفسير، د. إبراهيم رفيدة، دار الجماهيرية للنشر، الطبعة الثالثة،

1990.

نزهة الأدباء في طبقات الأدباء، الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة

المنار، الطبعة الثالثة، 1985.

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ الطنطاوي، تعلق سعيد اللحام، عالم

الكتب، الطبعة الأولى، 1997.

النواذير في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار

الشروق، الطبعة الأولى، 1981.

همع الهواض في شرح جمع الجوامع، السبطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار

الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998.
سادسًا: فهرس الرسائل العلمية

آراء القراء في ارتشاف الضرب جمعًا ودراسة. إعداد: محمود عبد العظيم محمد نصر، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1998 م.

آراء القراء النحوية في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر، إعداد: نجيبه عبد الرحمن محمد، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة الأزهر، 1994 م.

أصول النحو في معاني القرآن للقراء، إعداد: محمد عبد الفتاح العمراوي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1992 م.

الإغفال فيما أغله الزجاج من المعاني الفارسي، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1974 م.

tوجيه النحو للقراءات القرآنية بين الزجاج والناحاس مـن الفاتحة إلى الإسراء، إعداد: حنفي أحمد بديوي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2000 م.

الدرس اللغوي في معاني القرآن للقراء، إعداد: محمد سعد السيد، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1996 م.

الظواهر اللغوية في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج، إعداد: مسلم حسن، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1991 م.
القضايا النحوية والصرفية بين الألفاظ والقراء من خلال كتابهما معاني القرآن، إعداد: محمد إبراهيم مخلوف، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1997 م.

لغات القبائل العربية في كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، إعداد: مصطفى محمود الحنفي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1995 م.

المسائل المتكررة لأبي علي الفارسي، تحقيق: سيد أحمد بخيت، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1980 م.

ال نحو الكوفي كما يصوره معاني القرآن للقراء ومغاليس تعلب، إعداد: عبد العظيم حامد هلال، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1980 م.
سابقاً : فهرس الموضوعات

الموضوع

الصفحة

الإهداء

-  

شكر وثناء

-  

المقدمة

أـح

1  

التمهيد

2  

معنى التعقب

5  

الفراء حياته وتراثه

10  

الزجاج حياته وتراثه

الفصل الأول

المقدمات والجملة الاسمية

المسألة الأولى : حذف الضمير

16  

المسألة الثانية : حذف العائد في جملة الصفة

18  

المسألة الثالثة : مخاطبة الواحد خطاب الاثنين

22  

المسألة الرابعة : الوقف على هاء الضمير

26
الموضوع

المسألة الخامسة: هاء السكت في الوصل

المسألة السادسة: قراءة مصرى

المسألة السابعة: حذف الموصول وبقاء صلته

المسألة الثامنة: رفع المبتدأ والخبر

المسألة التاسعة: الإخبار عن المبتدأ الثاني

المسألة العاشرة: إعمال ما وإهمالها

المسألة الحادية عشرة: ضمير الفصل

المسألة الثانية عشرة: رفع اسم إن

المسألة الثالثة عشرة: تكرار إن

خاتمة الفصل الأول

الفصل الثاني

الجملة الفعلية ومكملاتها

المسألة الأولى: قراءة نُ تخذ

المسألة الثانية: إبادة غير المفعول به
الموضوع

المسألة الثالثة: النصب على نزع الخافض

(1) نصب (فضته)

(2) نصب محياهم وهماتهم

المسألة الرابعة: المفعول معه

المسألة الخامسة: الاستثناء

(1) غير في معنى (إلا)

(2) يأتي مع (إلا)

المسألة السادسة: مجيء التمييز معرفة

المسألة السابعة: تناوب حروف الجر

المسألة الثامنة: إضافة الظروف إلى الجملة

المسألة التاسعة: قبل وبعد

المسألة العاشرة: العطف

معاني الحروف وفيها مسائل

المسألة الحادية عشرة: زيادة الراو
الموضوع

المسألة الثانية عشرة: أو بمعنى بل والواو

المسألة الثالثة عشرة: عدم جواز مجيء إلا للعطف

المسألة الرابعة عشرة: معني ما

المسألة الخامسة عشرة: مهنى الهمزة

المسألة السادسة عشرة: معنى أن

المسألة السابعة عشرة: مجيء لا زائدة

المسألة الثامنة عشرة: الجمع بين (يا) و (أل)

المسألة التاسعة عشرة: الممنوع من الصرف

- منع صيغ منتهى الجموع من الصرف
- منع (سبأ) من الصرف

خاتمة الفصل الثاني

الفصل الثالث

الخلاف في بعض الصيغ الصرفية وال نحوية وبعض الأعاريب

المسألة الأولى: فتح لام الأمر
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
<th>الموضوع نوع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>150</td>
<td>المسألة الثانية : تركيب (التا)</td>
</tr>
<tr>
<td>154</td>
<td>المسألة الثالثة : موضوع لام القسم</td>
</tr>
<tr>
<td>156</td>
<td>المسألة الرابعة : جمع (دهان)</td>
</tr>
<tr>
<td>158</td>
<td>المسألة الخامسة : فعل بمعنى مفعول</td>
</tr>
<tr>
<td>160</td>
<td>المسألة السادسة : أوزن أشياء</td>
</tr>
<tr>
<td>164</td>
<td>المسألة السابعة : بنية الفعل</td>
</tr>
<tr>
<td>164</td>
<td>(1) قراءة (بضّرَكم)</td>
</tr>
<tr>
<td>166</td>
<td>قراءة (بَيْرَفْون)</td>
</tr>
<tr>
<td>168</td>
<td>المسألة الثامنة : إغدام اليائنين</td>
</tr>
<tr>
<td>171</td>
<td>المسألة التاسعة : الإدغام في ناء الافتتاح</td>
</tr>
<tr>
<td>174</td>
<td>المسألة العاشرة : إدغام الراء في اللام</td>
</tr>
<tr>
<td>178</td>
<td>المسألة الحادية عشرة : تسكن العين في (أحد عشر)</td>
</tr>
<tr>
<td>181</td>
<td>الخلاف في إعراب بعض الكلمات</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وفي سبع مسائل :
الموضوع:

المسألة الأولى : 181
المسألة الثانية : 183
المسألة الثالثة : 187
المسألة الرابعة : 189
المسألة الخامسة : 191
المسألة السادسة : 195
المسألة السابعة : 198
خاتمة الفصل الثالث : 201
الخاتمة : 203
الفهرس العامة :

أولاً : فهرس الآيات القرآنية : 207
ثانيًا : فهرس القراءات القرآنية : 221
ثالثًا : فهرس الأبيات الشعرية : 228
رابعًا : فهرس الأرجاوات : 234
الملخص:

<table>
<thead>
<tr>
<th>جزء</th>
<th>صفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>خامسًا: فهرس المصادر والمراجع</td>
<td>237</td>
</tr>
<tr>
<td>سادسًا: فهرس الرسائل العلمية</td>
<td>249</td>
</tr>
<tr>
<td>سابعًا: فهرس المحتويات</td>
<td>251</td>
</tr>
</tbody>
</table>
تعقبات الزَّجَاج للفراء
في معاني القرآن وإعرابه
(ملخص البحث)
من أهم الكتب التي كان لها ارتباط قوي بالنحو والصرف واللغة كتباب
معاني القرآن للفراء، الذي تدور رسالته حول أحد جوانبه وهو تعقب الزَّجَاج
له في أعاريبه.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، مقروء بخاتمة على
النحو التالي:

أما المقدمة: فقد تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع، وسبب
اختياري له، والدراسات السابقة عليه ذات الصلة به، والدراسات التي أجريت
حوالفراء والزَّجَاج، سواء ما كان منها حول شخصيتهم، أو التَّقى كانت
جزءًا من الدراسات، ثم تحدثت فيها عن الصعوبات التي واجهتهي خلال
البحث، ومنهجي من خلاله.

أما التمهيد: فقد تحدثت فيه عن المصطلحات المستخدمة في البحث،
ترجمة الفراء والزَّجَاج.

الفصل الأول:
تحدثت فيه عن المقدمات والجملة الاسمية، وقد بلغت التعقبات فيه ثلاثة
عشر تعقبًا، وكانت المقدمة فيه عن الضمائر، ثم عرضت للجملة الاسمية ومَا
ورد منها في موضوع البحث.
الفصل الثاني:

تحدثت فيه عن الجملة الفعالة ومكملاتها، وقد بلغت تسعة عشر تعقبًا.

الفصل الثالث:

تحدثت فيه عن الخلاف في بعض الصرف وال نحوية وبعض الأعاريب.

الخاتمة:

تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت إليها، والمقترحات التي يمكنها الأخذ بها.

ثم جاءت الفهرس الفنية فوضعت فهرساً للآيات القرآنية، فهرساً للقراءات القرآنية، وفهرساً للأبيات الشعرية، وفهرساً للمصادر والمراجع، وفيه ساً للموضوعات.
Summary Of a thesis

Comment of Al Zaggag in the meaning
of Koran and its Grammar

One of the most important books which was tightly linked to linguistics and grammar the merging of Koran for Al Fara which is the subject of research this research is classified into an introduction, three chapter and a conclusion.

In the introduction I described the importance of the subject and previous studies about Al Fara and Al Zaggag those dealing with their characters then I dealt with difficulties I encountered through my research and methodology.

Introduction: discussed the terminology used in the research and interpretation for Al Fara and Al Zaggag.

Chapter one:
Described the introduction, nominal phrases up to thirteen discussions the introduction were about the pronouns then nominal sentences particularly what is mentioned in the research
Chapter two:

About adverbs and their complementary, it reached nineteen arguments.

Chapter three:

It tackled the difference in conjugation and grammars sentences.

Conclusion:

Sums up the major results which I stemmed, and recommendations

At the end, we find the references, arranged as follows:

The koranic verses, the koranic recites, poem references, a reference for sources and subjects.
بحمد الله

عم النسخ والتصوير والتجليد

كتب سامي للالات السكانية

نش السكري بين السرايات / الدقي

دمام جامعة القاهرة : 1434هـ